جامعة 8 ماي 1945 قالمة
University 8 May 1945 – Guelma
كلية الآداب واللّغات
Faculty of Letters and Languages

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratiqueet Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de L'enseignement SupérieurEt de la recherche scientifique

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كليّة الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

Université 8 Mai 1945 Guelma
Faculté: des lettres et des langues

محاضرات في مقياس أصول النحو

موجّهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس (ل.م.د)

تخصص: لسانيات عامة

إعداد الدكتورة: نبيلة قريني

الموسم الجامعي: 2022 – 2023

وحدة التّعليم: الأساسية

مقياس: أصول النحو

الرصيد: 05

المعامل:03

أهداف التّعليم:

- التّحكم في مادة المقياس مشافهة وتحريرا.
- التّمكن من المعارف العلمية المتعلقة بالقياس.
- الوصول بالطالب إلى القدرة على استثمار معارفه في المجال.

المعارف المسبقة المطلوبة.

أن يكون الطّالب قادرا على استيعاب المادة المقدمة، وكذا التّحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتّصال للحصول على المعارف.

محتوى المادة:

السداسي الخامس **وحدة التّعليم الأساسية**		**مادة النّص:** **أصول النحو**	**المعامل: 03**	**الرّصيد: 05**
دروس			**أعمال موجهة**	
01	مدخل إلى علم أصول النحو		قراءة في كتب تراثية وتحليل نصوص.	
02	موقف العلماء من المدونة اللغوية		//	
03	موقف القدماء من المدونة اللغوية: الأصمعي، ابن جني،		//	
04	موقف المحدثين من المدونة اللغوية: تمّام حسّان، عبده الراجحي		//	
05	قواعد الاحتجاج اللغوي		//	
06	القياس بين المناطقة والفقهاء والنحاة		//	
07	موقف ابن مضاء من القياس		//	
08	المحدثون والقياس		//	
09	العلل وأنواعها: الزجاجي، والسيوطي		//	
10	مسالك العلة		//	
11	التعليل النحوي بين اللغويين واللسانيين 1		//	
12	التعليل النحوي بين اللغويين واللسانيين 2		//	
13	الأصلية والفرعية في النحو العربي		//	
14	العوامل اللفظية والمعنوية		//	

الرّموز المستعملة في المطبوعة:

الرّمز	دلالته
ص	الصفحة
ص.ن	الصفحة نفسها
مر.ن	المرجع نفسه
تح	تحقيق
د. تح	دون تحقيق
ط	طبعة
د.ط	دون طبعة
د.س	دون سنة
مص. ن	المصدر نفسه
تق	تقديم
م	المجلد
ع	العدد

مقدمة:

يعدّ علم النحو من أجلّ العلوم التي أبدعها العقل العربيّ، خدمة للنصّ القرآني وحماية له من اللّحن، وخدمة بذاك للّغة العربية عامة.

وقد كان نتاج هذا العلم أن حظيت العربية بقواعد وأحكام تجمع أصولها وفروعها، شملت المستويات اللّغوية الثلاثة: الصوتية والصرفية والتركيبيّة في صورة قواعد مطّردة.

وقد تضافرت على بناء صرح النحو العربي جهود أعلام كُثُرٍ، تعاقبوا زمانًا ومكانًا في وضع لبناته، حتى استقام علمًا سويًّا.

ولم يكن وضع القواعد يصدر عن مجرّد هوى أو رأي، بل كانت له أسسه وأصوله التي انبنى عليها، وهي الدّعامة الأساسيّة لكل قاعدة أو حكم؛ فلا قاعدة إلّا بدليل، ومن هاته الضرورة الحتميّة ظهرت أصول النحو، بعدّها الأداة المنهجيّة التي يستند إليها النحويون في استقراء قواعدهم، وإصدار أحكامهم.

ولما كان النحو أحوج ما يكون إلى الأصول؛ فقد ظهرت هذه الأخيرة متزامنة مع النحو، وتطوّرت بتطوّره، بل إنّ النحاة هم من أوجدوها، واستخدموها بطريقة عمليّة دون أن يعرضوا لها بالتنظير.

ولما انقضى زمن الرعيل الأوّل من العلماء، استجدت حاجة طلّاب العلم إلى إدراك معاني ما يدور في مصنفات النحويين من اصطلاحات أصولية، كان ذلك دافعًا أساسًا لإرساء مبادئ علم أصول النحو، على نحو ما سنفصّل فيه في متن المطبوعة.

ولأنّ النحو وسيلة لابدّ لكل طالب علم وراغب في اكتساب العربية صحيحة فصيحة من تحصيلها؛ فإنّ تحصيل علم أصول النحو غاية لابدّ أن ينشدها كلّ متخصّص في علم النحو؛ ذلك أن فقه هذا العلم–النحو–وسبر أغواره وكنه أسراره، والخوض في مسائل الخلاف والجدل فيه لا تكتمل إلّا بالإحاطة بعلم أصول النحو.

ومن هاته المعطيات كانت حاجة الطالب المتخصّص في شعبة الدراسات اللغوية إلى الاطّلاع على علم أصول النحو، والتّفقه في مسائله ضرورة لا بديل عنها، وذاك ما جاء مجسّدًا في المقررات التعليمية

بإقرار تدريس "علم أصول النحو" في مستويين تعليميين متتاليين هما: السنة الثانية "دراسات لغوية"، والسنة الثالثة "لسانيات عامة"؛ بحيث تتحقّق من تدريس هذا المقياس الغاية المتوخاة من إرسائه علمًا. فأمّا مقياس "أصول النحو" لطلبة السنة الثالثة، فينبني مقرّره على تتبّع الأصول العقليّة أكثر من النّقليّة، من مثل القياس والعلة والعامل النحوي، ونظرية الأصل والفرع في النحو العربي.

وتأتي هاته المطبوعة البيداغوجية محاولة لتيسير تحصيل هاته الأصول على الطلبة بما يتناسب وقدراتِهم العقلية والمعرفية؛ من حيث توخّيها التبسيط في المعرفة بتحويلها —ما أمكن–من معرفة علميّة إلى معرفة قابلة للتعلم؛ ذلك أنه على يخفى على أهل التخصص ما في النحو وأصوله من مستغلقات ومباحث عقلية يصعب على المبتدئ فيهما ولوجها واستيعابها من أمهات الكتب.

والله نسأل أن يكون هذا العمل من العلم الذي ينتفع به.

المحاضرة الأولى: مدخل إلى علم أصول النحو

تمهيد

ارتبط الدرس اللغوي عند العرب في نشأته الأولى بالعامل الدّيني؛ إذ جاءت علوم اللّغة بأنواعها خدمة للنص القرآني، وحماية له من اللّحن، وبخاصة بعد اختلاط العرب بغيرهم من الأمم الأعجمية، فبدأ اللّسان العربي يضعف إلى حدّ استدعى من علماء الأمّة، وأربابها العمل لأجل حفظه، حفظا بذلك لكتاب اللّه، ومن ثمّة جاء النّحو العربي وأصوله.

1- مفهوم أصول النحو:

أ/ لغة: أصول النحو مصطلح مركب تركيبا إضافيا من كلمتين "أصول" و"النحو".

والأصول جمع مفرده "أصل" والأصل في اللغة هو أسفل كل شيء، وجمعه أصول، وهو الأساس الذي يبنى عليه غيره، ورجل أصيل: له أصل، وثابت الرأي عاقل ورأي أصيل: له أصل. [1]

وأما النحو، فيعني لغة: القصد والاتجاه، يقال: نحوت نحوه أي قصدته. وله في اللغة معانٍ كثيرة.

ب/ اصطلاحا:

عرفنا أن الأصول تحيل في اللغة على الأسس، والنحو في الاصطلاح -وفي أبسط تعريفاته-يحيل على مجموع القواعد الصوتية والصرفية والتركيبية التي تمكننا من استعمال اللغة العربية استعمالا صحيحا. فإذا ركّبنا المصطلحين تحصل منهما دلالة "أسس النحو" أي أدلة النحو ومصادره التي وُضِعَت استنادا إليها قواعده وأحكامه.

ومنه فالمراد بأصول النّحو: الأسس والأدلة والمصادر التي بُنِي عليها النّحو العربي في مسائله المختلفة، وتطبيقاته المتنوعة، والتي استطاعت أن توّجه عقول النّحاة في آرائهم وخلافهم وجدلهم، وكانت لمؤلفاتهم بمثابة الشّرايين التي تمدّ الجسم بالدّم والحيوية.

والذي ينبغي علينا تحصيله أن ثمة فرقا بين المصطلحات الثلاث: **النحو** من حيث هو علم يعنى بوضع قواعد وأحكام العربية، و**أصول النحو** من حيث كونها الأدلة النحوية في حدّ ذاتها، والتي انبنت

(1) ابن منظور: لسان العرب، (د. تح)، دار صادر، بيروت، لبنان، (د. ط)، (د. س)، 11/ 16، مادة (أ ص ل).

عليها قواعد النحو، وهي أربعة أدلة إجمالية: السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال، ثم **علم أصول النحو** من حيث هو علم يُعنَى بالتنظير للأدلة النحوية، أي يعرّفنا بها وبكيفية الاستدلال بها.

2-تعريفات اصطلاحية:

يعرف ابن الأنباري (577هـ) أصول النّحو قائلا: «أصول النّحو: أدلة النّحو التي تفرعت منها فروعه، وفصوله، كما أنّ أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته، وتفصيله».[1]

نلحظ أنّ ابن الأنباري عرّف أصول النّحو قياسًا على أصول الفقه؛ ذلك أنّ بينهما من المناسبة مالا يخفى، فكلاهما يتضمن أدلة نقليّة وعقليّة، كما أنّ أدلة النّحو تشابه أدلة الفقه، والفرق بين العلمين أنّ أصول النّحو يبحث في المسائل النّحوية واللّغوية، وأمّا أصول الفقه فيبحث في المسائل الشّرعية.

غير أن هذا الشبه بين العلمين غير وارد في تعريف ابن الأنباري؛ إذ يعسر على المبتدئ في علم أصول النحو إدراكه، ومن ثمة قد يظهر له أن ابن الأنباري عرّف مجهولا قياسًا على مجهول، إلّا أنّنا إذا أخذنا النص في إطاره التاريخي استطعنا استجلاء اللبس المحيط بالتعريف؛ فابن الأنباري عرّف أصول النحو في القرن السادس للهجرة -من حيث كونه علمًا مستحدثًا ادّعى أولية وضعه- قياسًا على علم أصول الفقه الذي كان علمًا معروفًا مشهورا بين الدارسين، ومن ثمة كان من اليسير على طلبة العلم في عصره تحصيل وجه الشبه بين العلمين، بقياس مجهول على معلوم، وأمّا نحن فلمّا بعد عهدنا عن عهده وكنّا نجهل موضوع العلمين عسُر علينا تحصيل وجه الشبه الذي أراد ابن الأنباري إبلاغنا إيّاه.

2/ ويعرف السّيوطي (911هـ) أصول النحو قائلا: «أصول النّحو: علم يُبحث فيه عن أدلة النّحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل».[2]

* فقوله: الإجمالية: وهي مجموعة في السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال.

---

(1) ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2، 1981، ص: 80.

(2) السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ضبط وتعليق: عبد الحكيم عطية، دار البيروني، (د. ب)، ط2، 2006، ص: 21.

*وقوله: من حيث هي أدلته: بيان لجهة البحث عنها: أي البحث عن القرآن بأنّه حجّة في النّحو؛ لأنّه أفصح الكلام، وعن كلام من يوثق بعربيته كذلك، وعن إجماع أهل البلدين، وعن القياس وما يجوز من العلل فيه، وما لا يجوز، أي إنّ كل ما ذكر يجوز الاحتجاج به.

*وقوله: وكيفية الاستدلال بها: أي عند تعارضها ونحوه: كتقديم السماع على القياس عند تعارضهما، واللغة الحجازية على اللغة التميمية، وما إلى ذلك.

*وقوله: وحال المستدل: أي صفات المشتغل بعلم أصول النحو وشروطه.

3/ نشأة أصول النحو وعلم أصول النحو:

ذكرنا سالفًا أن ثمة فرقًا بين مصطلحي أصول النحو وعلم أصول النحو من حيث المفهوم وحتى زمن الظهور؛ فأصول النحو من حيث هي أداة منهجية يستعملها النحويون في وضع قواعد النحو ظهرت متزامنة مع النحو العربي ذاته، وتطوّرت بتطوره، بل إن النحاة هم الذين أوجدوها باعتبار طبيعة علم النحو، أو انتبهوا عليها متأثرين بعلوم مشابهة لاسيما علم أصول الفقه. وهذا يحيلنا على أن أصول النحو ظهرت في صورتها التطبيقية قبل التنظيرية.

وباعتماد التأريخ الزمني نقول: إذا كانت نشأة النّحو العربي يؤرّخ لها بمنتصف القرن الأول للهجرة مع أبي الأسود الدؤلي (69هـ)، وكذا ظهور أول مؤلَّف مكتمل في النّحو كان في أواخر القرن الثّاني للهجرة مع سيبويه (180هـ) في كتابه "الكتاب"، فإنّ جزئيات أصول النحو ظهرت وتطورت ضمن فترة نمو النحو واكتماله، وأما بداية التّنظير لعلم أصول النّحو فجاءت في فترة متأخرة من ظهور علم النّحو؛ إذ تأخرت إلى القرن الرابع للهجرة مع ابن جني (392هـ) في كتابه "الخصائص"

وما ينبغي التنبيه عليه أن مصطلح " الأصول" أصيل في الثّقافة العربية الإسلامية؛ فقد ظهر في بيئة الفقهاء قبل بيئة النّحاة؛ ذلك أنّ علم أصول الفقه ظهرت بوادره مع الإمام الشّافعي(204هـ) الذي وضع أوّل مؤلَّف في علم أصول الفقه وهو "الرّسالة".

وأمّا ظهور مصطلح " الأصول" في بيئة النّحاة فقد تأخّر إلى القرن الرابع للهجرة، واستخدمه ابن السّراج (316هـ) عنوانا لكتابه (الأصول في النّحو)، وإن كان لم يقصد بالأصول هنا علم أصول

النّحو، وإنّما قصد " أصول كلام العرب"، ومن ثمة فكتاب "الأصول في النّحو" هو كتاب في علم النّحو، وليس في علم أصول النّحو.

وأمّا التّنظير لعلم أصول النّحو فقد بدأ مع ابن جني (392هـ) في كتابه "الخصائص"، الذي قصد به التّعرض لعلم أصول النّحو على مذهب أصول الكلام، والفقه، يقول: «وذلك أنّا لم نر أحدًا من علماء البلدين تعرَّض لعلم أصول النّحو على مذهب أصول الكلام والفقه».[1]

وقيل إنّ التّنظير لعلم أصول النّحو بدأ مع ابن السّراج في كتابه "أصول النّحو الصّغير والكبير"، ثمّ كان أبو علي الفارسي وساطة نقلت جهود شيخه ابن السّراج إلى تلميذه ابن جني.

ومهما يكن من أمر هذه الروايات، فالأرجح علميًّا أن التنظير لهذا العلم حُصر في جهود ثلاثة من أعلام النحو العربي، وهم:

1. ابن جني (392هـ) في كتابه الخصائص.
2. أبو البركات بن الأنباري(577هـ)، في رسالتيه: "لمع الأدلة في اصول النحو" و"الإعراب في جدل الإعراب".
3. السّيوطي (911هـ)، الذي يعود له الفضل في جمع شتات ما أُلِّف في هذا العلم، والزّيادة عليه في كتاب "الاقتراح في علم أصول النّحو".

ووجود هذه المؤلفات في علم أصول النّحو في فترة متأخرة نسبيًّا من تاريخ النّحو لا يعني انعدام وجود الأفكار في هذا العلم من قبل، بل كانت موجودة في صورتها العملية في دراسات النّحاة، وآرائهم؛ ذلك أنّ النّحوي لا يأتي بالقاعدة من العدم، وإنّما لابدّ له مع كل قاعدة من دليل يثبت صحتها، ومن ثمّة فإنّ أصول النّحو ظهرت في صورتها التّطبيقية قبل التّنظيرية، أي إنّها لم توضع للبحث بطريقة مباشرة إلاّ بعد فترة كافية من بداية النّحو ونموه، وهذا طبيعي، فالجزيئات والممارسة أوّلا ثمّ استخلاص الأفكار العامة من تلك الجزيئات.

(1) ابن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، لبنان، ط2، (د.س)، 1/ 2.

وبذلك فإنّ التّنظير لعلم أصول النّحو ضمّته مؤلفات بارزة في الفكر النّحوي العربي، ولكن هذه الأصول بتفرعها (السّماع، والقياس، والإجماع واستصحاب الحال) كانت حاضرة، وظلّت في كتب النّحو المتقدمة لأنها أداة النّحاة المنهجية في استنباط الأحكام النّحوية، وبهذا فالحضور العملي لأصول النّحو كان أكبر لأنّه مبثوث في كل مؤلف نحوي، ولاسيما الكتب التّراثية.

4-جهود كل من ابن جني وابن الأنباري والسيوطي في التنظير لعلم أصول النحو:

أ/ابن جني

من الراجح أنّ أول محاولة جادة للتنظير لعلم أصول النحو كانت مع ابن جني (392هـ)، ونصّ على ذلك صراحة في مقدّمة كتابه "الخصائص"؛ إذ قال: «وذلك أنّا لم نرَ أحدًا من علماء البلدين تعرّض لعلم أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه...».[1]

ومن ثمة فقد أخذ على عاتقه التأسيس لعلم في أصول النحو قاسه على علمي أصول الكلام والفقه، وإنمّا أورد هذين العلمين تحديدًا لأنهما من أكثر العلوم تأثيرا في أصول النحو من حيث المنهج والمصطلح والأدلة.

وقد أشار ابن جني-من باب الأمانة العلمية-إلى جهود عَلَمين سبقاه هما: أبو بكر بن السراج (316هـ)، وأبو الحسن الأخفش الأوسط (215هـ).

فأمّا ابن السّراج فقد ألمح إليه قائلا :«فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلّا حرفا، أو حرفين في أوّله، وقد تُعلّق عليه به، وسنقول في معناه».[2]

والمتتبّع لتوالي عبارات ابن جني يلحظ أنّه لا يقرّ بسبق ابن السّراج في التّنظير لعلم أصول النحو، ويشير إلى كتابه "الأصول في النحو"، الذي لم يعرض فيه بحسب ابن جني-وجهًا هو ثابت في متن الكتاب-إلّا لشرح بعض الاصطلاحات والمسائل الأصولية المتناثرة في ثنايا الكتاب، دون نية التنظير الفعلي، ولفت إلى أن "علم الأصول" قد تعلّق بابن السراج من باب الغلط الذي أوهم به عنوان الكتاب "الأصول في النحو"؛ فهو في الأصل كتاب في النحو، وليس في الأصول، ويؤكّد ذلك طبيعة تركيب

---

[1] : الخصائص، 1/ 2

[2]: مص. ن، ص. ن.

العنوان؛ إذ وَسَمه بـ "الأصول في النحو"، وليس" أصول النحو". والتركيب الأول يقدَّر فيه لفظ محذوف، لعلّه قصد "القواعد الأصول في النحو".

وعلى هذا فلا رجحان لرأي من ينسب أولية التنظير لعلم أصول النحو لابن السراج.

وأما العَلَم الثاني الذي ذكره ابن جني سلفًا له فهو أبو الحسن الأخفش الأوسط(215هـ) البصري- تلميذ سيبويه-ونسب إليه جهدًا يسيرًا، قيّده بقوله: «على أن أبا الحسن الأخفش قد كان صنّف في شيء من المقاييس كتيّبًا، إذا أنت قرنته بكتابنا هذا، علمت بأنّا نبنا عنه فيه، وكفيناه كلفة التّعب، وكافأناه على لطيف ما أولاه إلينا من علومه المسوقة إلينا، المفيضة ماء البشر والبشاشة علينا».[1]

فأمّا عبارة ابن جني ففيها إقرار بجهد علميّ سابق للأخفش الأوسط؛ الذي وضع كتيّبًا -على معنى التصغير-في المقاييس، والظاهر أن ابن جني اتخذه مصدرًا اعتمد عليه في تأليف كتابه "الخصائص"، وضمّن جهود سالفه في كتابه.

وعلى الرغم من هذا الاعتراف، إلا أنه لا يمكن الجزم بأن الأخفش الأوسط هو صاحب أوّل محاولة للتنظير لعلم الأصول؛ ذلك أن كتابه الذي ذكره ابن جني يعدّ في عداد الكتب المفقودة، ولولا أن صاحب الخصائص أورده لما علمنا بمضمونه ولا بوجوده ربمّا.

والشّيء المفقود كالشيء الذي لا وجود له؛ إذ ليس بمقدورنا التكهن بمحتواه حقيقة، ولا بنيّة مؤلِّفه إن كان قصد به التّنظير لعلم أصول النّحو، أم التعرض فحسب – مثل ابن السراج-لشرح بعض الاصطلاحات والمسائل الأصولية عرضًا.

وأمّا جهود ابن جني ذاته في علم الأصول؛ فقد اكتنفها كثير من النقص من حيث المنهج والمضمون؛ إذ أكثر مباحثه خارجة عن علم الأصول، وفيه كثرة الاستطرادات، كما أنّه يفتقر إلى الضبط المنهجي الدقيق في ترتيب مباحث الأصول ترتيبًا دقيقًا.

وهو ما قد يسع كلّ متمرس في علم الأصول إدراكه بإطلالة سريعة على فهرس الكتاب الواقع في ثلاثة أجزاء، وعلى نحو ما سبقنا إلى انتقاده فيه الإمام السيوطي (911هـ).

ولعل أهم المباحث الأصولية المضمّنة في كتاب الخصائص-والتي ظهر فيها تأثّر صاحبه الشديد بأصول الفقه- فنذكر: السماع والقياس وتعارضهما، والاطراد والشذوذ، وعلل العربية، وتخصيص العلة، والفرق بين العلة الموجبة والمجوزة، وتعارض العلل، وعلة العلة، وحكم المعلول بعلتين، والاحتجاج بقول

[1] : الخصائص، 1/ 2.

المخالف، والإجماع، وعدم النظير، وإسقاط الدليل، والحل على الظاهر، وغلبة الفروع على الأصول، وترافع الأحكام، وخلع العلة، وبقاء الحكم مع زوال العلة، وما إلى ذلك من المباحث المتناثرة في ثنايا كتاب الخصائص.

وبالرغم من كل الانتقادات التي طالت جهد ابن جني، يبقى كتاب "الخصائص" أوّل محاولة جادّة، وصريحة –تصلنا– سعت إلى التّنظير لعلم أصول النحو.

ب–جهود ابن الأنباري (577هـ)

جاء ابن الأنباري بعد ابن جني بما يدنو من القرنين ونصف القرن من الزمن، ووضع كتابًا في علم الأصول سمّاه: " لُمع الأدلة في أصول النّحو "–وهو مقارنة بكتاب الخصائص أكثر ضبطًا من حيث المنهج والمضمون–إضافة إلى مباحث مبثوثة في كتابيه: الإغراب في جدل الإعراب" و"أسرار العربية"، و"الإنصاف لمسائل الخلاف".

غير أنّ ما يثير الاستغراب في أمر ابن الأنباري أنّه نسب إلى نفسه وضع علم جديد من علوم العربية هو "علم أصول النّحو"، ولم يأت ولو من باب التلميح إلى التنبيه على جهود ابن جني في هذا العلم، ولا أومأ إلى غيره؛ قال في مقدمة كتابه "لمع الأدلة":"...أما بعد فإن جماعة من أهل العلم والاستبصار سألوني–بعد ابتكار كتاب الإنصاف–أن أعزّز لهم بكتاب ثالث في الابتكار يشتمل على علم أصول النحو، المفتقر إليه غاية الافتقار، ليكون أوّل ما صنّف في هذه الصناعة الواجبة الاعتبار، فأجبتهم على وفق طلبتهم في ثلاثين فصلا على غاية الاختصار".[1]

وقال في موضع آخر من أحد مؤلفاته–بعد أن عدّد علوم الأدب، وحصرها في ثمانية–: "وأضفت إليها علمين وضعتهما، هما: علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو".[2]

وعلى الرغم من الجهود القيّمة التي قيّد بها ابن الأنباري علم أصول النحو؛ إلّا أن الأمانة العلمية تدفعنا إلى التساؤل عن سبب إغفاله جهود ابن جني في هذا العلم على الرغم من نصّ هذا الأخير الصريح في مقدّمة كتابه على سبْقه في التنظير لعلم الأصول.

---

[1] : ينظر: محمود أحمد نحلة: أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1987، ص:23. [لم أقف على قول ابن الأنباري في نسخة كتابه المتوفرة لدي، ومن ثمة أحلت على المرجع الذي أورد قوله فحسب].

[2] : ينظر: السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص: 16.

ولعلّ التعليلات التي تُقدَّر إجابة عن هذا التساؤل تتأرجح-برأيي-بين افتراضيين: الأوّل: أن ابن الأنباري لم يطّلع على كتاب الخصائص ولم يُلِمّ به، وهذا مستبعد، والثاني: أنه لم ير في كتاب الخصائص جهدًا يستحق أن يكون نواة علم أصول النحو؛ فتجاوزه وردّ إلى نفسه قصب السبق في إرساء مبادئ هذا العلم.

وأمّا ما يتعلّق بمادة أصوله، فقد بدا فيها –أكثر من سالفه-تأثّره الشديد بعلم أصول الفقه؛ بحيث لا يسع المبتدئ المطّلع على الفهرس أن يميّز مباحث أصول النحو من مباحث أصول الفقه لشدة تأثره باصطلاحات الفقهاء والمحدّثين.

وجاءت مباحث كتابه "لمع الأدلة" مرتّبة على ثلاثين فصلا، ترتيبًا ممنهجًا بحسب الأدلة الإجمالية التي أقرّها في عمومها على النحو الآتي: في معنى أصول النحو وفائدته، في النقل وأقسامه وشروطه، في القياس، وأقسامه وأركانه، في العلة وما يعلق بها من أحكام، في الاستحسان، في المعارضة، في استصحاب الحال، وأخيرا في الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه.

ج/ جهود السيوطي:

يأتي السيوطي متأخّرًا على سابقيه في القرن العاشر للهجرة، بمؤلَّفه "الاقتراح في علم أصول النّحو"، والذي نعته صاحبه بعبارات تحيل على إعجاب بالنفس وتقدير ذاتي للمجهود، يقول: «وأمّا بعد، فهذا كتاب غريب الوضع، عجيب الصنع، لطيف المعنى، طريق المبنى، عجيب الصنع، لم تسمح قريحة مثاله، ولم ينسج ناسج على منواله».[1]

وحتى مع تتبع هذه العبارات يحسّ القارئ أنّ السيوطي لا يرى في كتابه مسبوقا إليه، وكأنّه الأساس الذي انبنى عليه علم الأصول، ولكنه قيّد جهده تقييدًا دقيقًا حين قال: «في علم لم أسبق إلى ترتيبه، ولم أتقدّم إلى تهذيبه، وهو علم أصول النّحو».[2]

ففضل الضبط المنهجي من حيث الترتيب والتهذيب لمباحث علم الأصول، يقرّ به كل مطّلع على جهود الأعلام الثلاثة في علم أصول النحو للإمام السيوطي الذي اكتمل معه التّنظير لهذا العلم.

والمحمود في كتاب السيوطي أن صاحبه لم يغفل عن الإشارة إلى جهود سابقيه: ابن جني وابن الأنباري؛ إذ اعتمد على كتابيهما مادة أدرج ما تعلّق منها بمباحث الأصول من مؤلَّفه معزوة إلى

---

[1] : السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص: 15.

[2] : مص. ن، ص. ن.

أصحابها، وغيرها من الاقتباسات من مؤلّفات غيرها، وذاك كان لغايتين علميتين: الأمانة العلمية، وليستبين جهده الخاص من جهود سابقيه.[1]

وقد جاء كتاب الاقتراح مرتّبا على مقدّمة وسبعة كتب: الكتاب الأول: في السماع، والثاني: في الإجماع، الثالث: في القياس، الرابع: في الاستصحاب، الخامس: في أدلة شتى، السادس: في التعارض والترجيح، السابع: في أحوال المستنبط.

وبهذا كان كتاب الاقتراح للسيوطي خلاصة جهود من سبقه من الأعلام في علم الأصول، وبه اكتمل التنظير لهذا العلم الجليل، ولعلّ تلك مزيّة اللاحق قياسًا بالسابق.

5-أقسام أدلة النحو:

يَعُدُّ ابن جني أصول النحو ثلاثة: سماع وقياس وإجماع، وأمّا استصحاب الحال فلم يصرّح به.

وأمّا ابن الأنباري فيسقط الإجماع ويذكر استصحاب الحال، يقول: "أقسام أدلة النحو ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال".[2]

وأما السيوطي فيعدّها أربعة: سماع وقياس وإجماع واستصحاب حال[3] وهذا ما عليه أكثر النحويين.

6-فائدة علم أصول النحو:

يقول ابن الأنباري في بيان فائدة علم أصول النحو: " وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى بقاع الاطّلاع على الدليل؛ فإن المخْلِد إلى التّقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب".[4]

وهذا يعني أن فائدة الأصول تكمن في أن الإحاطة بها تجعل عقل الدارس متفتِّحًا، عالما بأصول بناء الحكم النحوي، ومن ثمة ترفعه تلك المعرفة من حضيض التقليد الأعمى وقبول كل الأحكام التي يتلقاها -وإن كانت متناقضة-إلى نعيم الإمعان فيها والترجيح بينها وقبول الصواب منها استنادا إلى أدلتها.

---

(1) ينظر: السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص: 15-19.

(2) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص: 80

(3) مص. س، ص: 22.

(4) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص:81.

وتلك فائدة جليلة لا يعرف قدرها إلا من حذق علم أصول النحو وأدرك عظيم نفعه، وبعد تفكيره في بعد الإحاطة به.

وبهذا فإنّ معرفة الأصول التي بني عليها النّحو العربي من: سماع، وقياس، وإجماع، واستصحاب الحال، تجعل النّحوي على وعي بأسس التّقعيد النّحوي وضوابطه، وتجعل له فكرا متميّزا قائمًا على مبادئ ذلك العلم، مبتعدًا عن التّقليد من ناحية، والجمود من ناحية أخرى.

المحاضرة 2: موقف العلماء من المدونة اللغوية[1]

تمهيد:

جاء النحو العربي حماية للغة العربية من اللحن، وانبرى جمع من العلماء الأفذاذ إلى وضع قواعد للغة، والجدير بالذكر أن تلك القواعد لم تكن تصدر عن مجرّد هوى أو خاطرة، وإنّما استنبطت من مصادر معلومة، شكّلت في مجموعها مصادر السماع، أو ما يصطلح عليه حديثًا بـ "المدوّنة اللغوية العربية" ممثّلة في: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعره ونثره.

1-مفهوم "المدونة اللغوية":

أ/ **التأصيل اللغوي**: المدونة اللغوية مصطلح مركّب تركيبًا وصفيًّا من لفظي: المدوّنة واللغويّة، وهو ترجمة للمقابل الأجنبي: (Linguistic Corpus)، وأما المدوّنة لغة: فهي اسم مفعول مؤنث على وزن "مُفَعَّلة" مشتق من الفعل دَوَّن، بمعنى جمع ورتَّبَ [2]، وهو في أصله مشتقّ من لفظ فارسي معرّب "الديوان"، يعني: مجتمع الصحف، وهو الدفتر الذي الكتاب يُكتَب فيه أسماء الجيش، وأهل العطاء، ووّل من دوّن الدواوين عمر بن الخطاب رضي الله عنه.[3].

وأما اللفظ الثاني: "اللغوية" فهو من اللغة مضافًا إليها ياء النسبة لتخصيص المدوّنة باللغة لا بمجال آخر، والتاء للتأنيث.

ولعل ثمة سمة مشتركة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي من حيث كون المدوّنة تقوم حقًّا على الجمع والترتيب لعناصرها المكوّنة.

---

(1) يتكرّر درس المدونة اللغوية في ثلاثة عناوين تباعًا، ونرى في ذلك إطالة ليس منها عظيم فائدة؛ إذ كان بالإمكان توزيعها على درسين فحسب: موقف القدامى من المدونة اللغوية وموقف المحدثين من المدونة، ولاستثمار هذا الفراغ ارتأيت تخصيص الدرس الأول للتفصيل في معنى المدونة اللغوية والسماع اللغوي ومدى التوافق بين المفهومين.

(2) ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوجيز، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، ط1998، ص: 240، مادة (د و ن).

(3) ينظر: ابن منظور: لسان العرب، 3/ 1461، 1462 مادة (د و ن)

ب/ التأصيل الاصطلاحي:

المدونة اللغوية مصطلح مستحدث في اللسانيات الغربية، وهي في أبسط تعريفاتها تحيل على عيّنة لغوية يعتمد عليها الباحث في الوصف العلميّ للغات.

وقد نظفر في المراجع الحديثة بتعريفات عديدة للمدونة، منها:

*يعرّف "محمد رشاد الحمزاوي" المدوّنة عموما على أنها:" مجموعة معيّنة من النصوص المكتوبة أو المقولة، أو مجموعة من المراجع المختارة، تؤخذ سندًا لوضع أسس لغة ما، أو مؤلَّف في موضوع من المواضيع، وغايتها منهجية تضبط حدود الموضوع زمانًا ومكانا". (1)

ومن هذا فالمدونة هي كل عيّنة تقتبس من مجال علمي بغية تحديد خصائصه العلمية، بما في ذلك المدونة اللغوية.

*ويعرّف اللّسانيون البنويون المدونة اللغوية بأنها: "مجموعة من النصوص جُمِعت من مكان وزمان معيّن، بغية وصفها الوصف العلمي من الناحية اللغوية." (2)

ويشتمل هذا التعريف على الخصائص العامة للمدونة اللغوية من حيث كونها نصوصا مجموعة، في زمان ومكان محدّدين، غرضها الوصف العلمي لتلك النصوص من الجانب اللغوي.

*ويعرّفها عبد الرحمان الحاج صالح بقوله: "هي عبارة عن مسموع مسجّل، يتكوّن من كلام تكلّم به بعض من يمثّل اللغة المراد وصفها". (3)

ولعل تعريف الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح أكثر دقّة في ضبط مفهوم المدونة اللغوية؛ ذلك أن التعريف الأول يستخدم لفظ "النصوص" والتي قد توهم باحتمال اشتمال المدونة على عينات مكتوبة؛ وهو ما لا يتوافق مع طبيعة اللغات التي تقوم على المنطوق، وكذا مع متطلبات الدراسة الوصفية، ثم إنه يوهم باحتمال أن تكون اللغة غير حيّة، ومندثرة، توصف بناء على عينات مكتوبة منها.

---

(1) محمد رشاد الحمزاوي: من قضايا المعجم العربي قديمًا وحديثًا، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 1986، ص: 139

(2) ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح: السماع اللغوي العلمي عند العرب، ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، ط2012، ص: 267.

(3) مر. ن، ص. ن.

وأمّا تعريف الأستاذ الفاضل فأوفى؛ إذ ركّز على الجانب المسموع للغة، والذي هو انعكاس للمنطوق، وتوصيف للجانب الاستعمالي للغة، مع اشتراط التمثيل في المعطيات المسموعة، أي أن المعطيات اللغوية شاملة على كل ضروب الاستعمالات اللغوية، ومستوفية لخصائصها المطّردة والشاذة، بما يكفل تمثيلها الدقيق للغة الموصوفة.

2-شروط المدونة اللغوية، وخصائصها:

يشترط البنويون لبناء المدونة اللغوية ثلاثة شروط: "أن تكون ممثّلة للغة، وشاملة، وغير مختلطة". [1]

*التمثيل: ويقصد به أن تكون المدونة عيّنة نموذجية من اللغة المراد وصفها ودراستها؛ بحيث تستوفي تلك العينة الخصائص العامة للغة، ما يقتضي أن يبلغ حجم المدونة مبلغًا يتحقق فيه التكرار [2]؛ ذلك أنه من المستحيل أن يتمكن الدارس من إدراج كل ما نطق به مستعملو اللغة في مدونته، ومن ثمة تكون العينّة كفيلة بتمثيل اللغة شريطة أن تستوفي مختلف جوانب الاستعمال الفعلي للغة. [3]

* الشمول: يرتبط شرط الشمول بالتمثيل؛ إذ إن شرط التمثيل لا يتحقّق إلّا متى استوفت العينة اللغوية المجوعة على كل الاستعمالات اللغوية الموجودة في اللغة في كل مستويات اللغوية الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، وأن يتحقق فيها شرط التكرار الذي يرصد الحالة اللغوية الفعلية.

*الانسجام وعدم الاختلاط: بمعنى أن تكون نصوص المدونة متجانسة، مقتبسة من زمان ومكان محددين، كما ينبغي أن تمثّل النصوص المجموعة حالة لغوية واحدة معيّنة لتلك اللغة، بمعنى أن تؤخذ من زمان معيّن وفي المكان المعيّن الذي يوجد فيه الناطقون بها، دون أن تختلط بها عيّنات لغوية مشابهة لها.

(1) عبد الرحمان الحاج صالح: السماع اللغوي العلمي عند العرب، ومفهوم الفصاحة، ص: 267.

(2) مر. ن، ص. 286.

(3) ينظر: عبد الوهاب معيفي، ووهيبة قطاف: لسانيات المدونات وتعليمية اللسان العربي: مفاهيم ومبادئ أساسية، مجلة اللسانيات التطبيقية، م5، ع02، 2021، ص: 17.

وشرط التجانس أن "تكون المادة المشكّلة للمدوّنة متشابهة في سماتها النوعيّة، بأن تتّحد في نظامها وخصائصها، وأن تنتمي لمستوىً لغويٍّ واحدٍ."[1]

وإذا كان هذا تصوّر اللغويين المحدثين —من غربيين وعرب–للمدونة اللغوية، فإن ما يتناسب وعملنا أن نتساءل عن مدى التوافق بين هاته المدونة وبين السماع التراثي العربي، وإلى أي مدى يوافق محتواه أو يخالف التّصور الذي يصوّره الغربيون لما يسمونه بالمدونة؟

3–مفهوم السماع في التراث العربي، وشروطه:

يعدّ السماع الأصل الأول والأساس المعوّل عليه في وضع قواعد اللغة العربية وإثبات أحكامها، وهو في أبسط تعريفاته يحيل على المادة اللغوية الفصيحة التي اعتمدها علماء العربية في سنّ قوانينها، وله نصوص محدّدة، ممثلة في: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعره ونثره.

ولعلّ أشهر التعريفات للسماع ما حفظه التاريخ من تعريف ابن الأنباري وتعريف السيوطي.

وقد عرّف ابن الأنباري (566هـ) السماع بقوله: " وأما النقل فهو الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة". [2]

وقد حدّ ابن الأنباري السّماع من خلال تحديد شروطه، فمتى استوفى الكلام هذه الشروط عُدّ سماعًا، ومتى تخلّف ولو شرط واحد لم يعدّ كذلك. وأهم هاته الشروط: العروبة، والفصاحة، وصحة النقل، الاطراد والكثرة.

*فأمّا شرطه الأول: الكلام العربي: فيخرج بذلك كلّ كلام أعجمي يمكن أن يكون قد دخل العربية بتأثير الأعاجم. والنصوص العربية الفصيحة معلومة، وهي: القرآن وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعرًا ونثرًا.

---

(1) عمر علّام وعبد الرحمان أكتوف: المدونة اللغوية العربية في نظر اللسانيين العرب المحدثين–بين نقد تمّام حسّان وتثمين عبد الرحمان الحاج صالح–، مجلة اللسانيات التطبيقية، م6، ع03، 2022، ص: 391.

(2) ابن الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو، ص: 81.

* وشرطه الثاني: الفصيح: وفي شرط الفصاحة تقييد للكلام العربي المسموع بضوابط الزمان والمكان؛ ذلك أن الفصاحة عند اللغويين تعني خضوع الكلام لمعياري الزمان والمكان؛ أي إنه لا يؤخذ من كلّ كلام عربي إلّا متى كان فصيحًا؛ ذلك أن من كلام العرب ما مسّه اللحن، ومعيار الفصاحة عند النحويين واللغويين في التمييز بين الفصيح وغير الفصيح من الكلام هو خضوعه لمعياري الزمان والمكان، على نحو ما سنفصّل فيه لاحقًا.

* وشرطه الثالث: المنقول بالنقل الصحيح: فيقصد به شروط سلامة المادة اللغوية، والتي يتقاسم مسؤوليتها شخصان؛ الأول: هو العربي الفصيح وهو المسموع عنه، أو المورد، والذي تثبت صحة النقل عنه بخضوعه لمعياري الزمان والمكان، ومن ثمة فكل ما يتلفّظ به يكون صحيحًا، لتنتقل مسؤولية سلامة اللغة ثانيًا إلى اللغوي أو الراوي، والذي هو السامع، أو الباحث الذي يتكفل بعملية جمع المادة اللغوية.

وتثبت صحة النقل عن اللغوي متى استوفى شروطا علمية وجسدية متّفقًا عليها بين جمهور اللغويين أهمها [1]: الصدق والأمانة، وسلامة الحواس لاسيما حاستا السمع والنطق، والقدرة على تحمل مشاق الترحال، والمعرفة بمنازل العرب وأنسابهم، وما إلى ذلك، ومتى استوفى الراوي هاته الشروط اِطْمُئِن إلى سلامة المادة اللغوية التي ينقلها؛ "إذ لا يجوز أبدا أن يضيف اللغوي أي شيء ليس منه–المسموع–؛ فأيّ نص أو عبارة سمعت من أهل اللغة يجب على اللغوي أن يدوّنها كما وردت عند أهل اللغة، وهم هنا فصحاء العرب وحدهم؛ لأنهم هم وحدهم يتكلمون بالعربية الفصيحة...وتمثيل مسموعهم للّغة العربية لا شوبة فيه."[2]

وأما السيوطي (911هـ) فعرّف السماع بقوله:" السماع وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيّه صلى الله عليه وسلّم، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظمًا ونثرا، عن مسلم أو كافر". [3]

(1) ينظر تفصيلها عند: علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، مصر، ط2006، ص: 62.
(2) عبد الرحمان الحاج صالح: السماع اللغوي العلمي عند العرب، ومفهوم الفصاحة، ص: 268.
(3) السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص: 39

وقد عرّف السيوطي السماع من خلال تحديد مصادره مباشرة، ومصادره هي: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعرا ونثرا.

ولما كانت لغة العرب يعتور بعضها اللّحن-لا سيما لغة أهل الحضر-فقد قيّد اللغويون والنحاة سماعهم عن العرب بضابطين منهجيين رئيسين هما: الزّمان والمكان؛ وذلك تمييزًا لفصيح اللغة من فاسدها.

فأمّا الزّمان: فحُدِّد منذ العصر الجاهلي حتى العصر الأموي، أي من 150 قبل الإسلام حتى 150 بعد الإسلام، واستمرّ بعضه إلى القرن الرّابع للهجرة.

وأمّا المكان: فمرتبط بعامل الزّمان؛ حيث كان سماع اللّغة طيلة القرون الثّلاثة الأولى من أهل البدو والحضر على حدّ سواء؛ ذلك أنّ اللّحن لم يفشُ بعدُ.

وأمّا بعد منتصف القرن الثّاني للهجرة فقد توقّف السّماع عن أهل الحضر، واستمر الأخذ عن أهل البدو، حتى القرن الرابع للهجرة أين توقفت المشافهة.

وفي هاته المرحلة الزمنية الثانية ظهر اختلاف منهج البصريين والكوفيين؛ حيث قصر البصريون أخذهم على ستّ قبائل فقط تقع في أواسط شبه الجزيرة العربية وهي: قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطّائيين، بينما توسّع الكوفيون وأخذوا من كل القبائل العربية، حتى إنّهم سمعوا من أعراب سَوَاد الكوفة، وسَوَاد بغداد.

وفي هذا الصدد يقول السيوطي (911هـ) -فيما نقله عن الفارابي-: «...والذين عنهم نُقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم: قيس وتميم وأسد؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخِذ ومعظمه، وعليهم اتُّكِل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم». [1]

والذي ينبغي علمه أن نصّ السيوطي يصوّر لنا منهج البصريين فحسب دون الكوفيين؛ فالثابت أن هؤلاء توسّعوا في أمر السماع، وقد عابهم البصريون في ذلك كثيرًا.

وبمقارنة شروط السماع التي ذكرها ابن الأنباري، ومصادره التي حددّها السيوطي بشروط المدوّنة اللغوية في اللسانيات الحديثة يتّضح أن السماع باصطلاح القدامى يمثّل حقًّا نموذجًا من نماذج المدونات

(1) السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص: 46.

اللغوية، ولكنه يصدق على المدونة اللغوية العربية فحسب، وعلى هذا فكل سماع مدوّنة، وليست كلّ مدونّة لغوية سماعًا.

4-ملامح التوافق والتفوّق بين المدونة العربية التراثية والمدونات الحديثة:

لم نقف –فيما اطلعنا عليه من مراجع-على لغوي عربي محدث أنصف المدونة اللغوية العربية كما فعل أستاذنا الجليل المرحوم "عبد الرحمان الحاج صالح" ؛ إذ خصّص الأستاذ الفاضل كتابه "السماع اللغوي العلمي عند العرب، ومفهوم الفصاحة" للمقارنة بين الأصول العلمية التي امتازت بها علوم اللسان العربي عامة والسماع بخاصة، وبين ما أفرزته النظريات اللسانية الحديثة، وخَلُص –بعد تحليل ومقارنة واستدلالات علمية دقيقة- إلى أن المدونة اللغوية التي اختصت بها اللغة العربية –وهي ما يسمّيها القدامى بالمسموع أو السماع-هي أعظم مدونة لغوية شهدها تاريخ البشرية؛ وذلك لموافقتها للخصائص العامة للمدونات اللغوية وتفوّقها عليها.

ولعل من أهم ملامح التوافق بين المدونتين العربية والمدونات الحديثة ما يلي:

أ/ اتّصافها بصفة العلمية: تتحقق في السماع اللغوي صفة العلمية من جوانب، أهمها: اتّباع اللغويين منهجًا موّحدًا في جمع اللغة، كان معياره الأساس ثبوت الفصاحة عن الناطقين بها، وكذا تحقّق الصفة العلمية في المنقول، وهي إمكانية التّحقق من صحّته ميدانيًّا لاعتماده مبدأ المشافهة، ولعلّ هذا من "الصفة الأساسية لكل منقول في أي علم من العلوم عند العلماء المحدثين، وعند علمائنا القدامى وهو إمكانية التحقيق لصحّة ما ينقل"؛[1] فدليل السماع يكمن في استطاعة أي باحث أن يشاهد ما شاهده أحد الباحثين قبله-والسماع مشاهدة- وذلك عام ينطبق على كل العلوم، وهو معمول به في زماننا فيما يخص التجارب في الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا وغيرها من العلوم.[2]

ولعل صفة العلمية تظهر في تشدّد اللغويين في الشروط العلمية لراوي اللغة؛ إذ هو السبيل الرئيس لنقلها، لا سيما الصدق والأمانة، والتثبت في سند الرواة بما يضمن التعاصر في ثبوت النقل، بما يكفل

(1) ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح: السماع اللغوي العلمي عند العرب، ومفهوم الفصاحة، ص: 259

(2) ينظر: مر. ن، ص: ن.

سلامة المادة اللغوية المجموعة، كما لا يجوز للّغوي التصرف في المادة اللغوية بزيادة أو نقصان، وهذا شرط العلوم كلّها.

ب/ اتّصافها بالموضوعية: يعدّ السماع اللغوي عملًا موضوعيًّا بامتياز، ولعل أهم ملامح اتصافه بالموضوعية، نذكر: [1]

* تصوّر اللغويين العرب الواضحُ للمعيار اللغوي الذي عزموا على وصفه وتدوينه ،وكذا كيفية التعرف على الناطقين بهذا المعيار، فحددوا مرجعه وهو اللسان الذي نزل به القرآن وما تكلم به فصحاء العرب، والمقياس الذي اعتمدوا عليه في ذلك هو الفصاحة التي قيدوها بضوابط الزمان والمكان لضمان تمييز الكلام الصحيح من الذي مسّه اللحن.

* الاعتماد أساسًا على مبدأ السمع المشافهة، على نحو ما سنفصل فيه تاليًا.

* الاعتماد على كثرة المستعملين للعبارة الواحدة لا المستعمل الواحد، بما يكفل التنوع والتكرار الذي هو أساس تحقق الحالة اللغوية.

ج/ الاعتماد على الجانب المنطوق والاستعمالي للغة العربية: تهتم المدونات اللغوية برصد الجانب الاستعمالي من اللغة المراد وصفها من حيث كونها لغة حيّة، ولعلّ هذا ما يتوافق ومنهج السماع اللغوي؛ إذ هو في الأصل يقوم على مبدأ المشافهة، أي الأخذ المباشر للمادة اللغوية من أفواه الناطقين. [2]

ولم يكن اللغويين يعتمدون أبدا على الصحف المدونة قبل عصر المشافهة كمصدر تستقى منه المادة اللغوية؛ فقد محظورًا على العلماء الاعتماد على وثائق مكتوبة غير محققة علميًّا، يختلط فيها الصحيح والزائف، وهذا أبعد ما يكون عن العلم في كل زمان ومكان.[3]

د/ الخضوع لضوابط الزمان والمكان: من شروط المدونة اللغوية الحديثة-وكذا مقتضيات المنهج الوصفي عموما-أن تخضع المدونة لزمان ومكان معيّن، وقد عرفنا أن السماع اللغوي العربي كان خاضعًا لهذين

(1) ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح: السماع اللغوي العلمي عند العرب، ومفهوم الفصاحة، ص: 398، 399.
(2) ينظر: علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص: 33.
(3) ينظر: مر. س، ص: 261.

المعيارين، وإن كانا قد انتقدا من حيث الاتساع فيهما، وعرضنا ردود الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح على ذلك، وتعليله له.

وقد سبق الأستاذ الفاضل إلى ذلك الإقرار الأستاذ عبده الراجحي؛ إذ عدّ منهج اللغويين في جمع اللغة وتحديد الإطارين الزماني والمكاني للجمع من سمات المنهج الوصفي؛ الذي يقتضي دراسة اللغة في زمان ومكان محدّدين. وهذا المنهج الذي اتّبعه اللغويون كان يتّصل بواقع الاستعمال اللغوي اتّصالًا مباشرًا؛ ذلك أنهم كانوا حريصين على المشافهة في نقل المسموع من أفواه الناطقين به دون تغيير، وظلّ ذلك المنهج مستمرًّا حتى القرن الرابع للهجرة زمن ابن جني. (1)

هـ/ تحقق شرط التمثيل والتنوع فيها: بنى اللغويون العرب منهجهم في السماع على كثرة المستعملين للعبارة الواحدة، مع التنبيه على قلتهم بالنسبة لعبارة أخرى، وهو ما يجعل موقفهم موقفًا علميًّا بحتًا؛ لأنه مبني على أن اللغة ظاهرة اجتماعية، فلابد أن يكون الكلام المدوّن منها والأصول المستخرجة منه تمثّل حقّ التمثيل استعمال جماعة الناطقين بها لا استعمال بعض الأفراد، وإن كانوا لم يغفلوا بعض التأديات الخاصة.

ومن ثمة فهو معيار موضوعي لأنه معيار لغة الأغلبية لا فئة قليلة، وهذا هو المبدأ المعمول به الآن في وصف اللغات؛ فلا توصف لغة إلّا إذا حُدّد كيانها الجغرافي ومجموعة الناطقين بها، واعتبار الأغلب والأكثر من ضروب الكلام، مع التنبيه على القليل في الاستعمال. (2)

و/ انفتاح المدونة العربية: يشترط البنويون في بناء المدونة اللغوية على نموذج المدونة المغلقة التي تتقيّد بحجم معيّن يتحقق فيه شرط التمثيل، مع الامتناع المطلق عن الزيادة فيها، واكتفاء اللغوي الواحد بالمادة اللغوية التي جمعها هو فحسب؛ وذلك بغرض تحقيق الموضوعية، وعدم الاختلاط، ويستغرب الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح ذلك الموقف من البنويين. (3)

---

(1) ينظر: عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1979، ص: 53.

(2) ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح: السماع اللغوي العلمي عند العرب، ومفهوم الفصاحة، ص: 400.

(3) ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح: السماع اللغوي العلمي عند العرب، ومفهوم الفصاحة، ص: 271.

غير أن ما يميّز المدونة العربية التراثية أنها مدوّنة مفتوحة؛ بحيث كان ما يدوّنه اللغويون يبقى مفتوحًا طوال سنين، بمعنى أن أيّ لغوي في زمان التدوين كان يمكنه أن يسمع من فصحاء العرب في أي وقت شاء، أو يروي من شيوخه وممّا سمعه منهم، ومن ثمة فمجموع سماعه هو عبارة عن جميع المعطيات اللغوية التي وصلت إليه إلى حدّ وقته، فيتكوّن من سماعه وسماع غيره مجموعة مكتملة من النصوص، ومع ذلك يبقى سماعه دائما مفتوحًا في كل وقت مادام يشتغل بالبحث في اللغة العربية،[1] وهذا ما يكفل التمثيل الدقيق للحالة اللغوية. وهو ما يجعل المدونة التراثية أشمل من المدونات الحديثة.

(1) ينظر: مر. ن ص: 271، 272.

المحاضرة 3: موقف القدماء من المدونة اللغوية.[1]

تمهيد:

يتّفق القدامى على أن نصوص السماع–أي المدونة اللغوية التراثية باصطلاح المحدثين– ترتبط ارتباطًا وثيقًا بشرط الفصاحة، ومن ثمة جاء ترتيبها بحسب أعلاها فصاحة على النحو الآتي: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، غير أن موقفهم على تعدّد مذاهبهم وتوالي أزمانهم لم تكن موحّدة، ولا متّفقة في كيفية الأخذ من كل نصّ، لاسيما الحديث النبوي الشريف.

أولا: القرآن الكريم وقراءاته.

1–موقف القدامى من القرآن الكريم:

القرآن هو كلام الله تعالى المنزل على النبي محمد –صلى الله عليه وسلم–بوساطة الروح الأمين، باللفظ العربي، المنقول إلينا بالتواتر، والمكتوب بين دفتي المصحف، المبدوء بسورة الفاتحة، والمختوم بسورة الناس.

وتتّصل بهذا النص القرآني أوجه لأدائه تعرف بالقراءات القرآنية. والقراءات هي: الأوجه المختلفة التي سمح الرسول (صلى الله عليه وسلّم) بقراءة نصّ المصحف بها قصد التيسير، فهي أبعاض القرآن، من حيث كونها وحيًا منزّلًا.

وقد نال القرآن الكريم اهتماما كبيرًا، وضُبِط نصّه بحيث لا يرقى إليه أدنى ريب، وأصبح المثل الأعلى، إليه مفزع الفقهاء، ومنه يأخذ علماء اللغة شواهدهم التي يبنون عليها قواعدهم، وأصولهم. وأقرّ النحاة

(1) يأتي عنوان هذا الدرس في المقرر بهذه الصياغة "موقف القدامى من المدونة اللغوية–الأصمعي وابن جني"، ولم نجد تفسيرا علميا لسبب قصر التمثيل على الأصمعي وابن جني تحديدا؛ ذلك أن الأصمعي اشتهر بكونه لغويا أكثر من كونه نحويّا، ومن ثمة ليس من السهل تلّمس موقف النظري أو الإجرائي من نصوص المدونة اللغوية، وأما ابن جني فكان بالوسع الإفاضة في موقفه من خلال آرائه في الخصائص، وزيادة في البيان، استهللت الحديث عن كل نص ببيان موقف جمهور النحويين عمومًا، لا سيما البصريين والكوفيين، ثم خصصنا الحديث عن موقف الأصمعي وابن جني.

بأنه كلام الله أُجْرِيَ على كلام العباد، فكُلِّمُوا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم، وعلى ما يعنون. كما أنّه ليس ثمة خلافٌ في حجيّة النصوص القرآنية.[1]

2-موقفه القدامى من القراءات القرآنية:

نصّ اللغويين والنحاة صراحة على أن القرآن سيّد الحجج، وأن قراءاته سنّة واجبة الاتبّاع، وسواء أكانت متواترة أم آحادًا أم شاذة فهي ممّا لا يصحّ ردّه ولا الجدال فيه، حتى وإن كانت القراءة التي وردت مخالفة للقياس؛ إذ ينبغي أن تقبل القراءة الصحيحة أيًّا كانت دون تحكّم شيء آخر فيها.

يقول السيوطي(911هـ): «كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواترًا أم شاذًا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل لو خالفته يُحتَجّ بها في ذلك الوارد بعينه. ولا يُقاس عليه نحو: اِسْتَحْوَذَ».[2]

ويقول البغدادي (ت 1093هـ): «قائل ذلك [يقصد النثر] إمّا ربّنا تبارك وتعالى: فكلامه عزّ اِسمه أفصح كلام، وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره، وشاذه».[3]

إلى هنا، وهذا الكلام النظري السابق متّفق مع يجب أن يكون بعد هذا التوثيق الرائع لنصّ القرآن، لكنّ ما كان فِعْلا لم يتّفق مع هذا النظر المعقول ذلك أن الممارسة العلمية للدراسة في كتب النحو لم تتوافق مع تلك الآراء التي تأخّرت في الزمن عنها بعد أن قطع النحاة شوطًا كبيرًا للنّمو بالنحو.

فالمتصفح لكتب النحو -على تعدّد مذاهب أصحابها-يلحظ أن النحاة تباينت مواقفهم من الاستشهاد بالقراءات؛ فمنهم من قَبِل القراءات، واستشهد بها، واتّخذها أصلًا في بناء القاعدة-لاسيما جمهور الكوفيين-ومنهم من لم يجد حرجًا في تخطئتها ورميها بالشذوذ، والضعف إذا ما خالفت قواعده، وعجز عن تأويلها، وتخريجها وفق تلك القواعد، وهذا دأب أكثر البصريين.

---

(1) علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص: 46.

(2) الاقتراح في علم أصول النحو، ص: 39.

(3) البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط4، 1998، 1/ 09.

وكانت القراءات مصدرًا من مصادر النحو الكوفي، يقول مهدي المخزومي: «والقراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية، وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم. فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل قبلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشذوذ، كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللغوية وعدّوها شاذة تحفظ، ولا يقاس عليها».(1)

غير أن المتصفح لكتب النحاة على تعدّد مشاربهم وأزمانهم يلحظ أن تعاملهم مع القراءات متشابه، فأكثرهم لم يجد حرجًا في تخطئة القراءات على اختلاف مراتبها، ورميها بالقبح أو الضعف والشذوذ إذا عجزوا عن فهمها، أو توجيهها وفق قواعدهم.

وردًّا على موقف هؤلاء النحاة الذي رموا القراءات باللّحن يقول ابن الطيب الفاسي: «... ثم إنّ هؤلاء القرّاء ليس لهم في القراءات المذكورة آراء ينسبون بها إلى الخطأ واللحن، وإنّما هم نقلة لما رووه بالتواتر، وقد تقرّر أن القراءة سنّة متّبعة، والمعتبر فيها التّلقي عن الأئمة لا اعتماد الرأي كما قرّروه، فالاعتراض علي، وتلحينهم لا معنى له... والذي عابوه، واعترضوه هو الحجة والدليل على جوازه، وارتكابه في العربية؛ لأن القرآن حاكم عليها، وإن خالفت القواعد العربية؛ لأن غاية ما فيه أن يكون شاذًّا والشذوذ لا ينافي الفصاحة».(2)

3-موقف الأصمعي، وابن جني من القراءات القرآنية:

أ/ **الأصمعي**: فأمّا موقف الأصمعي (216هـ) من القراءات فلم نستطع تلمّسه بدقة لأننا لم نقف على أقوال صريحة له في هذا الباب، ولا اشتهر بالتأليف في النحو—بالرغم من إحاطته بمسائله-ليقدّر

(1) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى البابي، مصر، ط2، 1958، ص: 337.

(2) ينظر: ناصر توفيق الجياعي: الأصمعي ناقد الشعر، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، الإمارات، ط1، 2009، ص: 19

موقفه تقديرًا دقيقًا، ولكن استنادًا إلى ما روي عنه؛ فقد ذُكِر أنه كان له علم بالقراءات؛ إذ أخذها عن أبي عمرو بن العلاء، ونافع، والكسائي، وغيرهم.[1]

كما ذُكِر أنه ظلّ ملازمًا لشيخه أبي عمرو بن العلاء (154هـ) أكثر من سبعة حجج، وأبو عمرو معروف أنه أحد القرّاء السبعة، وإمام البصريين في اللغة والنحو على زمنه، وقيل إن الأصمعي درس قراءة أبي عمرو المشهورة بالمعدودة بين السبع. كما لزم الخليل بن أحمد الفراهيدي ردحًا غير يسير من الزمن.[2]

فإذا أخذنا بمبدأ تأثر المتعلّم بمعلّمه رجّحنا كفة أن الأصمعي كان من اللغويين الذين يتحرّجون عن تخطئة القراءات، والطعن فيها، على نحو ما اشتهر به شيخاه أبو عمرو والخليل.

ب/ ابن جني: لم يعرض ابن جني في ثنايا كتاب الخصائص إلى بيان موقفه من القراءات القرآنية، وإن كان اهتمامه بها واضحًا، لا سيما حين ألّف كتاب" المحتسب في وجوه شواذ القراءات"، الذي قصد به الاحتجاج للقراءات الشاذة، وتوجيهها على ما تجري عليه لغة العرب، يقول: "غرضنا منه أن تُرى وجه قوة ما يسمى الآن شاذا، أنه ضارب في الرواية بجرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه، لئلا يُرى مُرى أن العدول عنه إنما هو غض منه أو تهمة له".[3]

وقد أبدى ابن جني تقديسًا واضحًا للقراءات على تعدّد مراتبها–متواترها وشاذّها–ساعيًا في ذلك إلى اتّباع ما عليه الأمة من القراءة بهاته وترك تلك، يقول مبيّنًا موقفه من الشّاذّ: "...إلا أننا وإن لم نقرأ في التلاوة به مخافة الانتشار فيه[الشاذ]، ونتابع من يتّبع في القراءة كل جائز رواية ودراية، فإنّا نعتقد قوّة هذا المسمى شاذًّا، وأنه ممّا أمر الله تعالى بتقبّله، ومرضيّ من القول لديه".[4]

---

(1) ابن الطيب الفاسي: فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، تح: محمود يوسف فجّال، دار البحوث، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2000، 1/ 428.

(2) ينظر: ناصر توفيق الجياعي: الأصمعي ناقد الشعر، ص: 33، 34.

(3) ابن جني: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإفصاح عنها، تح: علي النجدي ناصف وآخران، دار سزكين، تركيا، ط2، 1986، 1/ 32، 33.

(4) مص. ن، 1/ 33.

إلى هنا وهذا الكلام النظري يتّفق مع ما ذهب إلى إقراره جمهور النحويين عمومًا. إلا أن دراسة خصّها الأستاذ "فاضل صالح السامرائي" بابن جني، خَلُص فيها إلى أن الموقف العملي لهذا النحوي الجليل لا يختلف عن موقف سالفيه، فـ" إن أبا الفتح لا يختلف كثيرا عن سائر النحاة في ذلك وهو – وإن ألّف كتاب (المحتسب) في توجيه القراءات الشاذة – كغيره من النحاة يردّ ويُضعّف طائفة من القراءات السبع.

وابن جني في هذا الكتاب (أي المحتسب) جمع القراءات الشاذة وجاهد في توجيهها، وهو مع ذلك ردّل فيه قراءات، وضعّف أخرى، وذكر أن بعضها لا يعرف في اللغة من ذلك:

1. قراءة ابن محيصن (ثم اطّرّد) يدغم الضاد في الطاء قال أبو الفتح هذه لغة مرذولة.
2. قراءة أبي جعفر يزيد "للملائكة اسجدوا" قال أبو الفتح: هذا ضعيف عندنا جدًّا.
3. قراءة يحي "ما سِألتم" بكسر السين قال أبو الفتح فيه نظر.
4. قراءة الأعمش (اثنتا عشرة) بفتح الشين، قال أبو الفتح القراءة في ذلك عشْرة وعشِرة وأما عشَرة فشاذ.
5. قراءة الأعمش "وما هم بضاري به من أحد" قال أبو الفتح: هذا من ابعد الشاذ.

وهو في سائر كتبه يقف من القراءات موقفا مشابها لموقف سائر النحاة –وأن كان يختلف عنهم أحيانا في توجيه وتخريج طائفة من القراءات لم يرتضوها، ويقف موقفا أقرب إلى الاعتدال من غيره كما يبدو في كتاب (المحتسب) وفي غيره من الكتب–أقول إنه يقف موقفًا مشابهًا لموقف سائر النحاة في تضعيف قراءة من القراءات السبع وانكارها وردها وسواها من القراءات المعتمدة وذلك نحو:

فهو –كما نرى – ينسبهم أحيانا إلى الجهل أو إلى السهو أو إلى القصور عن إدراك حقيقة الأمر، فهو موقف لا يختلف كثيرا عن موقف سائر النحاة من البصريين".[1]

ثانيا: الحديث النبوي الشريف:

1–موقف جمهور النحويين من الاستشهاد بالحديث.

(1) فاضل صالح السامرائي: ابن جني النحوي، دار النذير، بغداد، العراق، ط1969، ص: 128، 129.

يعدّ القرآن الكريم المصدر الأوّل من مصادر التشريع الإسلامي، كما يعدّ المصدر الأوّل من مصادر الاستشهاد اللغوي؛ لأنّه يمثّل أعلى درجات الفصاحة والبيان. وكذلك الحديث النبوي الشريف، فهو ثاني مصادر التشريع، وكان ينتظر أن يكون ثاني مصادر الاستشهاد اللغوي؛ لأنّه صادر عن أفصح العرب قاطبة سيّنا محمد صلّى الله عليه وسلّم.

إلّا أنّ المتصفّح للكتب النحوية الأولى يلحظ أن النحاة الأوائل لم يستشهدوا بالحديث إلّا نادرًا، حتّى إذا وقع في كتبهم كان تقوية لِما يُستَشْهَد به من قرآن أو كلام العرب، دون أن يكون مقصودًا لذاته، ودون أن يتّخذوه مصدرًا في استنباط الأحكام النحوية. وهكذا انصرف النحاة الأوائل عن الاستشهاد بالحديث، دون أن يعلّلوا موقفهم ذاك.

وامتناع النحاة المتقدمين عن الاحتجاج به في استنباط الأحكام النحويّة جعل النحاة المتأخرين ينقسمون إزاء هاته المسألة ثلاث طوائف:[1]

الطائفة الأولى: المانعون للاستشهاد بالحديث مطلقًا.

ولعلّ أبرز من يمثّل هذا الاتجاه: ابن الضائع (680هـ)، وتلميذه أبو حيّان الأندلسي (745هـ)، حتى إنّ قضية الاستشهاد بالحديث لم تُثَر إلّا في القرن السابع للهجرة عند نحاة الأندلس، وذلك حينما أكثر ابن مالك الأندلسي (672هـ) من الاستشهاد به في إثبات القواعد الكلية، فانبرى أبو حيّان يردّ عليه مسلكه، ويتّهمه بمخالفة المتقدّمين من النحاة.

وفيما عدا ابن الضائع وتلميذه أبي حيّان لا تكاد تذكر المراجع إمامًا آخر اعترض على الاحتجاج بالحديث مطلقًا.

الطائفة الثانية: المجيزون للاستشهاد بالحديث مطلقًا.

وأما الذين أجازوا الاستشهاد به فأصحاب المعاجم؛ إذ تذكر دراسة تناولت الاستشهاد بالحديث في المعاجم العربية أنّ المعاجم –منذ أول معجم وضع في العربية "العين" – تحفل بعدد كبير من شواهد الحديث.

(1) خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، دار الرشيد، العراق، ط1981، ص: 15-26.

وأمّا النحاة فإنّ أول من أكثر من الاستشهاد بالحديث فابن مالك الأندلسي. وقد تبعه في مسلكه هذا من تلاه من نحاة القرون المتعاقبة، ومنهم: ابن هشام الأنصاري، وشرف الدين الأستراباذي، والبدر الدماميني، والخطيب البغدادي، وابن الطيب الفاسي، وما إلى ذلك من النحاة المتأخرين.

الطائفة الثالثة: المتوسطون في الاستشهاد بالحديث.

وأمّا الطائفة الثالثة فقد شملت النحاة الذين قبلوا الاحتجاج ببعض الأحاديث دون بعض بشروط محددة. ولعلّ أبرز من يمثل هذا الاتجاه: الإمام الشاطبي (790هـ) والإمام السيوطي(911هـ)؛ حيث نصّ الشاطبي على جواز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتُنِيَ بنقل ألفاظها، وتبعه في ذلك السيوطي، قال: «وأما كلامه (صلى الله عليه وسلم) فيُسْتَدَلّ منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدًا».[1]

2-أسباب رفض الاستشهاد بالحديث النبوي.

ما ينبغي علمه في بادئ الأمر أن الاستشهاد بالحديث النبوي عند النحاة الأوائل ينظر إليه من جانبين:

الجانب الأول: اتخاذ الحديث شاهدًا يدعم الشواهد اللغوية الأخرى من القرآن، وكلام العرب، وهذا لا خلاف فيه حتى عند النحاة المعارضين للاحتجاج به أمثال ابن الضائع وأبي حيّان؛ إذ تذكر المراجع أن هذا الأخير استشهد في كتابه "ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب" بعدد لا بأس به من الأحاديث.

وأما الجانب الثاني: فهو اتّخاذ الحديث مصدرًا أساسًا في استنباط القواعد الكلية، وهذا أمر يُجْمَع فيه على أنه لم يقع عند النحاة الأوائل إلّا مع ابن مالك الأندلسي، وهو ما عابه عليه أبو حيّان، وعكف يردّ عليه مذهبه، ويتّهمه بمخالفة مذهب المتقدمين من النحاة في ترك الاستشهاد بالحديث، وإستنباط الأحكام بناءً عليه.

(1) السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص: 43.

وأما عن أسباب ترك المتقدمين من النحاة الاستشهادَ بالحديث، فقد حصرها المتأخرون منهم في سببين رئيسين:[1]

الأول: رواية الحديث بالمعنى؛ فتعددت إذ ذاك الألفاظ في القصة الواحدة، والأرجح أنها ليست كلّها ألفاظه (صلى الله عليه وسلّم)، ولو ثبت أنها ألفاظه لجاز الاستشهاد بها.

والثاني: أن رواة الحديث كانوا من الأعاجم فوقع اللحن فيما رووه من أحاديث.

وذهب أحدهم إلى أن علّة الامتناع تعود إلى عدم تعاطيهم إيّاه؛ لأنهم استغنوا بما وجدوه في كلام الله، وكلام العرب عن الحديث.

وأما الدارسون المحدثون فحصروا أسباب إعراض النحاة الأوائل عن الاحتجاج بالحديث في:

أ-التّحرّز الديني.

ب-قلّة مادة الحديث في أيدي هؤلاء.

ج-امتناعهم لأسباب مذهبية، وسياسية جعلتهم محافظين إزاء الاستشهاد به.

د-كثرة الوضع في الحديث.

3-موقف الأصمعي وابن جني من الاستشهاد بالحديث:

أ/ **الأصمعي**: رُوِي عن الأصمعي أنه كان له علم بالحديث، ملمًّا به، ذكر ذلك السيرافي: "وكان الأصمعي صدوقًا في الحديث، عنده عن ابن عون، وحمّاد بن سلمة، وحمّاد بن زيد، وغيرهم...يتوقّى تفسير شيء من القرآن والحديث على طريق اللغة."[2]

وبالرغم ممّا ذكر من إحاطته بالحديث رواية ودراية، فليس بين أيدينا من المراجع ما يوثّق موقفه من الاستشهاد بالحديث، وإن كان قد عاش في عصر النحويين المتقدمين الذين أقلّوا من الاستشهاد بهذا

(1) ينظر: السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص: 43.

(2) السيرافي: أخبار النحويين البصريين، تح: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط1، 1955، ص: 47.

النص، ولم يتخذوه مصدرا لبناء قواعدهم، وأحكامهم، ولعلّ موقفه لا يختلف عن موقف شيوخه من مثل أبي عمرو والخليل.

ب/ ابن جني: فأمّا موقف ابن جني من الاستشهاد بالحديث؛ فقد تضاربت آراء الدارسين المحدثين فيه؛ إذ ذهبت خديجة الحديثي إلى القول-بعد أن عرضت مواضع استشهاده بالحديث والتي فاقت في تقديرها أربعين موضعًا، ومنهجه في ذلك-:" نستخلص مما مضى أننا نستطيع أن نقول إن ابن جني أوّل من أكثر من الاحتجاج بالحديث كثرة فاقت من تقدّمه، ووصلت إلى أكثر من أربعة أضعاف الأحاديث التي احتج بها أبو علي الفارسي"،[1] ووافقت الأستاذة رأي عبد الفتاح شلبي في عدّ ابن جني أوّل من سبق ابن خروف الأندلسي في الاحتجاج به.[2]

إلّا أن الأستاذ فاضل صالح السامرائي يذهب في تحديد موقف ابن جني من الحديث إلى نقيض ذلك، يقول: " وأنَا لم أجد في كتبه التي بين يدي ما يؤكّد ذلك؛ فلم أَرَهُ مرة جعل حديثاً أصلا يرجع إليه في تقرير قاعدة أو إثبات نص لغوي، وإنما يورد في النادر حديثاً للاستئناس به أو الاستشهاد به فيما لم يخرم قاعدة، ولم يقرّر أصلا جديدا، ودونك أمثلة عن ذلك:

وجاء في (الخصائص) "واعلم أن العرب تختلف أحوالها في تلقي الواحد منها لغو غيره، فمنهم من يخف ويسرع قبول ما يسمعه، ومنهم من يستعصم فيقيم على لغته البتة... ألا نرى إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قيل: يا نبيء الله فقال: (ليست بنبيء الله ولكنني نبي الله)؛ وذلك أنه عليه الصلاة والسلام أنكر الهمزة في اسمه، فردّه على قائله لأنه لم يدر بما سماه فأشفق أن يمسك على ذلك.

وليس في هذا استشهاد في اللغة ولا تقرير لقاعدة نحوية أو لغوية ولا ما أشبه ذلك:

وجاء في (الخصائص): "ومن ذلك ما يروي في الحديث: لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد أي: لا صلاة كاملة أو فاضلة أو نحو ذلك".

---

(1) خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص:148.

(2) ينظر: مر. ن، ص: 149.

وجاء في (الخصائص): "وقيل منها: لغي يلغي إذا هذى... وفي الحديث: (من قال في الجمعة صه، فقد لغا) أي: تكلّم".

وعلى كل حال لم أر ما رآه آخرون أنه كان يستشهد بالحديث أو يحتج به، ففي مثل هذه المواطن التي ذكرتها لا يمكن أن يسمّى إتيانه بالأحاديث استشهادا أو احتجاجا يثبت به قاعدة أو أصلا، أو يرد أصلا أو قاعدة مع نذر ما يذكر من حديث".[1]

ثالثا: كلام العرب شعره ونثره:

1/ موقف جمهور النحويين من النثر:

يتّسع مصطلح "النثر" في عرف اللغويين والنحاة لنوعين من المادة اللغوية:[2]

الأولى: ما يندرج ضمن الفنون الأدبية العامة المشهورة عند العرب في إطار عصر الاستشهاد اللغوي، ولعلّ أهمها: الخطابة والمثل والحكمة والنادرة، وحتى الألغاز. وهذه الفنون يستشهد بها على نحو ما يستشهد بالشعر.

الثانية: الكلام اليومي العادي المسموع عن عرب البادية، وهذا الذي خرج اللغويون لجمعه حقيقة من البوادي العربية، وخضع لمعياري الزمان والمكان.

وفيه اختلف فيه البصريون والكوفيون؛ حيث اقتصر سماع البصريين على ستّ قبائل تقع في أواسط شبه الجزيرة العربية وهي: قيس وتميم وأسْد وبعض كنانة وبعض الطائيين، بينما توسّع الكوفيون وسمعوا من كل القبائل العربية، حتى إنهم سمعوا من أعراب سواد الكوفة وبغداد.

ولا يشترط في هذا النوع من الكلام معرفة قائله بعينه كما هو الحال في الشعر، وإنّما الثقة تكون لمن روى، وفي أي عصر وأي قبيلة، وهو معيار اتّخذه النحاة وأصحاب اللغة للشواهد عامة.

---

(1) فاضل صالح السامرائي: ابن جني النحوي، ص: 134، 135.

(2) أحمد عمر مختار: البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط4، 1982، ص: 47.

2-موقف الأصمعي وابن جني من كلام العرب:

أ/ الأصمعي: يعدّ الأصمعي بحرًا في الرواية اللغوية؛ إذ يذكر هو وأبو زيد الأنصاري وأبو عبيدة بأنهم "عمد الرواية في البصرة"، وقيل عنه:"كان الأصمعي يتحدث في ثلث اللغة"[1]، وقد أدرك الأصمعي مهد عصر الرواية وذروتها، وبلغ مبلغًا من الإحاطة بكلام العرب ولغاتهم وغريبهم لم يؤتَ إلا لقلّة ممن عاصروه، أو أعقبوه.

وعلى العموم يمكن أن نوجز مسلكه في الأخذ من كلام العرب في الآتي:[2]

*بدأ رواية اللغة سماعا من شيخيه أبي عمرو بن العلاء والشافعي.

*انتقل إلى سوق المربد وسمع من الأعراب المشهورين فيه، وحفظ عنهم.

*أخذ عن أعراب ثقات مشهورين كان علماء عصره يأخذون عنهم، كما أخذ عن أعراب مجهولين، وذكر الأمكنة التي لقيهم بها كالبصرة وحمى ضريّة وفي طريقه إلى الحج.

* انتقل الأصمعي إلى الأماكن القريبة من البصرة، ولكن ذلك لم يشف غليله، وشغفه حتى توغّل في البادية أكثر وقام برحلات عديدة كانت في مقتبل عمره، فكانت انطلاقته من حلقة المسجد والمربد إلى القصيم. ثم تعداها إلى الحجاز، وانتقل إلى جبال الطائف فارًّا من الحرّ داخل الجزيرة العربية، ولم تقتصر رحلات الأصمعي على مكان معيّن، بل انتقل بين كل تلك المرابع، ومرّ بأوديتها.

*أخذ عن أبناء البادية شبابا وشيوخا ونساء وأطفالا.

*روى الأصمعي أمثالًا كثيرة، حتى وضع فيها مؤلّفًا وسمه بـ"الأمثال" إلّا أنه مفقود، ومع ذلك تروي عنه كتب الأمثال أعدادا معدودة، لا سيما ما ورد في كتاب "الفاخر" للمفضل بن سلمة. وتتصل الأمثال المروية عنه بجوانب مختلفة من الحياة عامة كالقسم، والهجاء، والفخر، والوصف لأحوال الناس من استحسان واستهجان.[3]

---

(1) ينظر: عبد الحميد الشلقاني: الأعراب الرواة، المنشأة العامة، طرابلس، ليبيا، ط2، 1982، ص: 83.

(2) ينظر: عبد الحميد الشلقاني: الأعراب الرواة، ص: 83، و: ناصر الجياعي: الأصمعي ناقد الشعر، ص: 53، 54.

(3) ينظر: ناصر الجياعي: الأصمعي ناقد الشعر، ص: 347.

ب/ ابن جني: عاش ابن جني في القرن الرابع للهجرة؛ حيث استحالت أكثر لغات العرب لحنًا، لاسيما أهل الحواضر، وما بقي يعرف من الفصحاء غير ثلّة من أهل البادية، ومن ثمة فقد عقد في كتابه "الخصائص" أبوابًا عديدة للحديث عن السماع من العرب، وما يتعلق به من مسائل، منها: باب في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدًا،[1] وباب في تركب اللغات، وهو تداخل اللغات،[2]وباب فيما يرد عن العربي مخالفا لما عليه الجمهور، [3]وباب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس،[4] باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما ترك الأخذ عن أهل الوبر،[5] باب في اختلاف اللغات وكلّها حجة، [6]باب في العربي الفصيح ينتقل لسانه، [7]وما إلى ذلك من الأبواب.

وعلى العموم فإنه يمكن تلخيص موقف ابن جني من السماع عن العرب في الآتي:[8]

أ-أنه ينقل عن العرب الفصحاء الذين ثبتت فصاحتهم، وكان أبو الفتح نفسه يختبر من يرد عليه منهم، وذلك كما كان يصنع مع الشجري، وابن عمه غصن، ومع أشخاص آخرين.

ب-أنه ينقل عن العرب الفصحاء مشافهة أو بواسطة نقلة صادقين ثقات، وقد عقد باباً في (صدق النقلة وثقة الرواة والحملة).

ج-العربي الفصيح إذا انتقل لسانه من لغة إلى أخرى فصيحة وجب أن يؤخذ بلغته الجديدة، فإن انتقل إلى لغة فاسدة لم يؤخذ بها ويؤخذ بالأولى.

د-إذا سمع من العربي ما هو مخالف للجمهور ينظر في الناقل؛ فإن كان فصيحا في جميع ما عدا الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس يقبل منه، فإذا لم يكن القياس مسوّغًا له رد.

---

(1) ينظر: الخصائص، 1/ 315-318.
(2) ينظر: مص. ن، 1/ 319-326.
(3) ينظر: الخصائص، 1/ 327-332.
(4) ينظر: مص. ن، 1/ 333-338.
(5) ينظر: الخصائص، 2/ 3-5.
(6) ينظر: مص. ن، 2/ 7-8.
(7) ينظر: مص. ن، 2/ 9.
(8) ينظر: فاضل صالح السامرائي: ابن جني النحوي، ص: 138، 139.

هـ-إذا ورد شيء من ذلك عن ظنين أو متهم أو من لم ترق به فصاحته ولا سبقت إلى الأنفس ثقته كان مردوداً غير متقبل.

و-إذا ورد عنه –أي عن العربي الفصيح-ما هو مخالف للقياس كرفع المفعول وجر الفاعل فهو مردود.

ز-إذا سمع من العربي الفصيح شيء لم يسمع من غيره، فإن كان هذا الفصيح ثقة، ولم يخالف القياس أخذ به، وإن ورد منه شيء يأباه القياس فلا يقنع بقبوله من الواحد ولا من العدة القليلة.

ح-إذا كان المسموع فرداً لا نظير له مع إطباق العرب على النطق بهذا يقبل ويحتج به، ويقاس عليه إجماعا مثل: النسبة إلى "فعولة" فلم يرد إلاَّ "شنوءة" فقيل: شَنَئِيٌّ.

وعلى العموم فإن موقفه من السماع لم يكن يختلف كثيرًا عن موقف جمهور النحويين البصريين.

3-موقف جمهور النحويين من الشعر:

لاقى الشعر اهتمامًا كبيرا من اللغويين والنحويين على حدٍّ سواء، واعتبروه الدعامة الأساسية لهم، حتى إن كلمة "الشاهد" تخصّصت في زمن ما وأصبحت مقصورة على الشعر، ولذلك نجد أكثر كتب الشواهد لا تحوي غير الشعر.[1]

وعلى الرغم من أن الشواهد الشعرية شكّلت أكبر نسبة من شواهد النحويين عموما، فإنّ الشعر لم يكن بمستوى واحد عندهم، ونظروا إليه باعتبار طبقات شعرائه، التي قُسِّمت إلى أربع، وهي:[2]

الطبقة الأولى: وتضمّ الشعراء الجاهلين، وهم قبل الإسلام، من أمثال امرئ القيس وزهير بن أبي سلمى. وقد أجمع النحويون على صحة الأخذ بشعر هاته الطبقة دون خلاف.

الطبقة الثانية: وتضم الشعراء المخضرمين: وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسّان بن ثابت، ويؤخذ عنهم بإجماع شأنهم شأن الجاهليين.

الطبقة الثالثة: وتضم الشعراء المتقدمين، ويقال لهم "الإسلاميون" وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق، وآخرهم ابن هرمة، قال أبو عبيدة: "افتتح الشعر بامرئ القيس، وخُتِم بابن هرمة".

---

(1) ينظر: أحمد عمر مختار: البحث اللغوي عند العرب، ص: 43.

(2) البغدادي: خزانة الأدب، 1/ 5-8.

والصواب صحّة الاستشهاد بشعر هؤلاء الشعراء لأنهم ضمن عصر الفصاحة، ومع ذلك لم يتورّع النحويون الذين عاصروهم عن تخطئتهم، على نحو ما يروى لنا من وقائع بين عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي والفرزدق ومشاحنات، انتهت بهجاء الفرزدق له في غير موضع.

الطبقة الرابعة: وتضمّ الشعراء المولّدين، ويقال لهم "المحدثون"، وهم من بعد الإسلاميين كبشار بن برد وأبي نواس وأبي تمّام. والصواب عدم صحة الاستشهاد بشعرهم؛ لأنهم تجاوزوا عصر الفصاحة، وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم، واختاره الزمخشري فاستشهد بشعر أبي تمّام في عدة مواضع.

4-موقف الأصمعي وابن جني:

أ/ **الأصمعي:** برع الأصمعي في رواية الشعر براعته في رواية كلام العرب، ولقي عددا كبيرا من الشعراء الفصحاء وأولادهم، وسمع منهم أشعارهم، وأحصى في رواية نُسِبَت إليه أسماء الشعراء الذين لقيهم فات تِعدادهم بضعًا وثلاثين شاعرا، ليستدلّ على صحة علمه لما لم يُعرَف عمّن روى عنهم غير الصواب.[1]

وتتمايز معايير الرواية والشواهد الشعرية عند الأصمعي؛ إذ وجده من عني به من الدارسين المحدثين يخص بروايته وشواهده شعراء معيّنين يكثر من الأخذ عنهم، وانتقاء الشواهد من أشعارهم، في حين إنه لا يذكر لشعراء آخرين إلا أبياتا معدودة؛ فاستشهد بشعراء جاهليين، ومخضرمين وإسلاميين،

*من الجاهليين: امرؤ القيس، والنابغة الذبياني، وزهير بن أبي سلمى، وأقلّ من شعر عنترة بن شدّاد.

*ومن الشعراء الإسلاميين: الفرزدق والراعي، الذي كان أوفر حظًّا من استشهادات الأصمعي.

*ومن شعراء الرجز استشهد بالعجاج وابنه رؤبة، وقيل إنه كان يحفظ أربعة عشر ألف أرجوزة. ومن شعراء القصيد: ذو الرمّة، وحميد بن ثور، وحميد الأرقط، وهو إسلاميّ.[2]

*كما استشهد بأشعار لم يسندها إلى قائل.[3]

(1) ينظر: عبد الحميد الشلقاني: الأعراب الرواة، ص: 297، 298.

(2) ينظر: ناصر الجياعي: الأصمعي ناقد الشعر، ص: 332-338.

(3) ينظر: ناصر الجياعي: الأصمعي ناقد الشعر ، ص: 351.

وفي كتابه "فحولة الشعراء" وسم بعض الشعراء بصفة الفحولة، ورفعها عن بعضهم، وسكت عن بعض.

وقد عدّ امرئ القيس أكثر الشعراء الجاهليين فحولة، وحكم لبعضهم بأنهم لم يلحقوا الفحول، وهم: المهلهل، وعديّ بن زيد، وكذلك أبو زيد، وكذا شاعرين مخضرمين، هما: الأغلب العجلي، وعمرو بن شأس.(1)

وذكر الجاحظ أنه نسب للأصمعي قول: "خُتِم الشعر بالرّمّاح".

وقال عن جرير والأخطل والفرزدق:" هؤلاء لو كانوا في الجاهلية كان لهم شأن، ولا أقول فيهم شيئًا لأنهم إسلاميون".(2)

وعدّ الكميت بن زيد ليس بحجة لأنه مولّد، وكذلك الطّرمّاح، وعدّ ذا الرّمّة حجة لأنه بدوي.

ب/ ابن جني: فأمّا ابن جنيّ فأدرك عصر الشعراء المولّدين، وهم بإجماع النحويين السابقين له لا يصح الاستشهاد بشعرهم، وأما ابن جني فاحتج بشعرهم، وإن قيل كان ذلك لغرض المعاني لا في اللغة؛ فإن المعاني ينتابها المولدون كما كان ينتابها المتقدّمون، ويذكر ابن جني أن أبا العباس المبرد كان من الذين يستشهدون بأشعارهم لهذا الغرض.(3)

ويقول –بعد أن أورد أبياتًا للمتنبي بعد أن نعته بـ"شاعرنا"–: "ولا نستنكر ذكر هذا الرجل –وإن كان مولّدا–في أثناء ما نحن عليه من هذا الوضع وغموضه، ولطف متسرّبه؛ فإن المعاني يتناهبها المولّدون كما ينتابها المتقدّمون".(4)

واستشهد بأشعار المتنبي كثيرا، وكذا شعراء آخرين مولّدين مثل: ابن الرومي.(5)

(1) ينظر: الأصمعي: فحولة الشعراء، تح: ش. تورّي، دار الكتاب الجديد، (د. ب)، ط1، 1971، ص: 9، 20، 28.

(2) ينظر: مص. ن، ص: 12.

(3) ينظر: ابن جني: الخصائص، 1/ 37.

(4) مص. ن، 1/ 37.

(5) ينظر: فاضل الح السامرائي: ابن جني النحوي، ص: 139.

المحاضرة 4: موقف المحدثين من المدونة اللغوية.

تمهيد:

تعدّدت مواقف اللغويين المحدثين من مصادر المدونة اللغوية بتعدّد مشاربهم وانتماءاتهم الفكرية، وهم في مقاربتهم التراثَ إجمالا ثلاثُ طوائف: المشتغلون بالتراث فحسب، والمشتغلون بالعلوم الحديثة لاسيما ما أفرزته الدراسات اللسانية الوصفية فحسب، والموفّقون بين التراث والدراسات الحديثة.

وليس موضوعنا هنا التفصيل في هاته الاتجاهات بقدر ما يهمنا ما خلصوا إليه من آراء وانتقادات تتعلّق بالمدونة اللغوية ومصادرها، وكذا موقفهم من آراء النحويين القدامى فيها.

أولا: موقف المحدثين من القرآن الكريم وقراءاته:

1-موقفهم من القرآن: فأمّا القرآن باعتباره النص المدون في المصحف، فالمحدثون متفقون -كما القدماء-على أنه أفصح النصوص اللغوية وأكثرها حجة وبيانًا، ولا يُعلم أحد شكّك في حجيته في مجال اللغة والنحو. وفي هذا يقول الأستاذ سعيد الأفغاني:"...هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة".(1)

2-موقفهم من الاستشهاد بالقراءات: يتفق أكثر الدارسين المحدثين على أن القراءات القرآنية شديدة الصلة بالقرآن الكريم من حيث هي أوجه لأدائه، وهي سنة ثابتة عن الرسول صلى الله عليه وسلم. ومن هنا فقد انتقد أكثرهم عزوف جمهور النحويين -لا سيما البصريين منهم-عن الاستشهاد بها وكثرة تخطئتها ورميها بالضعف والشذوذ، وأنهم بصنيعهم ذاك أهملوا ثروة لغوية كبيرة كان من شأنها أن تفيد في تيسير قواعد النحو.

أ/ سعيد الأفغاني: يقول في كتابه "في أصول النحو"-بعد عرضه مواقف النحويين من القراءات-: "وبعد، فقراءات القرآن جميعها حجة في العربية متواترها وآحادها وشاذها، وأكبر عيب يوجّه إلى النحاة

(1) سعيد الأفغاني: في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1987، ص: 28

عدم استيعابهم إياها وإضاعتهم على أنفسهم ونحوهم مئات الشواهد المحتج بها، ولو فعلوا لكانت قواعدهم أشدّ إحكامًا".[1]

ب/إبراهيم السامرائي: عاب بدوره على النحاة القدامى إعراضهم عن الاستفادة من القراءات في إثراء بحوثهم، وذلك في كتابه "التطور اللغوي"، قال: "نشأت علوم العربية للعناية بلغة القرآن، إلا أن النحاة سرعان ما عزفوا عنها، ولم يفيدوا منها الإفادة اللازمة".

ج/ أحمد مختار عمر: للأستاذ موقف مغاير بعض الشيء من موقف سالفيه، يقول في كتابه "البحث اللغوي عند العرب":" ونحن لا نعيب على النحاة عدم استشهادهم المطلق بالقراءات ورفضهم بناء اللغة الأدبية المشتركة عليها...وإنما نعيب عليهم وصفهم بعض القراءات بأنه قبيح أو رديء أو وهم أو غلط، وقد كان في إمكانهم أن يصفوها بأنها جاءت على لهجة محلية، أو أقلّ فصاحة لا تبنى عليها قاعدة، دون أن يطعنوا على القارئ أو يشككوا في صحة القراءة...".[2]

ثانيا: موقف المحدثين من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

تباينت مواقف المحدثين من مسألة الاستشهاد بالحديث على نحو ما وقع عند جمهور النحويين المتأخرين، وذلك حين مناقشة مسألة الاستشهاد به في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وبعد جلسات أخذٍ وردٍّ خلص المجمع إلى قرار فاصل في هاته المسألة، وهذا نصّه:[3]

«اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى، ولكثرة الأعاجم في رواتها. وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة، مبيّنة فيما يأتي:

1-لا يُحْتَجُّ في العربية بحديث لم يُدَوَّن في الكتب المدوّنة في الصدر الأول ككتب الصّحاح الستة، فما قبلها.

2-يحتجّ بالحديث المدوّن في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

(1) سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص: 45.

(2) أحمد عمر مختار: البحث اللغوي عند العرب، ص: 33.

(3) ياسين أبو الهيجاء: مظاهر التجديد لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2008، ص: 13.

أ-الأحاديث المتواترة المشهورة.

ب-الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ج-الأحاديث التي تعدّ من جوامع الكلم.

د-كتب النبي (صلى الله عليه وسلم).

هـ-الأحاديث المروية لبيان أنه كان (صلى الله عليه وسلم) يخاطب كل قوم بلغتهم.

و-الأحاديث التي رواها من نشأ بين العرب الفصحاء.

ز-الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى.

ح-الأحاديث المروية من طرق متعددة، وألفاظها واحدة».

ثالثا: موقف المحدثين من الاستشهاد بكلام العرب شعره ونثره:

نعلم أن كلام العرب يشتمل على نوعين من المادة اللغوية هما: الشعر والنثر. والنثر بدوره يتّسع لنوعين من المادة، هما: الفنون الأدبية والكلام اليومي العادي للعرب والأعراب.

وقد خضع الاستشهاد بكلام العرب لمعايير مضبوطة تميّز فصيحه من عدمه، وهي ما يصطلح عليه بعصر الاحتجاج اللغوي ضمن إطار زمانيّ ومكانيّ محدّدين.

وقد سجّل المحدثون على استشهاد القدامى بكلام العرب جملة من المآخذ، منها:

1-خلطهم الشواهد النثرية بالشواهد الشعرية عند التقعيد: شكّلت الشواهد الشعرية أكبر نسبة من شواهد النحاة القدامى، واعتمدت أساس التقعيد للغة الاختيار، وهي مسألة احتسبت عليهم؛ ذلك أن للشعر لغته الخاصة التي تضبطه من وزن وقافية وروي وضرورة، فكيف يُتَّخذ أساسًا للتقعيد للغة الاختيار.

ثم إن في الشعر أحكامًا كثيرة مخصوصة بالضرورة؛ فوِفْق أيّ معيار ميّز النحاة بين ما يقع ضرورة ما يقع غير ضرورة في الشواهد الشعرية؟

*يقول **سعيد الأفغاني**: "ونحن إن قابلنا الشواهد النثرية عند هؤلاء وأولئك بالشواهد الشعرية وجدناها ضئيلة جدا، فإذا أضفت إلى ذلك كلّه حملهم على الضرورة كل شعر لم ينطبق على قواعدهم ومقاييسهم

التي بنوها على استقراء ناقص جدًّا عرفت أن أساس تلك القواعد والقوانين غير متين من الناحية النظرية على الأقل".[1]

*يقول **محمد عيد**: " لقد استنبطوا [النحاة] القواعد النحوية باعتبار نصوص الكلام العربي مستوى واحدًا، سواء أكانت شعرا أم نثرًا...وواجهتهم مشكلة لغة الشعر الخاصة به، وهم لم يفرّقوا أصلا بين الشعر والنثر في الدراسة، فما الحل؟

لقد وجدوا مخلصًا من ذلك في فكرة الضرورة، ومعناها الحاجة، والمشهور بين الدارسين أنها حاجة الشعراء إلى استخدام بنية الكلمات والجمل بطريقة خاصة، لكنّ الذي أفهمه-مع ذلك-أنها كانت أيضًا حاجة النحاة في دراستهم أمام لغة الشعر التي لا تتفق مع القواعد".[2]

*يقول **أحمد مختار عمر**: "ولكنّا نأخذ عليهم مآخذ منها: خلطهم الشواهد النثرية بالشواهد الشعرية، ومحاولة استخلاص قواعد عامة تجمعها، مع أنه من المعروف أن للشعر قواعده ونظمه الخاصة التي ينفرد بها". [3]

2-انتقاد الإطار الزماني والمكاني للمدونة التراثية: نعلم سلفًا أن المدونة التراثية خضعت لمعيار زمني ابتدأ من 150 قبل الإسلام حتى 150 بعد الإسلام ليتوقف عند هذا الزمن السماع عن أهل الحضر، ويستمر الأخذ عن البدو حتى القرن الرابع للهجرة، ومن ثمة انتقد بعض اللغويين العرب هذه المدة الزمنية الطويلة التي غطّت قرونًا من جانبين:

أ/اتساع الفترة الزمنية للجمع، وهو ما لم يراعِ حسب بعض اللغويين المحدثين مبدأ التطور اللغوي الذي قد يكون طرأ على العربية في هاته القرون، وممن ذهب إلى ذلك الأستاذ "تمّام حسّان"؛ فبالرغم من إقراره أوّلا أن تحديد الإطار الزماني والمكاني لجمع اللغة يتوافق مع سمات المنهج الوصفي، إلّا أنه يعدّ فترة السماع طويلة جدًّا، ما يدلّ على أن النحاة ضمّنوا مدوّنتهم عربيات متعددة، لا عربية واحدة

(1) سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص: 60.

(2) محمد عيد: المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللغة النثر والشعر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1981، ص: 126، 127.

(3) البحث اللغوي عند العرب: ص: 55.

استنادا إلى مبدأ التطور اللغوي الذي تخضع له سائر اللغات الإنسانية، فلما طالت مدة المدونة العربية واتسعت فقدت شرط التجانس حسبه، يقول: "وقد وقع اختيار النحاة على فترة تبدأ من بأول ما وصل إليهم من نصوص الشعر الجاهلي وتنتهي بنهاية القرن الثاني للهجرة، لا يفرّقون في ذلك بين شعر امرئ القيس وشعر إبراهيم بن هرمة، وقد لا يعتدون بما حدث في هذه الفترة من تطوّر في اللغة العربية. (1)

ب/ تقييد الصحيح من اللغة العربية بزمان معيّن لا يتوافق ومسلّمات الدراسات اللسانية الحديثة، وممّن ذهب إلى ذلك الأستاذ محمد كامل حسين، يقول: "ونحن لا نقرّهم على تحديد الصحيح من اللغة مكانا بالجزيرة العربية، أو زمانا بما قبل عصر التدوين...ولا نقرّهم على أن كل ما ورد في عصر بعينه صحيح؛ فأكثره مضطرب متناقض، والإبقاء عليه عبث، وعلى أن كل ما لم يرد خطا، فهذا قالب من حديد وضع اللغويون لغتنا فيه، لا يسمح المحدثون لأنفسهم أن يتقيدوا به". (2)

وإلى قريب من قوله ذهب إبراهيم أنيس؛ حيث رفض تقييد النحاة للمدونة اللغوية زمانا ومكانا، ووصف ذلك التقييد بالدكتاتورية–ديكتاتورية الزمان والمكان–التي يرفضها العلم الحديث ومناهج البحث فيه، ومناهج العلم الحديث في نظره لا تفرّق بين الأجنبي عن اللغة وابن اللغة، ولا روابط بين اللغة والجنس، فهي ملك لمن يتعلّمها.(3)

3–عدم التجانس بين نصوص المدوّنة "الخلط اللهجي" نتيجة اتساع الرقعة الجغرافية للمدوّنة التراثية:

تتوزّع نصوص المدونّة اللغوية التراثية بين مستويين لغويين متمايزين هما: مستوى اللغة الأدبية المشتركة ممثلة في القرآن الكريم والحديث النبوي والفنون الأدبية النثرية والشعر، ومستوى اللهجات ممثلة في القراءات القرآنية والكلام اليومي العادي للعرب والأعراب على تعدّد قبائلهم.

(1) تمّام حسّان: اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط2001، ص: 32.28،

(2) ينظر: عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج، ص: 51.

(3) ينظر: إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط3، 1966، ص: 20، 21.

وانتقد بعض العرب المحدثين السماع العربي من هذا الجانب؛ بأن فيه خلطًا بين مستويين لغويين متمايزين هما: مستوى اللغة الأدبية المشتركة ومستوى اللهجات، وقد كان لهذا الخلط آثاره الواضحة في اضطراب قواعد النحو حسبهم، كما أن هذا الخلط أفقد المدونة العربية شرطًا أساسًا من شروط المدونة اللغوية وهو لاشتمالها على لهجات عربية متعددة، ومحاولة إيجاد نحو هام يجمع أشتات اللهجات. التجانس

وممّن رأى هذا الرأي **علي أبو المكارم**؛ إذ قال: "ثمة ظاهرة واضحة في البحوث اللغوية المأثورة عن العرب، وهي ظاهرة تكشف عن فهم خاص للغة وتدلّ على تصوّر محدّد لها تلك الظاهرة هي الخلط بين مستويات الأداء اللغوي واللهجي دون تفرقة بين ما ينسب إلى لهجة من اللهجات القَبَلِيّة، وما ينتمي إلى اللغة الفصحى، واعتبار الكل لغة واحدة، محدّدة الخصائص متّحدة المستوى...وقد كان لهذا التصور الخاطئ للغة آثاره البعيدة في دراساتها على تعدد مستوياتها وتنوع أساليبها، فإن آثار الخلط بين الخصائص المختلفة للغة الفصحى واللهجات القبلية موجودة في كافة مجالاتها الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية أيضًا...". [1]

وإلى مثله ذهب إبراهيم أنيس:"...ولكنّ القدماء من علماء العربية –لسوء الحظ– لم يقصروا تقعيدهم لقواعد العربية على مصدر واحد هو لغتها النموذجية الأدبية كما كان يجب، بل أقحموا معها اللهجات العربية القديمة بصفاتها وخصائصها المتباينة، وهكذا حاولوا تقعيد القواعد من عدة ".[2]

ويقول محمد عيد: "عدم التفريق بين العربية الفصحى ولهجاتها أمر لا يتفق مع طبيعة اللغات والمستوى الاجتماعي لاستعمالها، وهو لم يتفق مع واقع الأمر في اللغة العربية طوال عصر الاستشهاد...وأن اعتبار الفصحى تشمل لغات القبائل المتعددة التي وثّقوها، ثم جمع مادتها ودراستها بهذا الاعتبار قد أدى إلى الخلط والاضطراب في تلك الدراسة من بناء القواعد على ظواهر لهجية، ومن

(1) علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص: 157.

(2) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص: 22، 23.

اختلاف الآراء حول المسائل اعتمادا على ما ورد من بعض القبائل، ومن وجود آراء واختلافات لا تتفق مع الفصحى في نصوصها الموثقة كالقرآن والحديث والشعر...". [1]

وإلى قريب من هذا الرأي يذهب الأستاذ تمّام حسّان؛ حيث قال:" أغلب الظن أن النحاة حين وجدوا الفصحى لغة مشتركة بين قبائل العرب لم يتّضح الفرق في نظرهم بين هذه اللغة الأدبية المشتركة وبين ما تكلمت به القبائل العربية من لهجات قبليّة--، ومن ثمة لم يقصروا دراستهم على هذه اللغة الأدبية المشتركة...". [2]

رابعًا: ردود الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح على الانتقادات السابقة:

لعلّ الآخذ بالأقوال السابقة لبعض اللغوين المحدثين قد يتوهّم مخالفة السماع اللغوي للمدونة اللغوية الحديثة، بما يقلّل من قيمتها العلمية، ويجعله ينأى عن الاستناد إليها في بناء المدونات العربية الحديثة.

ولكن ذلك التّوهّم رفعه الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح بالرد على هاته الانتقادات بما يتوافق ومعطيات اللسانية الحديثة ذاتها.

وقد نبّه الأستاذ الفاضل أوّلا على حقيقة مغيّبة عن أذهان كثيرين وهي: أنه ليس من العلميّة أخذ كل ما يقوله المحدثون من علماء اللسانيات والانطلاق منه بعدّها أصولًا، ثم النظر في مدى موافقة ما جاء في التراث أو مخالفته للحديث؛ فهذا تعسّف محض لأن النظريات والمذاهب ليست هي الحقائق العلمية المطلقة التي يجتمع على صحتها كل العلماء، ومن جهة أخرى هناك أصول علمية مجمع عليها في زماننا بين جميع العلوم هي التي يجب أن تكون المحك في اختبار الصفة العلمية لأي فكرة وأي مذهب ولأي منهج تحليل لعمومها وانطباقها على جميع المعارف ولعدم الخلاف فيها.

---

(1) محمد عيد: المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللغة النثر والشعر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1981، ص: 126، 127.

(2) تمّام حسّان: اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط2001، ص:84

كما لا ينبغي إسقاط المذاهب والنظريات الحديثة على المذاهب العربية القديمة؛ ذلك أن لكل عصر خصوصيته الزمانية والمكانية؛ فلكل عصر نظرةً خاصةً وتصوّرا خاصًّا للظواهر وكيفية خاصة للكشف عنها. (1)

1-**ردود الأستاذ على اتساع الرقعة الجغرافية والزمانية للمدونة العربية:** لم يغفل الأستاذ الفاضل عن الاعتراض الموجّه للسماع العربي بحسب مفهوم المدونة اللسانية البنويّة من حيث الاتساع الكبير لأماكن الفصاحة التي سمع فيها أو روي عنهم، فمن ثمّ يمكن أن يكون حصل اختلاط اللغات أي الاستعمالات اللّهجية المختلفة في داخل المدونة الواحدة، والمفروض أن يكون محتواها اللغوي منسجمًا لا اختلاط فيه، وكذا تغطية المسموع لزمان طويل جدًّا يتعذّر معه أن تبقى فيه اللغة على ما كانت عليه. (2) وردّ على هذا الاعتراض بما يلي:

*من غير الصحيح أن تحتوي المدونة اللغوية في أي وقت كان —طال أم قصر-إلا على الاستعمالات اللغوية المنسجمة والمطّردة، وألّا تكون فيها عناصر لغوية قديمة أو محدثة؛ وأن دعوى اختصاص اللغة بحالة واحدة ووضع واحد في زمان واحد لا يجعلها تحتوي تحولات زمانية، بل إن في كل حالة لغوية مستقرة يمكن تسجيل كثير من مظاهر الشواذ. (3)

وبمعنى آخر فإن ربط التطور اللغوي بطول الزمان ليس معيارًا دقيقًا؛ إذ ليس ثمة ما يثبت أن طول زمان اللغة يؤدي إلى تغيّر حالتها اللغوية تغيرا مطلقا، ولا أن القصر يعني الثبات المطلق. "وعلى هذا فليس من مدونة إلا وفيها من الاختلافات الناتجة عن التحوّل الطبيعي عبر الزمان". (4)

ويعلّل الأستاذ خصوصية المدونة العربية التراثية في طول زمانها بأن غاية اللغويين لم تكن الوصف لطور من أطوار العربية في اثناء تطورها، بل هذه العربية التي نزل بها القرآن الكريم، والتي مكنت بدويًّا من القرن الثالث الهجري أن يفهم أكثر ما قاله شاعر من القرن الأول أو ما قبله...وعلى هذا فإن

(1) ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح: السماع اللغوي العلمي عند العرب، ومفهوم الفصاحة، ص: 08.
(2) ينظر: مر. ن، ص: 269.
(3) ينظر: مر. ن، ص: 269.
(4) مر. ن، ص:270.

العلماء العرب كانوا يقصدون هذه العربية بعدّها نظامًا لغويًّا خاصًّا ثابتًا عبر المكان والزمان، يمكن أن يعرف بمقياس واحد هو إمكانية التفاهم به إلى أن يصير ذلك ممتنعًا."[1]

وقد نضيف على كلام الأستاذ أن تحديد زمن المدونة العربية منذ العصر الجاهلي حتى منتصف القرن الثاني للهجرة لم يكن فيه انقطاع الصلة بين أوّل الزمن وآخره؛ ذلك أن نصوص العصر الجاهلي لم تكن مواتًا أحييت من بطون الكتب والمؤلفات، بل استمرت حيّة مستعملة على ألسنة العرب منذ أن نطق بها أصحابها عن طريق الرواية اللغوية، لا سيما الشعر والفنون الأدبية النثرية كالأمثال والحكم، فهو استمرار القديم في الحديث، بما يكفل استمرار النظام اللغوي ثابتا إلى أبعد حدّ، طالما أن تحققت إمكانية التفاهم بين عربي جاهلي وعربي مُحدَث. ولعل هذا مكمن خصوصية المدونة التراثية.

ولعل الأستاذ عبده الراجحي كان له رأي سابق يؤيّد فيه التحديد الزماني والمكاني لجمع اللغة عند القدامى، ويعدّها من ملامح الوصفية في النحو العربي.[2]

ب/ الرد على ادعاء تقييد صحيح الكلام بزمن معيّن ومكان معيّن: تكتسي المدونة العربية التراثية خصوصيتها من خصوصية منشئها؛ إذ إن الدافع الأساس إلى جمع كلام العرب كان ظهور اللحن وتفشيه بسبب اختلاط العرب مع الأعاجم، والذي ينبغي اعتباره في تحديد صحيح اللغة برقعة جغرافية معينة وزمن معين: هو أن العربية جاوزت حيّزها الجغرافي الذي ترعرعت فيه وهو شبه الجزيرة العربية لتنتشر خارجها مع انتشار الدين الجديد إلى بيئة جغرافية جديدة ومستعملين جدد، حاولوا اكتسابها لأنها لم تكن لغتهم الأصلية، ما عجّل بظهور اللحن؛ ومن ثمة قيّد اللغويون صحيح اللغة بمعيار المكان حيث كان العرب الأقحاح، وحيث تكفل السلامة اللغوية إلى أبعد حدّ؛ وإن وقع اللحن في ألسنة قلّة منهم فلا يضرّ في المسموع، لاسيما أن للغويين آلياتهم الإجرائية في تمييز صحيح اللغة من فاسدها، وهذا لا ينفي حقيقة أن الرقعة الجغرافية التي استبعدها اللغويين من الجمع لم تخلُ ممن يتكلم اللغة صحيحة سليمة، ولكن الغالب هو شيوع اللحن، ومن ثمة استبعدت تلك المناطق لشيوع اللحن.

---

(1) عبد الرحمان الحاج صالح: السماع اللغوي العلمي عند العرب، ومفهوم الفصاحة ص: 271.

(2) ينظر: عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث "بحث في المنهج"، ص:54.

وأما ما تعلّق بأن اللغة ملك لمن يتعلمها؛ ففي هذا الطرح أخذ وردّ؛ ذلك أنه شتّان بين كانت العربية لغته منشئه وغيره من حيث تحقق السلامة اللغوية السّليقية؛ فميزة الأول أمن سلامة لغته، حتى لو كان الثاني أبلغ من الأول وأشعر من هو أمكن في البيان والخطابة، ومع ذلك لا يؤمن غلبة لغة منشئه أثناء الاسترسال ومخاطباته في حياته العادية، فالسلامة اللغوية العفوية مقدمة في السماع على البلاغة المصطنعة في الشعر والخطابة وغيرها. (1)

ب/ رد ادّعاء الخلط المنهجي بين الفصحى واللهجات: يستغرب الأستاذ عبد الرحمان الحاج انجراف اللغويين العرب المحدثين وراء ادعاءات بعض المستشرقين وجود لغة أدبية مشتركة إلى جانب لهجات موزّعة على ألسنة القبائل العربية؛ فاللغة العربية حسبه لغة واحدة موحّدّة في نصوص السماع اللغوي جميعها من القرآن والحديث ولغة الشعر والنثر ولغة التخاطب اليومي، ومكمن الفرق بينها كان في بعض وجوه الأداء التي لا تصل إلى حدّ جعلها لهجة مستقلة عن الفصحى، ولعل هذا ما قصده النحويون بلفظ" لغة" المتداولة في كتبهم؛ فهي حسبه لا تعدو أن تكون "كيفية استعمال العرب أو أفراد منهم لوحدة معيّنة من وحدات اللغة، أي بأداء خاص بهم ليس إلّا" (2)وليست اللغة عندهم مقابلة للهجات بمعنى الألسنة المحلية.

ويسوق الأستاذ الفاضل أدلة لغوية يثبت بها قناعته هاته في استواء نصوص المدونة العربية التراثية من حيث انتماؤها إلى مستوى لغوي موحّد، محاولا تعليل ما سمّاه المحدثون اضطراب القواعد نتيجة الخلط المنهجي بين مستويات الأداء. (3)

ومن هاته الردود المختصرة يتضح أن المدونة التراثية ليست إلا نموذجًا متميزا من نماذج المدونات اللغوية، التي ينبغي الاطمئنان إليها وإلى سلامة منهج القدامى في بنائها، واستقراء مصادرها، بما يؤهلها لأن تكون مصدرا يعوّل عليه في كثير من الدراسات اللغوية الحديثة.

---

(1) عمر علّام وعبد الرحمان أكتوف: المدونة اللغوية العربية في نظر اللسانيين العرب المحدثين–بين نقد تمّام حسّان وتثمين عبد الرحمان الحاج صالح، مجلة اللسانيات التطبيقية، م6، ع3، 2022، ص: 401.

(2) عبد الرحمان الحاج صالح: السماع اللغوي العلمي عند العرب، ومفهوم الفصاحة، ص: 147-158.

(3) ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح: السماع اللغوي العلمي عند العرب، ومفهوم الفصاحة، ص: 159، وما بعدها.

المحاضرة 5: قواعد الاحتجاج اللغوي.

1-مفهوم الاحتجاج:

أ/ لغة: الاحتجاج مصدر الفعل احتجّ، وهو على وزن افتعل مزيد بالهمزة والتاء، وهو على معنى: الاتيان بالحجة. جاء في لسان العرب:" واحتجَّ بالشيء: اتّخذه حجةً".[1]

ويقال:" احتجَّ بكذا: استند إليه، اتّخذه حجّةً له وعذرا...احتجّ عليه: أقام الحجة والبرهان، وكان نحاة العرب لا يحتجون على الصواب اللغوي إلّا بلغة عدد محدود من القبائل." [2]

ب/ اصطلاحا: يراد بالاحتجاج في أصول النحو:" إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقليّ، صحّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة على ما سيأتي تفصيله في موضعه". [3]

وإنما احتاج العرب إلى الاحتجاج لما خافوا على سلامة اللغة من لحن الأعاجم، وتنبه أولوا البصر أن الأمر آيل إلى إفساد اللغة وضياع العصبية من جهة، والتفريط في صيانة الدين من جهة ثانية، فعمدوا إلى وضع قواعد اللغة التي احتجوا على صحتها بأدلتها النقلية.

2/ العلوم التي يحتج لها: يحتج بالكلام العربي لغرضين: [4]

أ/ غرض لفظي: يدور حول صحة الاستعمال من حيث اللغة والنحو والصرف.

ب/ غرض معنوي: لا علاقة له باللفظ كإثبات معنى كلمة جهل معناها بما سمع من فصيح كلام العرب شعرا ونثرا.

3/ من يحتج بهم: بحث علماء العربية فيمن نقل الرواة عنهم من أهل المدر والوبر قدماء ومحدثين، وتقصوا أحوالهم ونقدوها، فاجتمعوا على الاحتجاج بقول من يوثق بفصاحته وسلامة عربيته، وهم خاضعون لمعيارين زماني ومكاني.

---

(1) ابن منظور: لسان العرب، 2/ 228، مادة (ح ج ج).

(2) أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2008 ص:444، مادة (ح ج ج).

(3) سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص: 06.

(4) ينظر: مر. ن، ص: 16.

أ/ الإطار الزماني للاحتجاج: ويبدأ من العصر الجاهلي حتى منتصف القرن الثاني للهجرة للعرب سواء أكانوا أهل بدو أم حضر، أي 150سنة قبل الإسلام و150سنة بعد الإسلام.

والعصور السياسية التي نجدها في هذا الإطار هي: العصر الجاهلي وعصر صدر الإسلام والعصر الأموي حتى بداية العصر العباسي.

وأما بعد منتصف القرن الثاني للهجرة فاستمر الأخذ عن أهل البدو وتوقف الاحتجاج بلغة أهل الحضر لما مسها من لحن الأعاجم بكثرة مخالطتهم لهم.

ب/ الإطار المكاني: وهو مرتبط بعامل الزمن؛ إذ كان الاحتجاج طيلة القرون الثلاثة الأولى بلغة أهل البدو والحضر على حد سواء، وفيما بعد ذلك استمر الأخذ عن البدو فحسب، مع تباين منهج البصريين والكوفيين في ذلك؛ إذ قصر البصريون احتجاجهم على ست قبائل فحسب تقع في أواسط شبه الجزيرة العربية وهي: قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين.

في حين احتج الكوفيون بلغة سائر القبائل العربية ولو من غير الأواسط.

وفي هذا الصدد يقول السيوطي (911هـ) -فيما نقله عن الفارابي-: «...والذين عنهم نُقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم: قيس وتميم وأسد؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخِذ ومعظمه، وعليهم اتُّكِل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم».[1]

والذي ينبغي علمه أن نصّ السيوطي يصوّر لنا منهج البصريين فحسب دون الكوفيين؛ فالثابت أن هؤلاء توسّعوا في أمر السماع على ما ذكرنا آنفًا، وقد عابهم في ذلك البصريون كثيرًا.

4/ الكلام المحتج به:

يقسّم الكلام المحتج به إلى ثلاثة أقسام هي: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف وكلام العرب شعرا ونثرا.

---

(1) السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص: 47.

وليس لنا أن نفيض في شرحها؛ إذ سبق ذكر ذلك عند حديثنا عن المدونة اللغوية عند القدماء.

5/ بعض قواعد الاحتجاج:

أ/المسموع إمّا مطّرد وإمّا شاذ: والاطّراد والشذوذ أربعة أضرب: [1]

*مطّرد في الاستعمال والقياس معا.

*مطّرد في الاستعمال شاذّ في القياس.

*مطّرد في القياس شاذّ في الاستعمال.

*شاذّ في الاستعمال والقياس معًا.

ب/ لا تشترط العدالة في العربي المروي عنه، وإنما تشترط في الراوي: فإنما شرط العربي الفصاحة، ومن ثمة فكل ما نطق به يعدّ صحيحا، وأمّا العدالة فشرط في الراوي الذي تنقل عنه اللغة ليُطمأن إلى سلامتها.

ج/ يقبل ما ينفرد به الفصيح لاحتمال أن يكون سمع لغة قديمة باد المتكلمون بها.

د/ اللغات على اختلافها كلها حجة.[2]

هـ/ إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال: وهو قول أبي حيّان الأندلسي.[3]

ولعلّ السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: ما هي الحدود بين دفع الاحتمال عن الدليل، وإثباته؟ ذلك أن ما يراه هذا غيرَ محتمل التأويل، بيّن الدلالة على الحكم، يراه غيره على خلافه محتمل التأويل. والذي بان لي أن القول باحتمالية النصوص يتحكم فيها أمران:

الأوّل: الأخذ بظاهر النصوص وإن خالفت القواعد المشهورة؛ فلا يقال إذ ذاك باحتمالية النصوص وإن كانت قليلة.

---

(1) أبو علي الفارسي: المسائل العسكريات، تح: علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، العراق، ط2، 1982، ص: 103، وما بعدها.

(2) ابن جني: الخصائص، 2/ 7، 8.

(3) ينظر: أبو حيّان الأندلسي: التذييل والتكميل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، 1997، 166/1، 243/4.

الثاني: التّمسك بالقواعد النحوية، واعتبار النصوص المخالفة لها قابلة للاحتمال فتُطاوَعَ للقاعدة باعتماد أحد أساليب التأويل.

وبهذا فالقول باحتمالية الدليل تولّده المبادئ الفكرية لدى كلّ نحوي، ومدى قناعته بالقواعد المتوارثة، والتزامه عدم الزيغ عنها.

و/ لا يحتج في اللغة بكلام المولدين والمحدَثين.

ز/ لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله إلّا إذا رواه عربي ممن يحتج بكلامه.

ح/ لا يبنى على شاهد قبل تحريه والتوثق من ضبطه.

***مراتب الكلام في الاطراد والشذوذ، وكيفية الاحتجاج بكل ضرب:**

يقسم علماء العربية المسموع بحسب درجته من الاطراد والشذوذ أربعة مراتب، وهي:

أ-مطّرد في الاستعمال والقياس معًا: وهو ما كثر استعماله في كلام العرب، ووافق ما عليه القاعدة، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كلّ مكان، وهو غاية النحويين، ويحتجّ به بإجماع.

ب-شاذٌ في الاستعمال مطّردٌ في القياس: وهو ما قلّ استعماله في كلام العرب الفصحاء، ولكنّ القاعدة النحوية تسمح به، ومنه: الماضي من "يَدَعُ" وهو "وَدَعَ"، [1] فهذا الفعل يقلّ استعماله في كلام العرب، ويستعيضون عنه بالفعل "تَرَكَ"، وإن كان القياس يقرّه ويتوافق معه. وما سُمع من شواهد له، فهي من الشاذّ نحو قراءة قوله تعالى:﴿ **مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى**﴾[الضحى/03].

ويذكر السيوطي: «وممّا يَقوى في القياس ويضعُف في الاستعمال، استعمال مفعول "عسى" اسما صريحا نحو قولك: عسى زيدٌ قائمًا أو قيامًا. هذا هو القياس غير أنّ السماع ورَد بحَظْرِه والاقتصار على ترك استعمال الاسم هاهنا وذلك قولهم: عسى زيد أن يقوم، و﴿ **عَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالفَتْحِ**﴾[المائدة/52]»[2].ومنه أيضا قولهم: «**عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا**».[3]

(1) ينظر: ابن جني: الخصائص، 45.46/1.

(2) ينظر: السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون، دار التراث، القاهرة، مصر، ط3، (د.س)، 228/1.

(3) مص. ن، ص. ن.

ج-مطّردٌ في الاستعمال شاذٌ في القياس: وهو ما كثُر استعماله في فصيح الكلام، ولكنه خالف أقيسة علماء العربية؛ ويفسّر هذا الضرب من الكلام باطّراده في ذاته على ألسنة العرب مع مخالفته لما عليه بقية بابه؛ فهو وإن كثُر استعماله على حاله، إلّا أنّه لا يصلح لأنّ تُستنبط منه القاعدة اللغوية؛ لأنّ من بابه ما هو أكثر اطّرادًا منه، والأصل في هذا الباب أن نستعمل منه ما استعملته العرب، دون أن نقيس عليه، أو أن نُعمل فيه القياس. ومن شواهد هذا الضرب قول العرب: أَخْوَصَ الرِّمْث، واسْتَصْوبت الأمر. ومنه قولهم: استَحْوذَ، وأغْيَلت المرأة، واستنوق الجملُ، واسْتَتْيَسَت الشاة، واسْتَفْيَل الجمل.[1]

د-شاذٌ عنهما: أي في السماع والقياس معًا، ويراد به ما كان مخالفًا للمسموع من جهة، ولأقيسة العربية من جهة ثانية، أو هو ما قلّ استعماله في كلام العرب، ولم تسمح القاعدة بوقوعه. ومن شواهده: «تتميم مفعول ممّا عينه (واو) أو (ياء)، نحو: ثوب مَصْوُون، ومسك مَدْوُوف. وحكى البغداديون: فرس مَقْوُود، ورجل معْوُود من مَرَضه، وكلُّ ذلك شاذٌّ في القياس والاستعمال، فلا يسوغ القياس عليه ولا يردُّ غيره إليه».[2]

وهذا الضرب من الكلام لا يحتج به، ولا يستعمل في لغة، ولا يقاس عليه.

(1) ينظر: ابن جني: الخصائص، 46/1.

(2) يمص. ن، ص. ن.

المحاضرة 6: القياس بين المناطقة والفقهاء والنحاة

تمهيد:

يعدّ القياس الأصل الثّاني من أصول النّحو، وإذا كان السّماع يمثّل الأصل النّقلي له، فإنّ القياس يمثّل الأصل العقلي.

ويبدو أنّ مصطلح "القياس" قديم قدم النّحو ذاته؛ فقد ظهر في فترة مبكرة من تاريخه، ونسب إلى النّحاة الأوائل استخدامه كعبد اللّه بن أبي إسحاق الحضرمي، وجيله من النّحاة.

وقد قام القياس في هذه المرحلة المتقدّمة على ملاحظة الظّواهر المطّردة، ووضع ضوابط تحكم هذه الظّواهر، وما يأتي على مثالها، ثمّ عرف القياس تطوّرًا إلى أن وصل إلى ما يشبه المنطق، والجري خلف العلل، والعوامل، ومع هذا فإنّ للقياس أهمية بالغة في تاريخ النّحو العربي، وإرساء قواعده وأحكامه.

أولًا: تعريف القياس، وأنواعه:

1-لغة: القياس في وضع اللّسان بمعنى: التّقدير، يقال: قاس الشيءَ يقيسه قَيْسًا وقِياسًا واقتاسه وقيَّسَه إذا قدّره على مثاله، ومنه: القياس: أي المقدار، وقِيسَ رُمْح أي: قَدْرَ رُمح، وقايستُ بين شيئين: إذا قادرت بينهما. (1)

2-اصطلاحًا: القياس مبدأ فكريّ معتمد في علوم عديدة مثل: المنطق والفلسفة، والفقه، والنّحو.

أ-القياس المنطقي:

هو أهم أجزاء المنطق الأرسطي، ويعرف بأنه:" تدليل مؤلف من ثلاثة أجزاء: مقدمة كبرى، ومقدمة صغرى، ونتيجة".(2)

وللقياس أنواع كثيرة مختلفة لكل منها اسم، وأكثر هذه الأنواع شيوعا هو الذي يجيء على صورة مقدمتين موجبتين كليهما، ونتيجة، مثل: كل الناس قانون (مقدمة كبرى)، سقراط إنسان (مقدمة صغرى)، إذًا: سقراط فانٍ.

---

(1) ابن منظور: لسان العرب، 6/ 188، مادة (ق ي س).

(2) علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحوي، ص: 108.

ويتميّز القياس المنطقيّ بخصيصتين أساسيتين هما:[1]

*الخصيصة الأولى: اتّسامه بالميتافيزيقية، وهو امتداد حتمي لميتافيزيقية المنطق اليوناني بأسره.

* الخصيصة الثانية: اتّصافه بالصورية أو الشكلية، فالقوانين التي تحكمه تُعنى كل العناية بتحقيق الاتّساق بينها عن طريق دراسة الإطارات الفكرية وحدها، دون أن تلتفت إلى مضمونها، ومن ثمّة فإنّه يمكن استبدال حدود القضايا برموز أو حروف ما دام ذلك لا يؤثر في شكلها.

ب–القياس الأصولي:

يعرّف القباس عند علماء الأصول بأنه:" بيان حكم غير منصوص على حكمه بإلحاقه بأمر معلوم حكمه بالنص عليه في الكتاب أو السنة".[2]

ويعرّف أيضا بأنه: " إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص على حكمه للاشتراك بينهما في العلة".[3]

وأما في القياس في أصول الفقه فهو من ابتكار المنهج الاسلامي، ويختلف اختلافا جذريا عن القياس المنطقي، فهو لا يتّسم بالصورية، ولا يتّصف بالغيبية، بل يرتبط ارتباطا حيويا بالوقائع من ناحية، والنصوص المقننة لهذه الوقائع من ناحية أخرى.[4]

ج–القياس النحوي:

وأمّا القياس النّحوي فهو المتداول في عُرف النّحاة، ويتسع لمفهومين أساسين دلّ عليهما "ابن الأنباري" في رسالته: " لُمع الأدلة في أصول النّحو".

***المفهوم الأول "استقرائي"**: قائم على تتبّع أجزاء الكلام العربي، واستنباط أحكام عامة تحكم الظّواهر المطّردة، وهو على هذا مقابل للقاعدة النّحوية.

(1) ينظر: علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحوي، ص: 109، 110.

(2) محمد أبو زهرة: أصول الفقه، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط1958، ص: 218.

(3) مر. ن، ص. ن.

(4) ينظر: علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص:111.

وعرّفه ابن الأنباري: (وأمّا القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه: كرفع الفاعل، ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن ذلك منقولاً عنهم، وإنّما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولًا عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب) [1].

فهو على هذا النحو سبيل قائم على محاكاة كلام العرب المنقول بالنقل الصحيح، وفيه يأخذ غير المنقول عن العرب حكم ما نقل عنهم؛ لأنه في معناه.

*__**المفهوم الثّاني "قياس شكلي"**__: ارتبط ظهوره بفكرتي الأصل والفرع، وهما تجريدان قام بهما النّحاة في بحثهم عن العلل.

وهذا المفهوم الثاني للقياس عبّر عنه ابن الأنباري بقوله: «عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع». [2]

ومثّل لهذا النوع من القياس بقوله: «وذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسمّ فاعله فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدّمًا عليه، فوجب أن يكون مرفوعا قياسًا على الفاعل». [3]

فالقياس –على هذا النحو–لا يحمل فيه كلام على كلام، بل هو حمل حكم على حكم آخر بعلّة جامعة بينهما، وهو من عمل النحوي، ولا يتعدّاه.

ويظهر من التعريفين مدى التباين الشاسع بينهما؛ فالقياس بمفهومه الأول يرتبط ارتباطا وثيقا باستعمال اللغة بعدّها نشاطًا مكتسبًا، وتظهر صوره لدى الفرد في إنتاجه مالا نهاية له من الجمل قياسا على ما اكتسبه من أنماطها المستعملة، ولا يتعلق بالنحوي، بل بالمتكلم المثالي للغة.

وأما المفهوم الثاني: فالقياس عملية شكليّة يتمّ فيها إلحاق فرع بأصل لعلّة مشتركة بينهما بهدف تأكيد

(1) ابن الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو، ص: 93.

(2) مص. ن، ص. ن.

(3) مص. ن، ص. ن.

الحكم النحوي. [1]

وهذان التعريفان هما أشهر دلالتين استخدم بهما مصطلح القياس. ولكن تتبع دلالة هذا المصطلح في الكتب النحوية يحيلنا على مفاهيم أخرى أشهرها: القياس المقابل للقاعدة النحوية.[2]

من ذلك ما يراه "الأخفش" في جمع: "مُصِيبَة" على: "مَصَائِب" فعنده أنه «لم يكن القياس أن تهمزه، وناس من العرب يقولون: المصاوب، وهو قياس». أي: وهو موافق للقاعدة. [3]

ولما كانت القاعدة تبنى على المطّرد من الكلام دلّ مصطلح القياس كثيرا على معنى: "الاطراد" على نحو ما عدّه "عبده الراجحي"، ففكرة القياس –حسبه، وعلى كثرة ما قيل فيها– لم تكن عند "سيبويه" غير متابعة الكلام العربي. وهذا المعنى هو ما قصده "عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي" حين قال: «عليك بباب من القياس يطّرد وينقاس».[4]

كما أن مصطلح "القياس" استخدم بدلالات أخرى منها: التعليل العقلي[5]، والوزن، والصيغة[6]وكذا: النظر العقلي، والاجتهاد.[7]

- **أركان القياس النحوي:**

ينبني القياس النحوي على أربعة أركان مثله مثل القياس الفقهي، وهي: الأصل، والفرع، والعلة، والحكم.

أ. **الأصل**: هو المقيس عليه، ويقصد به الأصل المعلوم، المنقول عن العرب.

---

(1) ينظر: حسن خميس الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2000، ص: 153.

(2) ينظر: خالد الكندي: التعليل النحوي في الدرس اللغوي: "القديم، والحديث"، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص: 75.

(3) ينظر: حسام أحمد قاسم: "الأسس المنهجية للنحو العربي: "دراسة في كتب إعراب القرآن"، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، ط1، 2007، ص:23.

(4) ينظر: عبده الراجحي: النحو العربي، والدرس الحديث، ص: 57.

(5) ينظر: جلال شمس الدين: التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين: "دراسة إبستمولوجية"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1994، ص:174.

(6) ينظر: حسام أحمد قاسم: الأسس المنهجية للنحو العربي، ص: 25.

(7) ينظر: مر. ن، ص: 38.

ب. **الفرع**: هو المقيس، وهو المحمول، وغير المعلوم.

ج. **العلة**: هي ما قدّره النّحويون من أسباب استحق بموجبها المقيس حكم المقيس عليه، أي إنّها الأثر الجامع بين الأصل، والفرع.

د. **الحكم**: هو ما يسري على المقيس ممّا هو في المقيس عليه، أي هو الّذي ثبت للمقيس ممّا هو في المقيس عليه.

***أقسام القياس الشكلي:**

يتّخذ القياس تصنيفات عديدة في كتب النحاة والأصوليين، ولكنها تعود إلى الاعتبار المعتمد عليه في التقسيم؛[1] إذ ينقسم القياس الشّكلي باعتبار العلة الجامعة إلى ثلاثة أقسام هي: قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد.[2]

وأمّا **قياس العلة**: فهو الذي يحمل فيه فرع على أصل بالعلّة التي علّق عليها الحكم في الأصل نحو حمل نائب الفاعل على الفاعل في حكم الرفع لعلة الإسناد. [3]

فقياس العلة لا يقوم إلاّ بتوفر العلة التي استحق بسببها المقيس عليه الحكم في الفرع، فلمّا كانت علّة رفع الفاعل إسناد الفعل إليه، واطّردت هذه العلة في نائب الفاعل لما أسند الفعل إليه استحق حكم الرفع قياسا على الفاعل الذي هو الأصل.

وقياس العلة معمول به بالإجماع عند العلماء كافة. [4]

---

(1) ابن الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو، ص: 105، وما بعدها

(2) فالسيوطي مثلا يصنّف القياس إلى أربعة: حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد، ويحيلنا على تصنيف آخر: هو القياس المساوي، وقياس الأولى، وقياس الأدنى، ينظر: الاقتراح، ص: 220.

وكما ذكرنا في المتن فإن اختلاف هذه التصنيفات يعود إلى اختلاف الأساس الذي اعتمد عليه في تصنيفها؛ لأنها كلها حمل الأحكام على أحكام، والتصنيف الأول للسيوطي قائم على أساس فكرة الأصل، والفرع والتي هي من تجريدات النحاة من مثل اعتبارهم المفرد أصلا، والجمع فرعا عنه، أو الفعل أصلا، والاسم فرعا عنه، وما إلى تلك من تجريدات، وأما التصنيف الثاني الذي أورده فقائم على اعتبار قوة العلة بين المقيس عليه، والمقيس:

ينظر: محمد الخضر حسين: القياس في اللغة العربية، دار الحداثة، بيروت، لبنان، ط2، 1983، ص: 77.

(3) ابن الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو، ص: 105.

(4) ابن الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو، ص: 105.

وأمّا **قياس الشبه**: فهو الذي يحمل فيه الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل أن يستدل على إعراب المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه كما يتخصص الاسم بعد شياعه فكان معربا. (1)

فقياس الشبه تنتفي فيه العلة التي استحق لأجلها الأصل الحكم في الفرع، وإنما يأخذ الفرع حكم الأصل لضرب من الشبه فحسب هذا الشبه قد يكون لفظيا، أو معنويا. (2)

ويتّضح هذا من المثال الذي ضربه ابن الأنباري ففيه غياب العلة الموجبة للحكم في المقيس ذلك أن الأصل في الأفعال البناء، والأصل في الأسماء الإعراب، فلمّا ضارع الفعل المضارع الاسم في بعض الأوجه حمل عليه في الإعراب مع انتفاء العلة التي أعرب الاسم لأجلها وهي أن دخول الإعراب عليه جاء للفصل بين المعاني المشكلة، وليدّل به على الفاعل، والمفعول، والمضاف إليه، وسائر ذلك من المعاني التي تعتور عليه، (3)وليس الفعل المضارع كذلك «فليس في الفعل فاعل، ولا مفعول».(4) وإنما أوجد النحاة أوجه شبه بين الفعل المضارع، والاسم فحملوه عليه في الإعراب.

وأمّا قياس الطرد: «فهو الذي يوجد معه الحكم، وتفقد الإخالة في العلّة». (5)

والإخالة: هي المناسبة، أي تفقد المناسبة في العلة بين المقيس عليه، والمقيس(6)، فيوجد الحكم وتنتفي العلة.

فليست العلة الجامعة بين الأصل، والفرع واحدة، ولا يتحقّق حتى وجه الشبه بينهما، وإنما يأتي قياس الطّرد لإلحاق الجزء بالكل مثل: أن يدل على بناء: "ليس" بعدم التصرف؛ إذ يأتي لعلة طرد الباب، وليجري الباب على سنن واحد.

---

(1) ابن الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو، ص: 105.

(2) ينظر: محمد الخضر حسين: القياس في اللغة العربية، ص: 74.

(3) ينظر: الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط1979، ص: 77.

(4) العكبري: اللباب في علل البناء، والإعراب، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط2001، 15/2.

(5) ابن الأنباري: لمع الأدلة، ص: 110.

(6) ينظر: محمد سالم صالح: أصول النحو "دراسة في فكر ابن الأنباري"، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 2006، ص: 388.

فهذه صور القياس التي أوردها ابن الأنباري، ولم يسبق إليها إلا من حيث التنظير لها؛ لأنها وجدت في صورتها التطبيقية في كتب النحاة المتقدمين من مثل: سيبويه، والأخفش، والفرّاء.[1]

وما تجدر الإشارة إليه أن هذه الصور من القياس لا تأتي بأحكام جديدة، بل تأتي فقط تسويغا للأحكام؛ لأن الأحكام الأولى ثابتة بالسماع «فهذا الحمل هنا لا يصنع القاعدة، وإنّما يعلل لها، فالقاعدة: "المضارع معرب" لم تأتِ من الحمل على الاسم، وإنما جاءت من النصوص التي ورد فيها المضارع معربا، ثم يحاول النحاة بعد ذلك أن يعللوا هذه القاعدة عن طريق الحمل على الاسم».[2]

ثانيا: مراحل تطور القياس النحوي.

تاريخ نشأة القياس مقرون بتاريخ نشأة قواعد العربية نفسها، ولهذا يعزو بعض الدارسين نشأة القياس إلى أبي الأسود الدؤلي. وعلى الرّغم من أنّ تلك الدعوى تفتقد إلى الأدلة إلّا أنّ لها دلالة واضحة على قدم القياس في تاريخ النّحو العربي، وأنّه كان منهجًا يأخذ به النحاة منذ البدايات الأولى لعلم النحو.

ويمكن تلخيص مراحل تطور القياس النّحوي في ثلاث: [3]

1-مرحلة النشأة: أمّا البداية الحقيقية للقياس فكانت مع "عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي"، فلم يُعدْ النّحو عنده مجرّد ملحوظات عابرة، بل أخذت معالمه تتحدّد، فظهر القياس على يديه واشتهر به منذ القدم، حتى قيل عنه: "إنّه أول من بعج النّحو، ومدّ القياس، وشرح العلل" وأنه "كان أكثر تجريدًا للقياس".[4]

وقد حوّل القياس من الجانب الاستعمالي الذي يقوم على محاكاة الجمل العربية في الاستعمال ليشمل القياس النّظري النّحوي وهو قياس حكم على حكم، ووضْع العلل بطريقة بسيطة.

وقد كان الحضرمي يسعى إلى اطّراد القاعدة عن طريق تحكيم القياس في مسائل النّحو، فشكّل بذلك انعطافا كبيرًا في الدّرس النّحوي؛ لأنّ القوم قبله كانوا يُعنَون باللّغة من جمعٍ لها، وفهمٍ لغريبها، وإحاطةٍ

(1) ينظر: حسام أحمد قاسم: الأسس المنهجية للنحو العربي، ص: 29، 30.

(2) ينظر: مر. ن، ص: 34.

(3) ينظر تفصيلها: محمد سالم صالح: أصول النحو "دراسة في فكر ابن الأنباري"، ، ص: 57-70.

(4) ابن سلام الجمحي: طبقات الشعراء، (د. تح)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2001، ص: 30.

بلهجاتها، أمّا هو فقد أخذ ينفذ إلى دقيق تعبيرها، ويلمح اطّراد أصولها، وراح يوجّه طلبته إلى هذا اللّون من النّظر في دراسة العربية، وتعمّق الأصول التي تطّرد، وتنقاس.

ففضله يتّضح في التّنبيه على هذا المبدأ الأساس من مبادئ التّفكير العلمي وهو اطّراد الظّواهر والقياس عليها، كما شرّع منهجًا جديدًا وهو تأويل الشّواهد وتوجيه السّماع توجيهًا يرتضيه العقل النّحوي الجديد، ويوافق الأصول الموضوعة.

وبهذا يكون القياس عند "الحضرمي" قد بلغ مرحلة هامة من النّحو؛ إذ إنّه بدأ عنده بملاحظات فردية يمليها تصوّره الخاص لفهم القاعدة، وتحوّل فيما بعد إلى سبيل دافق من ربط الأشباه بالنّظائر إدراكًا لِكُنْه اللّغة، ومدى ما يربط ظواهرها من وشائجَ وصلات.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المفهوم الذي وجد عند "الحضرمي" هو المفهوم الاستقرائي المبسط للقياس؛ إذ «يرتكز على مدى اطّراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة، واعتبار ما يطّرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها وتقويم ما يشذّ من نصوص اللغة عنها». [1]

فالنّصوص التي استخدم فيها القياس في هذه الفترة تدلّ على أنّه لم يكن قياسًا منطقيًا بشروطه ومقدماته وقضاياه، بل ما يقدّمه العلم بالقواعد المطّردة، وهكذا كان أمام النّحاة بعد تحديد المفهوم الاستقرائي للقياس تحديد معنى الاطّراد، ومن ثمّ تحديد أسلوب استقراء النصوص اللّغوية، وضوابطه.

2-مرحلة المنهج: في هذه المرحلة صار القياس أصلًا في الدّرس النّحوي، ونجد ذلك واضحًا عند "الخليل بن أحمد"[2]، فبلغ القياس على يديه وتلميذه من بعده مستوى النّظرية المتكاملة؛ إذ استطاع من خلال عنايته بالقياس أن يُوجِدَ النّحوَ علمًا له أصوله وقواعده، وقد أصّل القياس وأظهر معالمه وأركانه.

وأرشده حسّه اللّغوي واستقراؤه للّغة إلى معرفة الأصول والفروع، وهذه الفكرة هي عماد القياس، وأولى هذه الفكرة عناية شديدة، ولكنّها لم تكن من قبل تسليط الاعتبارات العقلية على اللغة، ودائما هي

(1) علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص:27.

(2) ينظر نماذج من أقيسته عند: شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط7، (د. س)، ص: 53، 54.

أحكام، وقوانين مستنبطة من استقراء اللّغة، فبنى قياسه على الكثرة المطّردة من كلام العرب، مع نصّه الدّائم على ما يُخالفه، ومحاولته في أكثر الأحيان أن يجد له تأويلًا.

واتّخذ القياس عند "الخليل" صورًا وأشكالًا مختلفة تُظْهِر ما وصل إليه القياس من نضجٍ على يديه. ومن صوره ما يمكن أن يسمّى: قياس الشّبه (المنزلة)، وقياس التّمثيل(الغرض)، وقياس المفارقة. (1)

وقد أكثر "سيبويه" –على غرار أستاذه –من الاعتماد على القياس، وبناه على أساس صحيح من السّماع سواء أكان ذلك من العرب الفصحاء أم من عند شيوخه الثّقات.

وقد كان "سيبويه" متشدّدًا في قياسه، وظاهر كتابه يشهد بكثير من مظاهر هذا التّشدد؛ فهو يكرّر كثيرًا عبارات من مثل: "لا ينبغي لك أن تقيس على الشّاذ المنكر في القياس"، ويقول: "ونقيس على الأكثر"، ويقول أيضا: "فإنّما هذا الأقل نوادر تحفظ عند العرب، ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه".

وما كانت صور القياس عند سيبويه تخرج عن صور القياس عند أستاذه، فهي نفسها. (2)

وفي المرحلة التي تلت سيبويه بدأ القياس يبتعد عن واقع اللّغة، ممّا أضفى عليه صفة الجمود، وأصبح لا يحاكي الواقع اللّغوي بمقدار ما يحاكي تفنّن النّحاة في استخدامه وسيلةً لإمضاء أحكام عقلية بحتة.

3–مرحلة التّنظير: تتمثل بصورة جلية فيما ألّفه "أبو البركات الأنباري"؛ إذ تأثّر بالبحوث الفقهية من حيث المنهج والتّعريف والتّفريع، فصنّف كتابًا في أصول النّحو حدّه على حدّ أصول الفقه، فعندما نوازن بين كتاب في أصول الفقه، وبين كتابه نجد بينهما من المناسبة ما لا يخفى، فكلا العلمين معقول من منقول.

(1) محمد سالم صالح: أصول النحو "دراسة في فكر ابن الأنباري"، ص:61، 62

(2) ينظر: مر. ن، ص: 63.

المحاضرة 7: موقف ابن مضاء من القياس.

تمهيد:

خلصنا في محاضرتنا عن "القياس" إلى أنّ القياس النّحوي نوعان:

الأوّل: استقرائيّ يقوم على تتبّع أجزاء الكلام العربي، واستنباط حكم عام يشمله، وهو بذلك مقابل للقاعدة النّحوية.

وبتعبير آخر: هو الأحكام النّحوية التي تصدق على النّصوص اللّغوية الواردة على نمط واحد، أُخِذت منها القاعدة، ثمّ تُعمَّم تلك القاعدة على النّصوص التي لم ترد.

الثّاني: شكليّ يُعنى بحمل أحكام نحوية على أحكام نحوية، جريًا خلف العلل.

أو هو: قياس أحكام على أحكام لنوع من المشابهة، فهذا الحكم كذا لأنّه مشابه أو قياس على كذا.

ويُسمّى هذا الضرب من القياس أيضا "القياس العقلي"؛ لأنّ للعقل فيه دورا في عقد المشابهة وإقامة الصلة بين الأحكام.

وتخصيص الحديث عن موقف ابن مضاء القرطبي (592هـ)[1] من القياس مستمدّ من نظرته الخاصة تُجاه المباحث العقلية في النحو العربي، والمغايرة لموقف جمهور النّحويين متأثرا في ذلك بمذهبه الظاهري في الفقه، والذي حاول تطبيق مبادئه على مبادئ النحو العربي برمّته، وجاء ذلك مفصّلا في كتابه " الرّد على النّحاة".

وزيادة في الفائدة ارتأينا التّقديم بلمحة عن المذهب الظاهري وخصائصه.

1-المذهب الظاهري في الفقه، وموقفه من القياس:

(1) هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمان بن مضاء القرطبي، من أهل قرطبة، وإليها يُنسب. كان منقطعًا إلى العلم والعلماء. قرأ كتاب سيبويه على ابن الرماك في إشبيلية، وهاجر إلى "سبتة" في طلب الحديث عن القاضي "عيّاض" حتى صار عالمًا بالرواية فيه، وكان مقرئًا مجدّدًا، ومحدّثًا مكثر السماع، عارفًا بالأصول والكلام والطب والهندسة، ثاقب الذهن، متّقد الذكاء.
وكان يميل إلى دعوة الموحدين ويذهب مذهبهم في الأخذ بالمذهب الظاهري في الفقه، وهو ما انعكس في قناعاته النحوية، وعدّ رائد المذهب الظاهري في النحو. ينظر: ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، ص:3 [مقدمة المحقق]

أ/تأصيل نشأة المذهب الظاهري:

استقام بنيان هذا المذهب أساسًا على يد عالمين اثنين، هما: "داود بن علي الأصفهاني" (270هـ)، وابن حزم الأندلسي (456هـ).

ويُعدّ "داود بن علي الأصفهاني" (270هـ) منشئ المذهب؛ لأنه أوّل من تكلّم به، فكان نواة المذهب الظاهري في بلاد المشرق، ثم كان له أتباع في كل البلاد، ثم وُجِد هذا المذهب في الأندلس في القرن الخامس على عهد ابن حزم (456هـ) الذي تلقّف فكرة المذهب، وأفاد من آراء من سبقه، فرسم طريقه، وبين أصوله وفروعه. وإذا لم يكن لابن حزم فضل الإنشاء فله فضل التوضيح والبيان والأدلة والبسط والتوضيح، حتى كان أكثر ظاهرية من الأصفهاني.[1]

وقد وُطّدت أركان هذا المذهب مع ظهور دولة الموحدين التي طبّقت منهجه، حدبت على علمائه في القرن السادس للهجري، وكان من أعلامه آنذاك "ابن مضاء القرطبي"، الذي طبّقه في ساحات القضاء لما كان قاضي القضاة في بلاد الأندلس زمن الموحّدين، وانعكس تطبيقه له على أفكاره النحوية.[2]

ب/خصائص المذهب الظاهري، وموقفه من القياس:

يقرّر المذهب الظاهري أن المصدر الفقهي الوحيد هو النصوص، فلا رأي في حكم من أحكام الشرع، فلا قياس، ولا استحسان، ولا مصالح مرسلة، ولا ذرائع، بل يأخذ أصحابه بالنصوص وحدها، وإذا لم يكن النص أخذوا بحكم الاستصحاب الذي هو الإباحة الأصلية الثابتة لقوله تعالى:﴿ **هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا** ﴾.

ويتلخّص موقف المذهب الظاهري من النصوص في أمرين:[3]

*أنه يرتبط بألفاظ النصوص ومنطوقها.

*أنه يجتهد في فهمه لها، واجتهاده في الفهم لا يخرج عن منطوق الألفاظ.

---

(1) ينظر: محمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، (د. ط)، (د. س)، ص: 506، 507.

(2) ينظر: محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء القرطبي وضوء علم اللغة الحديث، ص:49، 50

(3) ينظر: مر. ن، ص:51

لما أعمل أكثر العلماء القياس فيما لم يرد فيه نص ولا إجماع من المسائل الشرعية، فقاسوها على ما ورد فيه نص أو إجماع لاتفاقهما في العلة، فقد رفض أهلُ الظاهرِ القياسَ في الفقه رفضًا مطلقًا، فهم لا يعترفون إلّا بالنص، والقياس عندهم فكرة مجرّدة يناقشونها عند من اعترفوا بها، لا وسيلة منهجية يعترفون بها ويثبتون بها الأحكام.

2-موقف ابن مضاء من القياس النحوي:

كان لاتّباع ابن مضاء المذهب الظاهري في الفقه انعكاسه المباشر على فكره النحوي؛ إذ انتفض على النحاة المتقدمين، ودعا إلى إبطال كثير من مسائل النحو العربي المرتكزة على العقل، وفي مقدمتها: نظرية العامل، والعلل الثواني والثوالث، والقياس الشكلي، والتمارين غير العملية، ومنع التأويل والتقدير المتكلّف.

والواقع أنّ رأي ابن مضاء القرطبي في القياس لم يكن جليّا تمامًا جلاء موقفه من مسائل أخرى، وإنّما جاء رأيه عرضًا أثناء حديثه عن التعليل، كما أنّ له جزئيات عنه متناثرة بين دفَّتَي كتابه " الرّد على النّحاة".

وفيما يلي بيان لموقف ابن مضاء من فكرة القياس بمعنييهما السّابقين:

أ/موقفه من القياس الاستقرائي: لم يعرض له ابن مضاء نصًّا، ولكن يُعرف رأيه ممّا ورد في كتابه من جزيئات عنه في باب "التنازع".[1]

ويظهر أنّ فكرته عن القياس الاستقرائي ترتبط ارتباطا أساسيًّا بفكرته عن النّصوص اللّغوية، فهو يجيزه إن ورد له من النّصوص ما يصحّحه، ويرفضه إذا لم ترد له نصوص تؤيّده.[2]

يقول ابن مضاء:(فإن قيل: النحويون لم يذكروا في هذا الباب إلّا الفاعل والمفعول والمجرور، وهنا معمولات كثيرة على مذهبهم كالمصادر والظروف والأحوال والمفعولات معها والتّمييزات، فهل تُقاس

---

(1) [والتنازع أن يشترك معمولان في معمول واحد، أو أن يتنازعا العمل في معمول واحد، مثل قوله تعالى:﴿ **آتوني أفرغ عليه قطرا**﴾ فالفعلان: آتوني وأفرغ يشتركان في مفعول واحد هو "قطرا"، والتقدير: آتوني قطرا، أفرغ عليه قطرا].

(2) محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء القرطبي وضوء علم اللغة الحديث، ص:84.

هذه على المفعولات بها أولا تقاس؟ ثمّ أجاب: "والأظهر ألاّ يقاس شيء من هذه على المسموع إلّا أن يسمع في هذه كما سمع في ذلك"). [1]

وكذلك قال: (وأمّا كان وأخواتها، فإنّ "كان" منها تجرى مجرى الأفعال المقتضية مفعولا، نقول: "كنت وكان زيدٌ قائمًا"، و:"كنت وكانَه زيد قائمًا"، فقائما خبر كنت، وقال الفرزدق:

إنّي ضَمِنْت لمن أتَاني مَا جَنى ***وأبي فكانَ وكُنت غيرَ غَدُور

وكذلك " ليس" تقول: لست وليس زيد قائما، ولست وليس زيدٌ إياه قائما:(والأظهر أن يوقف فيما عدا (كان) على السماع من العرب، لأنّ (كان) اتّسع فيها وأضمر خبرها). [2]

ففي قياس المعمولات على المفعول به في التنازع رفض قبول التنازع فيما عدا المسموع الثابت عن العرب: قال: (إلاّ أن يسمع في هذه كما سمع في تلك).

وفي النموذج الثاني توقف الأمر في قياس ما عدا (كان) في باب التنازع كذلك على السّماع من العرب: (والأظهر أن يوقف فيما عدا "كان "على السماع من العرب).

ب/ موقفه من القياس الشكلي: أما القياس العقلي فقد واجهه بصراحة، مبيّنًا أن النحاة لم يتحرّوا الدّقّة في هذا النوع من القياس؛ وذلك لأنهم يحملون الأشياء على الأشياء دون أن تكون هناك صلة كاملة بين الأمرين، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يدّعون أنهم في ذلك متابعون للعرب، وأن العرب قد أرادت ذلك، وهم في كلا الأمرين قد جانبهم التوفيق. يقول ابن مضاء: (والعرب أمة حكيمة فكيف تشبّه شيئا بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلّة الأصل غير موجودة في الفرع، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جُهِّلَ ولم يُقبَل قوله، فلِمَ ينسبون إلى العرب ما يجهّل به بعضهم بعضًا...)[3]

فابن مضاء يرفض هذا النوع من القياس معتمدًا على أساسين: [4]

(1) ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1947، ص: 115.

(2) مص. ن، ص. ن

(3) ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، ص: 156، 157.

(4) محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء القرطبي وضوء علم اللغة الحديث، ص:85.

أحدهما: عقلي يلخّصه أن المشابهة غير كاملة بين المقيس والمقيس عليه.

والآخر: لغوي وهو إنكار أن العرب أرادت ذلك، أو بعبارة أخرى: إنكار أن يكون هذا مما له صلة بنطق العرب واستعمالاتهم.

وقد التزم ابن مضاء هذا الرفض في كثير من الأمثلة التي وردت لهذا القياس في ثنايا كتابه.

وملخص موقف ابن مضاء من القياس النحوي أنه يقبل القياس الاستقرائي ويرفض القياس الشكلي، معتمدا في قبوله ورفضه غالبا على احترام النص اللغوي، فقبل على أساسه، ورفض أيضًا على أساسه.

المحاضرة 8: المحدثون والقياس.

أولا: القياس من منظور اللغويين المحدثين:

تعدّ اللسانيات البنويّة من العلوم الحديثة التي قاربت اللغة الإنسانية وفق منهج علمي دقيق، استمدّ كثيرا من مبادئه من ملامح الشخصية العلمية لمؤسسها "دي سوسير" من حيث تأثره بالمنهج التجريبي والعلوم الدقيقة، ومحاولة تطبيق كثير من مبادئها على اللغة الإنسانية.

وقد استطاعت اللسانيات منذ بداية انتشارها أن تستأثر باهتمام الدارسين على تعدّد انتماءاتهم وأوطانهم، فانكبوا على النهل من مبادئها والتطلع لتحصيل منهجها.

ولم يشذّ اللغويون العرب عن ذلك؛ إذ أكبّ كثير منهم منذ مطلع القرن العشرين، ما تلاه على الاطّلاع على هذا العلم كيفا تأتى لهم من السبل.

وقد كان لتعاطيهم مع الدرس اللغوي الغربي الحديث تأثيره المباشر في كثير من قناعاتهم اللغوية؛ إذ راح عدد منهم يقارب قضايا الفكر التراثي في ضوء مخرجات الفكر اللغوي الغربي، وكانت نتيجته ثورة عدد منهم على مسائل عديدة في التراث النحوي العربي، ومنها ظاهرة القياس.

وقد رصدنا في هذا الباب آراء ثلاثة أعلام مشهورين، هم: **إبراهيم أنيس، وتمّام حسّان، ومحمد عيد.**

1-مفهوم القياس عند المحدثين:

عرض الأعلام الثلاثة إلى تحديد مفهوم القياس في ضوء معطيات المناهج اللغوية الحديثة، ومن ثمة جاءت تعريفاتهم متقاربة الدلالة؛ إذ هم متفقون على القياس الذي يصدر عن المتكلم المثالي للغة من حيث كونه وسيلة اكتساب اللغة، وأداة لإنتاج ما لم يسمع من الألفاظ والجمل قياسًا على ما اختزنته ذاكرة المتكلّم من نماذج لغوية سابقة.

أ/ **إبراهيم أنيس**: لم يضع إبراهيم أنيس مصطلحًا خاصًّا للقياس الذي يؤيّده، وإن كان عدّه في عمومه قياسًا. وأفضل القياس عنده: هو القياس الطبيعي الذي نعهده في كل اللغات، والذي به تنمو اللغة وتتسع، فتساير التطور الاجتماعي وما يتطلّبه من تجديد في اللغة.

واختار قياس المحدثين من حيث كونه: "عملية عقليّة يقوم بها كلّ منّا كلّما أعوزته كلمة من الكلمات، أو صيغة من الصيغ، فهي عملية فردية تتم لدى الأطفال ولدى الكبار".[1]

ومن هذا المبدأ العقلي يقوم المتكلّم بإنتاج" أمور جديدة قياسا على ما في حافظته من أمور قديمة، فيقيس ما لم يسمع من قبل على ما سمع، ويستنبط من ظواهر اللغة ما لم يعرفه بالتلقين، عن طريق ما عرفه بالتلقين"، كما أنه أداة الطفل في تنمية لغته.[2]

وقد أورد إبراهيم أنيس نوعًا من القياس سمّاه "القياس الخاطئ" وهو الذي يقع فيه الأطفال حين محاولتهم إنتاج كلمات جديدة قياسًا على ما خزّنه في ذهنه من نماذج، فيؤنّث الطفل المصري "أحمر" على "أحمرة"، وهو خطأ، وإنّما عد القياس خاطئا لأنّ ما قاسه لم ينطبق على ما ألّفه الناس في لغتهم. وهذا القياس الخاطئ إذا لم يُصَحَّح في لغة الجيل الناشئ جدّت فيها أمور لمتكن مألوفة في لغة السلف، وحلّ الخطأ الجديد محل الصواب القديم.[3]

ب/ تمّام حسّان: ميّز تمام حسّان بين نوعين رئيسين من القياس، وهما: القياس الاستعمالي، والقياس النحوي، فأما الأول فهو" انتحاء كلام العرب، وبهذا المعنى لا يكون القياس نحوًا، وإنما يكون تطبيقًا للنحو، وأمّا الثاني فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه".[4]

واختار تمّام حسّان مصطلح "القياس التطبيقي الاستعمالي" للتعبير عن القياس الذي يقوم به المتكلم-وقد قابله في كتاب" اللغة بين المعيارية والوصفية باصطلاح "الصوغ القياسي"- وعرّفه بأنه: وسيلة كسب اللّغة في الطّفولة؛ فالطّفل ملكة فكرية تجعل في استطاعته أن يكتسب اللّغة الّتي يسمعها من حوله بواسطة استضمار(تخزين) نظامها، وتخزين طرق تركيبها، فما يشرف من عمره على نهاية السّنة الثّالثة حتى يكون قد استوفى كل التّراكيب الأساسية لهذه اللّغة، وواضح من سلوك الأطفال أنّهم ينشؤون في أنفسهم القواعد الكلية أوّلًا، ثمّ يستثنون منها فيما بعد قواعد فرعية عليها، ومن ذلك أنّ الطّفل مثلا يُنشئ قاعدة التّأنيث بالتّاء قبل قواعد التّأنيث بالعلامات الأخرى، فإذا سمع مقابلات مثل: (كبير/كبيرة)، (صغير/صغيرة)، (طويل/ طويلة)، استضمر هذه القاعدة، وراح يطبقها على الحالات

---

(1) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص: 26.

(2) ينظر: مر. ن، ص: 24.

(3) ينظر: مر. ن، ص: 25، 26.

(4) تمام حسّان: الأصول "دراسة إبستمولوجية لأصول التفكير اللغوي العربي"، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1991، ص: 174.

الأخرى، فيقول: (أَحْمَر/ أَحْمَرَةٌ)، (أكبر/ أَكْبَرَةٌ)، ثمَّ يعدل عن هذا التّعميم فيعرف أنّ مؤنث: (أحْمر/ حمراء)، و(أكبر/ كُبرى). [1]

ج–محمد عيد: ميّز محمد عيد بين ثلاثة اصطلاحات تتقاطع من حيث الظاهر، ولكنها تتباين من حيث المفهوم، وهي: الصوغ القياسي، والقياس، والاستقراء.

⁂الصوغ القياسي: ويطلق عليه أيضا: "محاكاة النظير"، وهو من خواص الكلام لا اللغة، وهو عملية تتمّ بوجود نماذج لغويّة في ذهن المتكلم، ثم القيام بالقياس حسب هذه النماذج؛ إذ المتكلّم بحاجة إلى استعمال صيغ جديدة لم يعرفها من قبل، وإلى استخدام جمل جديدة لم يسمع بها من قبل، مبنيّة على ما اختزنته ذاكرته من نظم البيئة اللغوية في صيغها وجملها، فإذا اتّفقت الصيغة أو الجملة الجديدة، مع ما في اللغة من نماذج، كان صوابا، أمّا إذا كان هذا الجديد مختلفًا مع ما ورد في اللغة، فهذه الحالة ظاهرة جديدة، قد يكتب لها الشيوع، أو الانكماش ثم الذوبان.[2]

الصوغ ذو طبيعة معيارية في ذاته، لكنه بالنسبة للباحث ظاهرة تستحق الوصف.

⁂القياس النحوي: وهو القياس الذي اعتمده النحاة العرب القدامى، وميّز فيه بين قياس القاعدة الذي تستنبط فيه القاعدة من الكلام العربي الفصيح، والقياس العقلي الذي يقوم على تشبيه لظاهرة لغوية بظاهرة لغوية أخرى لها حكم معيّن ليثبت للأولى حكم الثانية، وهما صورتا القياس المشهورتان في النحو العربي.[3]

⁂الاستقراء: هو المنهج العلمي الصحيح السليم لدراسة اللغة، ويبدأ من حيث يجب البدء من المفردات إلى الملاحظة الشاملة.[4]

2–موقف المحدثين من قياس القدامى:

(1) ينظر: تمام حسّان: الأصول "دراسة إبستمولوجية لأصول التفكير اللغوي العربي"، ص: 174، 175.

(2) ينظر: محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص: 94، 95.

(3) ينظر: مر. ن، ص: 102.

(4) ينظر: مر. ن، ص. ن.

أ–إبراهيم أنيس: عدّ القياس الأساس الذي بنى عليه القدماء كل ما استنبط من قواعد اللغة، أو صيغ من كلماتها، أو دلالات في بعض ألفاظها، وما هو حسبه إلا استنباط مجهول من معلوم.

وقد عرض إبراهيم أنيس إلى تتبع مراحل تطور القياس النحوي عبر مسيرة النحو العربي طيلة قرون من الزمن حتى عصر المتأخرين من النحاة، ووازن بين قياس البصريين والكوفيين من حيث اقتصار البصريين على جواز القياس على المشهور الشائع، وإيبائهم القياس على الشاذ، في مقابل إجازة الكوفيين القياس على الشاهد أو الشاهدين، وموقف التالين لهم من قياس كل مدرسة، دون أن يبين عن موقف صريح من هذا أو ذاك.(1)

غير أن "إبراهيم أنيس" أبدى انتقادًا صريحًا لما اصطلح عليه بـ" القياس المصنوع"، والذي قصد به القياس الشكلي الذي تحمل فيه أحكام على أحكام؛ حيث عدّه "صناعة نحوية لا تمتّ للقياس اللغوي بصلة؛ لأنها من علل النحاة المخترعة التي ادّعوا ظلمًا وتجنّيًا أن العرب راعوها في التفرقة بين الأساليب، وعمدوا إليها عمدًا، كأنما كان كلّ العرب الأقدمين علماء بالنحو، يدركون علله وحيله، كما أدركها أصحاب النحو المتأخرين". (2)

ب–تمّام حسّان: انتقد تمّام حسّان في كتاب "اللغة بين المعيارية والوصفية" منهج التفكير النحوي التراثي في ضوء معطيات علم اللغة الحديث، ومنه القياس النحوي، وقد ميّز بين عصرين متتاليين من عصور القياس، فالأول كانت فيه "دراسة اللغة تدور في مبدأ الأمر على تلقي النصوص من أفواه الرواة، والسماع عن الأعراب وفصحاء الحاضرة، فكان ثمة محال للاستقراء واستنباط القاعدة من تقصي سلوك المفردات والأمثلة، ومن ثمة رأينا الدراسات العربية الأولى تتسم بالوصف وتنأى إلى حدّ كبير عن المعيار". (3)

وبعد نهاية عصر الاستشهاد في القرن الرابع للهجرة تبدأ مرحلة ثانية من عمر القياس تحوّل فيها القياس إلى "مقاييس متحجرة كان من الواجب في رأي النحاة على طلاب الفصاحة أن يحتذوها، وبدأ الكلام عند هذا الحد فيما يجوز وفيما لا يجوز من التراكيب، بل بدأ الكلام فيما يجب منها أيضًا"(4)،

(1) ينظر: إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص: 1-15.
(2) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص:15، 16.
(3) تمام حسّان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص: 44.
(4) تمّام حسّان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص:44.

وكل هذ حدث بتأثير منطق أرسطو الذي كان شائعًا في بداية العصر العباسي وما تلاه، وأثّر في سائر العلوم العربية، ومن ثمة فلليس للنحاة أم يدّعوا أن القياس وسيلة منهجية في دراسة اللغة.

وأمّا القياس الشكلي فحكم عليه بقوله:" والأقرب إلى الصواب أن قياس حكم على حكم للاشتراك في العلة أشبه باستخراج الأحكام الفقهية منه بمنهج دراسة اللغة...أما اللغة ومنشؤها العرف؛ فإنها تبعد عن القياس بعد العرف عنه، والأولى أن تدرس كل حالة على علاتها، في ضوء استقراء شامل، وأن تستخرج قاعدة من هذا الاستقراء، وألّا يحمل حكم شيء منها على حكم شيء آخر".[1]

ج–محمد عيد: ذكرنا آنفًا أن محمد عيد ميّز بين قياس القاعدة والقياس العقلي، وفي كلتا الحالتين يرفض اتخاذ القياس منهجًا للبحث على أسس علمية؛ من حيث كون القياس الأول يضع القاعدة، ثم يفرضها على المفردات، وهذا عمل يُجَابي–حسبه–الروح العلمية الصّحيحة؛ لأنه يقوم أساسًا على التّحكم؛ إذ يبدأ من النهاية، والتّحكم لا يتّفق في طبيعته مع الروح العلمية.[2]

وأمّا القياس العقلي –باصطلاحه–فيرفضه في مسلك ما يحيل عليه المنهج اللغوي الحديث من حيث كون"كلًّا من الظاهرتين اللتين تعقد بينهما المشابهة تدرس وحدها لبيان خصائصها اللغوية؛ إذ تستقرأ أمثلتها لذكر القاعدة الوصفية الشاملة لها بغير خلط، أو مشابهة بين هذه وتلك".[3]

ثانيا–قرارات المحدثين المتعلقة بالقياس:

أطلّ العصر الحديث على العرب بنهضة فكرية كبيرة، شهدتها الدول الأوربية عمومًا، وكان نتيجتها مستحدثات واختراعات وعلوم واصطلاحات لا عهد للعرب بها.

ومن ثمة وجدوا أنفسهم أمام تدفّق سيل حاجات الحياة من الحضارة الغربية، وأمام مستحدثات لا قبل لهم بها، واحتاجوا إلى فيض من المصطلحات يعبّرون بها.

فكان لزامًا على علماء اللغة النهوض باللغة العربية لاستيعاب كل هاته المستجدات، أو الانصهار التام في كنف الجديد بما يحيل اللغة تابعة بدورها للغة الآخر.

---

(1) تمام حسّان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص: 47، 48.

(2) ينظر: محمد عيد: أصول النحو العربي، ص: 99.

(3) مر. ن، ص:103.

ولمّا كانت العربية تمتلك في ذاتها وسائل نمائها، كان ممّا يقتضيه الواجب استثمار هاته الآليات لاستدراك الفجوة اللغوية بينها وبين مستجدات اللغات الأخرى.

ولعلّ أهم وسائل نمائها: القياس، والاشتقاق، والقلب والإبدال، والنحت، والارتجال، والاقتراض.

وقد نهض بعبء هاته المسؤولية القومية مجامع لغوية أسّست للتحقيق الغرض المنشود، وكان منها-على سبيل التمثيل لا الحصر-مجمع اللغة العربية بالقاهرة، والذي أسّسه الملك فؤاد الأول، وبدأ عمله سنة 1934، وضمّ حين تأسيسه أعلامًا من خير علماء العربية. (1)

وكان من جملة ما عالج المجمع قضية القياس في اللغة، فأصدر فيها قرارات سديدة يصحّ أن تعدّ بعثًا لحركة القياس بعد سبات طويل، وكان الغرض من تجويز القياس اللغوي زيادة الثروة اللغوية، وتطويعها لمطالب الحياة.

ومن جملة هاته القرارات: (2)

1/ قرار التضمين: (3) التضمين أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدّى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم.

ويرى مجمع اللغة أنه قياسي لا سماعي بشروط ثلاثة:

أ/ تحقق المناسبة بين الفعلين.

ب/ وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر يؤمن معها اللبس.

ج/ ملاءمة التضمين للذوق العربي.

ويوصي المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي.

ومن أمثلة التضمين في القرآن الكريم قوله تعالى:﴿ **وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ** ﴾حيث ضمّن "خلا " في الآية معنى "انتهى" فتعدّى بحرف الجر إلى.

---

(1) مظاهر التجديد لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص: 5.

(2) سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص: 120 وما بعدها

(3) ياسين أبو الهيجاء: مظاهر التجديد لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص: 17، وما بعدها.

2/ قرار التعريب: يجيز المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم.

3/ قرار المولّد: المولّد هو اللفظ الذي استعمله المولّدون على غرار استعمال العرب، وهو قسمان:

أ/ قسم جروا فيه على أقيسة العرب من مجاز واشتقاق ونحوهما كاصطلاحات العلوم والصناعات وغير ذلك، وحكمه أنه عربي سائف.

ب/ قسم خرجوا فيه عن أقيسة كلام العرب إمّا باستعمال لفظ أعجمي لم تعربه العرب، وإمّا بتحريف في اللفظ أو الدلالة لا يمكن معه التخريج على وجه صحيح، وإما بوضع اللفظ ارتجالا.

والمجمع لا يجيز النوعين الأخيرين في فصيح الكلام.

4-أمثلة من القياس:[1]

- **فِعالة:** يصاغ مصدر فِعالة للدلالة على الحرفة أو شبهها من أي باب من أبواب الثلاثي، مثل: نِجارة، بِقالة...

- **فَعَلان:** يقاس المصدر على وزن فعلان من الفعل اللازم إذا دل على تقلب أو اضطراب، مثل: خفقّان، سَيَلان...

- **فُعال:** يقاس المصدر فعال من الفعل اللازم للدلالة على المرض مثل: زُكام.

- **فعَلَ وفُعال:** بما أن الضرورة العلمية في وضع المصطلحات تقتضي استعمال صيغة «فَعل» للداء. يجوز اشتقاق فعال وفعل للدلالة على الداء، سواء أوردَ له فعل أم لم يرد.

- **افتعال:** لا مانع من أن تكون صيغة «الافتعال» مشتقة من العضو أساسية في معنى المطاوعة للإصابة بالالتهاب. وقد ورد قول الصرفيين: «افتعل للمطاوعة غالبا».

وقد جعلها المجمع قياسية فيما كانت فيه فاء الفعل أحد حروف قولهم: «ولنمد» ويرد في اللغة «فَعل» من العضو بمعنى أصابه، فيقال: كبده وعانَه ورأَسَه.

(1) ينظر: محمد خان: أصول النحو العربي، مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ط2012، ص: 87-95.

– **تَفاعل**: تتخذ صيغة تفاعل للدلالة على الاشتراك مع المساواة أو التماثل، لتؤدي معنى المصطلحات العلمية التي تتطلب هذا التعبير.

– **مَفْعَلة**: تصاغ قياسيا من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان، سواء أكانت من الحيوان أم من النبات أم من الجماد. ويجوز فيها التصحيح إذا كان في وسطها حرف علة كما في: مَتْوَتَة، ومَخْوَخَة، من التوت والخوخ. وإن كانت القاعدة هي الإعلال، فيقال في مثل توت وخوخ وتين: مَتَاتة ومَخاخة ومَتانة. ولكن ورد السماع بألفاظ كثيرة بالتصحيح لا بالإعلال مثل: مَثْوبة ومشْورَة ومصيدة ومقودة. واللجوء إلى الأصل أولى لأن الإعلال في هذا الباب غير مستحكم.

– **مِفْعَلة**: في قواعد اللغة صيغ للدلالة على «الفاعلية» إلى جانب اسم الفاعل، فهناك اسم الآلة وصيغ المبالغة والصفة المشبهة. وإذا عرض من المصطلحات ما لا تغنى فيه إحدى هذه الصيغ لمعنى الفاعلية، ورئي الصيغة «مفعلة» أدق في الدلالة عليه بخصوصه. فلا مانع من نظر المجمع في المصطلح المقترح بهذه الصيغة.

– **فَعَّالة**: يصح استعمال صيغة «فعّالة» اسما للآلة، مثل:" غسّالة، وثلّاجة.

– **فعَّال**: يصاغ فعّال قياسا للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء.

فإذا خفيف اللبس بين صانع الشيء وملازمه، كانت صيغة «فعَّال» للصانع، وكان النسب بالياء لغيره، فيقال: زَجَّاج لصانع الزجاج، وزَجَّاجي لبائعه ويصاغ «فعَّال» للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي.

زيادة الميم للمبالغة سماعية، كما يستظهر مما قاله البصريون، ولا بأس بزيادة الميم عند الضرورة لإفادة الضخامة أو السعة.

– **فَعَل**: كل فعل ثلاثي متعدٍّ دال على معالجة حسية، فمطاوعة القياس «انفعل» ما لم تكن فاء الفعل واوا أو لاما أو نونا أو ميما أو راءً، ويجمعها قولك «ولنمر» فالقياس فيه «افتعل».

– **فاعل**: الذي أريد به وصف مفعوله بأصل مصدره، يكون قياس مطاوعه: (تفاعل) كتباعد.

– **فَعْلَلَ**: وما ألحق به قياس المطاوعة منه على (تفعلل)، نحو دحرجته، فتدحرج، وجلببته فتجلبب.

– **اسْتَفْعل**: يَرَى المجمع أن صيغة «استفعل» قياسية لإفادة الطلب أو الصيرورة.

جمع التكسير: يرى المجمع أن الكلمة التي لم يسمع لها جمع في اللغة يختار لها صيغة جمع القلة الذي يطرد في وزنها، وإذا وُجِد لها صيغتان لجمع الكثرة، مع التساوي في القوة، اختيرا معا، وعند التفاوت في القوة يختار جمع واحد هو أقواها، ويكتفي بجمع واحد في المصطلحات العلمية أيا كان.

قياس جمع الاسم الثلاثي المجرد من تاء التأنيث:

– يجمع (فَعْل) الصحيح العين كلب وكعب على: أفعُل وفِعال أو فُعول.

– يجمع (فَعْل) المعتل العين، مثل عين، و(فِعْل) مثل جِسم و(فُعْل) مثل بُرْد على: أَفعال وفُعول.

– يجمع (فَعَل) كحَبل وأَسد على أفعال وفِعال.

– يجمع (فَعُل) كعضُد، وفَعِل ككَتِف، وفِعَل كعِنَب، وفِعِلٍ كإبِلٍ وفُعُل كعُنقٌ على أفعال مطلقا.

– يجمع فُعَل كَصُرد، على فِعْلان مطلقا.

قراءة الأعداد المركبة:

في قراءة الأعداد المركبة مع المائة يجوز الأمران على السواء، عطف الأقل على الأكثر نحو أحد ومائة، وعطف الأكثر على الأقل، نحو مائة وواحد، وإن كان الأرجح عطف الأقل على الأكثر، بالقراءة من اليمين إلى اليسار إتباعا لما ورد في كتب النحو.

قياس صوغ «فَعُول» للصفة المشبهة أو المبالغة:

الشائع من أقوال النحاة منع مجيء صيغة فعول من الفعل اللازم للمبالغة أو الصفة المشبهة بناء على أن أمثلة المبالغة إنما تجرد من المتعدي، وأن صيغ الصفة المشبهة ليس من القياس فيها صيغة «فَعول».

ونظرا لما استظهرته اللجنة من ورود أمثلة تزيد من المائة لفعول من الأفعال اللازمة: ترى اللجنة قياسية صوغ «فعول» عند الحاجة للدلالة على الصفة المشبهة، وقد تكون للمبالغة بحسب مقامات الكلام، وتش اللجنة في ذلك أيضا إلى ما سبق للجمع إقراره لقياسية صيغة «فَعول وفعيل وفعلة» للكثرة والمبالغة من الأفعال اللازمة أو المتعدية على السواء.

المحاضرة 9: العلل وأنواعها (الزجاجي والسيوطي)

1-مفهوم العلة:

أ/ لغة: العِلَّة: المرض، عَلَّ يَعِلُّ واعتلّ أي: مَرِضَ، فهو عليل، واعتلّ عليه بعلة واعتلّه إذا أعاقه عن أمر، والعلّة: الحدث يشغل صاحبه عن حاجته، كأنّ تلك العلّة صارت شغلًا ثانيًا منعه عن شغله الأوّل. (1)

ب/ اصطلاحا: تعرَّف العلة في أبسط صورها على أنها السبب الجالب للحكم النحوي.

والعلة من حيث هي ركن من أكان القياس: أحد أنواع الجامع بين المقيس والمقيس عليه، وهي السبب الذي تحقّق في المقيس عليه فأوجب له حكمًا، وتحقّق في المقيس أيضا فألحق به فأخذ حكمه. (2)

والعلة عند النحويين تعني "القرينة أو العلامة التي إذا وُجِدت في الكلام، أو في المقام تحقق الحكم بسببها"، مثل قول ابن السراج: "فما جاء من الأسماء على: أَفْعَلُ، أو يَفْعَلُ، أو تَفْعَلُ، وانضمّ إليه سبب من الأسباب لم ينصرف". فعلّة المنع من الصرف على هذا تعني مجموع الشروط التي يتحقّق الحكم بتوافرها.

وثمة تعليلات أخرى تختلف باختلاف الغاية من التعليل.

2-أنواع العلل:

للعلة بحسب نوعها تقسيمات عديدة، يسهم تحليلها في توضيح أشكال العلل النحوية ومقوماتها.

والعلة النحوية من حيث مضمونها تقسم إلى قسمين رئيسين:

ففي التقسيم الأول: تقسّم العلّة إلى ثلاثة أقسام: علّة تعليمية وعلّة قياسية وعلّة جدلية،

وفي التقسيم الثاني: تقسّم إلى: علّة بسيطة وعلّة مركبة. (3)

---

(1) ابن منظور: لسان العرب، 11/ 472، مادة (ع ل ل).

(2) علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص:108.

(3) السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص:104

وأمّا العلّة من حيث مضمونها الخارجي-أي من حيث الصور التي استعملت فيها والأشكال التي سيقت بها-فهي كثيرة، ذُكر منها أربعة وعشرون نوعًا. (1)

2-أقسام العلل عند الزجاجي:

قسّم الزجاجيّ العلل إلى ثلاثة أنواع، هذا تفصيلها: (2)

* **العلة التّعليمية**: وتسمى كذلك بـ"العلة الأولى"، فهي علة تقف عند الواقع لا تتجاوزه، وهي مستنبطة من استقراء كلام العرب، ويمكن أن يقال عنها: إنها علامة تلاحظها الدراسة الوصفية لظواهر اللغة كتعليل رفع الفاعل بأنه فاعل، ونصب المفعول بأنه مفعول به.

وعرّفها الزجاجي بقوله:" فأما التعليمية فهي التي يتوصّل بها إلى تعلّم كلام العرب؛ لأنّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظًا، وإنما سمعنا بعضًا منه فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنّا لما سمعنا: قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا: ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل...فمن هذا النوع من قولنا: إنَّ زيدًا قائم، إن قيل: بِمَ نصبت زيدًا؟ قلنا: بإن؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لأنّا كذلك علمناه وتعلمناه...فهذا وما أشبهه من نوع التعليم وبه ضبط كلام العرب". (3)

* **العلة القياسية**: وتسمى بـ"العلة الثانية"، وهي التي تأتي سؤالا عن سبب وقوع العلة الأولى، فإذا تجاوز النحوي العلة الأولى في التماس الأسباب صار في العلة الثانية، كأن يسأل: لماذا رُفِع الفاعل، ونُصِب المفعول؟ ثم يكون الجواب: أنه كان للفرق بينهما، حتى يتبيّن المعنى في مثل: ضربَ زيدٌ عمرًا، وضرب عمرًا زيدٌ.

وقال عنها الزجاجي:" وأما العلة القياسية فأن يقال –لمن قال نصبت زيدًا بإنّ-: ولِمَ وجب أن تنصب "إنَّ" الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول،

(1) السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص: 98.
(2) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط1979، ص: 64، 65.
(3) مص. ن، ص: 64.

فحملت عليه وأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول لفظًا والمرفوع بها مشبَّه بالفاعل لفظًا، فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله".[1]

* **العلة الجدلية**: وتسمى بالعلة الثالثة، وهي التي تأتي سؤالا عن سبب وقوع العلة الثانية، فيسأل: إذا كان الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوبًا للفرق بينهما، فلماذا لم يحصل العكس فينصب الفاعل ويرفع المفعول؟، ثم يهتدي إلى علة رفع الأول وعلة نصب الثاني؛ وهي أن الفتح خفيف، والضم ثقيل، والمفاعيل أكثر عددا من الفاعل، ومن أجل ذلك نصبوا الكثير، ورفعوا القليل، ليقلّ في كلامهم ما يستثقلونه، ويكثر ما يستخفونه. فهذه التعليلات تعدّ تعليلات جدلية.

وعلّق عليها الزجاجي بقوله: "وأمّا العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب "إنّ" بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أيّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأيّ الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم بالمستقبلية أم الحادثة في الحال؟ ...ولأيّ شيء عدلتم بها إلى ما قدّم مفعوله عن فاعله؟ وهلّا شبهتموها بما قُدِّم فاعله على مفعوله لأنه الأصل وذاك فرع عنه...وكل شيء اعتلّ به المسؤول جوابًا عن هذه السائل فهو داخل في الجدل والنظر".[2]

3-أقسام العلل عند السيوطي(911هـ):

أورد السيوطي تصنيفًا للعلل نسبها إلى الدينوري، وشرحها ابن مكتوم، وعدّ منها أربعة وعشرين نوعًا، هذا بيانها، مع التمثيل: وشرح ذلك التاج ابن مكتوم في "تذكرته"، وجاء تفصيل العلل، مع شرحها على النحو الآتي:[3]

[1] **علّة سماع مثل قولهم**: السماع أصل علم النحو، وعليه مداره، وممّا يعلّل وقوعه بالسماع قولهم: (امرأة ثدياء)، ولا يقال: (رجل أثدى)، ليس لذلك علّة سوى السماع.

(1) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص: 64.
(2) مص. ن، ص:65.
(3) ينظر: السيوطي: الاقتراح في 98-100.

[2] **وعلّة تشبيه مثل:** وهي على هذا أحد أركان القياس، حيث يأخذ أحد الشيئين حكم الآخر لضرب من الشبه بينهما، والتشبيه يكون في اللفظ، أو في المعنى، أو فيهما معًا، كقول: أعرب الفعل المضارع لشبهه الأسماء، وإنما شابهها من جانب اللفظ قيل لتوالي حركاته وسكناته كما تتوال حركات وسكنات اسم الفاعل نحو: يَضْرِبُ تتوالى حركاته على نحو: ضَارِبٌ، وكذلك قبوله النواصب والجوازم والنواصب كما تقبل الأسماء النواسخ وحروف الجر، وأمّا الشبه في المعنى، فقل لتخصص الفعل بعد شيوعه كما يتخصص بالتعريف بعد شيوعه نكرة.، وذلك إذا قلت؟: يدخل: دلّ على مطلق الاستقبال، فإذا أدخلت عليه السين تخصص للمستقبل القريب، وسوف للمستقبل البعيد، وأمّا الاسم فحال كونه نكرة يدلّ على العموم، نحو: رجلٌ، وأمّا مع دخول ال التعريف عليه بلفظ الرجل يتخصص معناه بواحد بعينه.

[3] **وعلّة استغناء:** كاستغنائهم (بترك) عن (وَدَعَ)، ذلك أن العرب لا تستعمل الماضي من " يَدَع، ويَذَرُ، وهما: وَدَعَ، و: وَذَرَ، وعلّة ذلك استغناؤها بالفعل "ترك" عنهما لما كان في معناهما.

[4] **وعلّة استثقال:** كاستثقالهم الواو في (يعد)، لوقوعها بين ياء وكسرة؛ ذلك أن الأصل فيه "يَوْعِدُ" فحذفت الواو تخفيفًا، لئلا يثقل نطقها على اللسان، لأن الواو ثقيلة لوقوعها بين ياء وكسرة العين، فكأنها بين كسرتين، إحداهما الكسرة الملفوظة بعد الواو والثانية الياء.[1]

[5] **وعلّة فرق:** وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل، ونصب المفعول، قيل: إنما فُعِل ذلك للفرق بينهما لئلا يلتبسا، ومثله ما قيل في تعليل فتح نون الجمع نحو: مسلمونَ، وكسر نون المثنى نحو" مسلمانِ، إذ جاءت الأولى مفتوحة والثانية مكسورة لفرق بينهما.

[6] **وعلّة توكيد** مثل: إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه نحو: اجتهِدَنْ بنون التوكيد الخفيفة، واجتهدنَّ بنون التوكيد الثقيلة.

[7] **وعلّة تعويض** مثل: تعويضهم الميم في (اللَّهُمَ) من حرف النداء، يقدّر الأصل: يا الله، قيل: فلمّا حذف حرف النداء عُوِّض عنه بالميم آخر لفظ الجلالة فجاء: "اللَّهُمَ ".

(1) ينظر: محمود يوسف فجال: الإصباح في شرح الاقتراح، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، 1989، ص: 230.

[8] **وعلّة نظير** مثل: كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم نحو قوله تعالى:﴿ **قُمِ اللَّيْلَ** ﴾حملًا على الجرّ إذ هو نظيره، فتحركت الميم من "قم" بالكسر وهي ساكنة لالتقائهما بسكون ال التعريف، وحمل الجر على الجزم؛ لأن الكسر في الاسم نظير الجزم في الفعل.(1)

[9] **وعلّة نقيض** مثل: نصبهم النكرة: بـ (لا) حملا على نقيضها (إنّ)؛ " فإن لا تأكيد للنفي، وإنّ تأكيد للإثبات، وهما متناقضتان، فحملت لا في العمل على نقيضتها إنّ.

[10] **وعلّة حمل على المعنى** مثل:﴿**"فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ** ﴾[البقرة: 275] ذَكَّرَ فعل الموعظة وهي مؤنثة حملا لها على المعنى وهو الوعظ.

[11] **وعلّة مشاكلة** مثل قوله:﴿ **سَلَاسِلاً وَأَغْلَالاً** ﴾[الانسان: 4]، ذلك أن الأصل في لفظ سلاسلًا أن يجيء بغير تنوين لأنه ممنوع من الصرف، وعلة منعه أنه من صيغ منتهى الجموع، فلمّا قرئ بالتنوين علّل ذلك بأنه ليشاكل أي يشابه لفظ أغلالًا بعده.

[12] **وعلّة معادلة**: "أي مقابلة، كتنوين جمع المؤنث السالم في مقابلة النون في جمع المذكر السالم، فتنوين مسماتٍ جعلوه مقابلة للنون في مسلمين".(2) ومثل: جرّهم مالا ينصرف بالفتح حملا على النصب، ثم عادلوا بين النصب والجر، فحملوا النصب على الجرّ في جمع المؤنث السالم.

[13] **وعلّة مجاورة** مثل: الجر بالمجاورة في قولهم: (جحرُ ضبٍ خربٍ)، وضم لام (اللّه) في (الحمدُ لُلّهِ) لمجاورتها الدال، فـ"خربٍ" في القياس صفة للجحر وكان حقّها والرفع، ولكن العرب نطقت بها مجرورة، وعلّة ذلك حسب أكثر النحويين مجاورتها للفظ ضبٍّ المجرور. وأمّا قراءة:﴿ **الحمدُ لُلَّهِ** ﴾ فالقياس أن تكون اللام مجرورة وكذلك قرئت في المشهور، وإنما ضمت لمجاورتها الكسرة التي قبلها في دال الحمد.

وهذا يحيلنا على أن المجاورة قد تنشأ عن تأثير اللاحق في السابق، أو السابق في اللاحق.

---

(1) ينظر: محمود يوسف فجال: الإصباح في شرح الاقتراح، ص: 230.

(2) مر. ن، ص. ن.

[14] **وعلّة وجوب**: وذلك تعليلهم لرفع الفاعل ونحوه، وكوجوب قلب حرف العلة ألفًا إذا تحرّك وانفتح ما قبله في مثل: قَوَلَ: قال، ومَيَلَ: مال.

[15] **وعلّة جواز**: كإلحاق علامة التأنيث وهي التاء المفتوحة لفعل فاعله ظاهر، مجازي التأنيث مثل: أورقتِ الشجر، ويجوز التذكير، فيقال: أورق الشجر.[1]

[16] **وعلّة تغليب**: مثل:﴿ **وَكَانَتْ مِنَ القَانِتِينَ** ﴾[التحريم 12] إذ قال: قانتين، ولم يقل: قانتات لتغليب المذكر على المؤنث فأدرجها فيه، وكقول: الأبوان للأب والأم لاختلاف اللفظين وتغليبًا للأبوة.[2]

[17] **وعلّة اختصار** مثل: باب الترخيم "وَلَمْ يَكُ" [النحل: 120] فحذف النون من "يكن" لعلة اختصار.

[18] **وعلّة تخفيف**: كالإدغام؛ ذلك أن النطق بالمتماثلين متتالين يستثقل على اللسان فيدغمان للتخفيف، نحو: رَدَدَ: ردَّ.

[19] **وعلّة أصل**: كاستحوذ، من قوله تعالى:﴿ **اِسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمْ الشَّيْطَانُ**﴾ فإنما قيل: استحوذ، مع تصحيح حرف العلة بوجود موجب الإعلال بأن ذلك هو الأصل في الحرف.

[20] **وعلّة أولى** كقولهم: إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول.

[21] **وعلّة دلالة حال**: كقول المستهل: (الهلالُ)؛ أي: هذا الهلال، فحذف لدلالة الحال عليه.

[22] **وعلّة إشعار**: كقولهم في جمع (موسى: مُوسَوْن)، بفتح ما قبل الواو إشعارا بأن المحذوف ألف. والقياس أن يجمع على "مُوسَيُون"، فلما تحرك حرف العلة الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا، فصارت بلفظ "مُوسَوْن"، ولالتقاء ساكنين حذفت الألف.

[23] **وعلّة تضاد** مثل: قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها: متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو بضميره، لم تُلْغَ؛ لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد.

---

(1) ينظر: محمود يوسف فجال: الإصباح في شرح الاقتراح، ص: 229.

(2) ينظر: مر. ن، ص. ن.

[24] **قال ابن مكتوم**: وأما علّة التحليل: فقد اعتاص عليَّ شرحها وفكرت فيها أيامًا فلم يظهر لي فيها شيء.

هذا، وقد أورد السيوطي مسائل كثيرة متعلقة بالعلة من مثل: في العلل الموجبة وغيرها، والعلة البسيطة والمركّبة، ووفي شرط العلة الموجبة للحكم في المقيس عليه، والخلاف في التعليل بالعلة القاصرة، والتعليل بعلّتين، وتعليل حكمين بعلّ واحدة، وفي دور العلة، وفي تعارض العلل، والتعليل بالأمور العدمية، وختم بمسألة: في استنباط علل النحو، وأضرب هذه العلل، ولم نرَ التطويل بالتفصيل فيها كلّها لأنها ممّا لا يقوى عقل الطالب على استيعابه.

المحاضرة 10: مسالك العلّة

أولا: مفهوم مسلك العلة:

أ/ لغة: المسْلَك لغة: مفرد، جمع مَسَالك، وهو، يقال: سَلَكَ بـ، وسلك في: تصرّف "كان مسلكه غريبًا"، والمسلك: الطريق، يقال من ذاك: سلكنا مسلكا لم يسلكه أحد من قبل، ومسالك الجبال، وهذا مسلك وعر.(1)

ب/اصطلاحًا:

يحيل مصطلح "مسلك العلة" عند النحاة على: "الطريق الذي اتّخذته العلة الجزئية حتى دلّت على صحّة ما سيقت لتبريره وإساغته".(2)

ودراسة مسالك العلة توقفنا على الظروف التي أوحت إلى النحاة القول بالأنواع المختلفة من العلل.

ثانيا: مسالك العلة:

تنتج العلّة عند النحاة من أحد المسالك الآتية: (3)

1-الإجماع: بأن يجمع أهل العربية على أن علّة هذا الحكم كذا، كإجماعهم على أن علّة تقدير الحركات في المقصور هي التعذر، وفي المنقوص هي الاستثقال.

2-النص: بأن ينصّ العربي على العلة، من ذلك ما يروى من سماع أبي عمرو بن العلاء أعرابيا يقول: "فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها" فقال له: "أتقول: جاءته كتابي؟" فقال: "نعم، أليس بصحيفة". ففي هذا تعليل لسبب تأنيث الفعل حاء مع المذكر الكتاب على أنه بمعنى الصحيفة، وهذه العلة جاءت نصًّا من أعرابي، ولا جدال في المسألة طالما أن اللغة تؤخذ من أفواه الأعراب الأقحاح.

3-الإيماء: أي الإشارة إلى العلة بما يفيدها، مع عدم التصريح، ومنها ما روي أن قومًا أتوا النبي (ص) فقال لهم: "من أنتم" فقالوا: "نحن بنو غَيّان"، فقال: "بل أنتم بنو رشدان"، ويعقب ابن جني على

(1) ينظر: أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، ص: 1098، مادة (س ل ك).
(2) علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص: 198.
(3) ينظر: السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص: 113-120

ذلك بقوله: «فهل هذا إلا كقول أهل الصناعة: إن الألف والنون زائدتان [أي: غيّان من الغيّ]، وإن كان النبي (ص) لم يتفوه بذلك، غير أن اشتقاقه إيّاه من الغيّ بمنزلة قولنا: إن الألف والنون زائدتان، وهذا واضح".

4-السبر والتقسيم: بأن تُذكر الوجوه المحتملة ثم تسبر، أي يختبر منها ما يصلح وينفي ما عداه.

5-المناسبة: وتسمى الإخالة أيضا؛ لأن بها يُخال –أي يظن-أن الوصف علة، ويسمى قياسها "قياس علة"، ويلحق فيها الفرع بالأصل بالعلة التي عُلّق عليها الحكم في الأصل، من ذلك حمل نائب الفاعل على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد.

6-الشبه: وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي عُلّق عليها الحكم في الأصل. مثل حمل إعراب الفعل المضارع على الاسم لضرب من الشبه في اللفظ والمعنى.

7-الطّرد: هو وجود الحكم في جميع المواضع مع فقدان الإخالة والمناسبة في العلة.

8-إلغاء الفارق: وهو بيان أن الفرع لم يخالف الأصل إلا فيما لا يؤثر، فيلزم اشتراكهما.

مثاله: قياس الظرف على المجرور في مواقع كثيرة بجامع ألّا فارق بينهما؛ فإنهما يستويان في جميع الأحكام.[1]

(1) السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص: 120

المحاضرة 11: التعليل النحوي بين اللغويين واللسانيين 1.[1]

تمهيد:

يعدّ التعليل مبدأً أصيلًا من مبادئ الفكر الإنساني، فمن طبيعة العق البشري البحث عن السبب الكامن خلف الظاهرة؛ لأنه من المسلم به أن لكل مسبّب سبب، ولكل معلول علة.

ولما كان النحو العربي من أهم نتاج الفكر العربي كان ارتباط التعليل به أشبه بالضرورة؛ لأنه علم عقلي، فسلطة العقل عليه، ونزعته في تقصي الأسباب ثابتتان، وكذا طبيعة النحو الاجتهادية من حيث كونه قائما على ركيزتين أساسيتين هما: الوصف، والتفسير،[2] ثم ما استقر في أذهان النحاة من اتّصاف واضع اللغة بالحكمة، فسعوا للبحث عن أسرارها.

وبهذا ارتبط التقعيد النحوي منذ ظهوره، وفي أبسط صوره بمبدأ التعليل، حتى قيل عن "عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي" بأنه «أول من بعج النحو، ومدّ القياس، والعلل».[3]وإن كان التعليل عنده اتخذ صورا بسيطة قد لا تعدو اتخاذ القاعدة التي جرّدها باستقرائه الناقص علّة للحكم النحوي الذي يصدره على كلام الخاصة، أو التأويل، والتماس التخريج لما يأتي مخالفا للكلام المطّرد. [4]

وتطوّر التعليل في النحو العربي بتطوّر علم النحو ذاته، وكذا تطوّر العلوم العربية، وأثرها فيه خاصة: علم الكلام، والفقه، والفلسفة.[5]

وسنسعى في هذا المقام التفصيل في عناصر رئيسة، من مثل مفهوم التعليل، ومراحل تطوّره، وموقف القدامى منه.

---

(1) يتوزع هذا الدرس بحسب المقرر على جزئين، والظاهر أنه يحيل على موقف المحدثين من اللغويين واللسانين من التعليل، ولما كان المقرر يفتقر لدرس يؤرخ للتعليل قديمًا، ارتأيت أن أجعل شطره هذا في تتبع مراحل تطور التعليل النحوي، وكذا مواقف القدامى منه.

(2) ينظر: حسن خميس الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي: بين القدماء، والمحدثين، دار الشروق، عمّان، الأردن، ط1، 2000، ص: 99

(3) ابن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، 14/1.

(4) مر. س، ص: 37، 38.

(5) ينظر: تفصيل القول في هذه المسألة ضمن: تقويم الفكر النحوي، علي أبو المكارم، ص: 134، وما بعدها. وكذا أهم العلوم المؤثرة في الفكر النحوي، وآثارها فيه ضمن: مر. ن، ص: 241، وما بعدها

أولا: مفهوم التعليل.

1-لغة:

التعليل مصدر قياسيّ على وزن "تفعيل"، وفعله "عَلَّل"، ومن معانيه في اللغة: السقي بعد السقي، وجني الثمرة مرة بعد أخرى.

والعِلّة بالكسر: المرض، والحدث يشغل صاحبه عن حاجته كأنّ تلك العلة صارت شغلًا ثانيًا منعه من شغله الأول. (1)

وتحيل مادة (علل) عمومًا على الطروء والتّجدد.

2-اصطلاحًا:

التعليل في عمومه يعني بيان علّة الشيء، وتقرير ثبوت المؤثِّر لثبوت الأثر.

وما ينبغي التنبيه عليه هو التمييز بين نوعين من التعليل: التعليل اللغوي، والتعليل النحوي.

*فأما التعليل اللغوي: فهو ما يأتي لتفسير ظواهر منشؤها من اللغة ذاتها، وتسمى علله بالعلل الاستعمالية، فلا يكون للنحوي دخلٌ فيه، بقدر ما يكون عمله تفسيرا لقوانين اللغة ذاتها؛ فهي علل ترتبط بالحس اللغوي، بعيدة عن الافتراض العقلي، تطّرد في كلام العرب، وتنساق على قانون لغتهم.

والعلل الاستعمالية: هي مجموع العلل التي تُردّ إلى استعمال الجماعة اللغوية للغة وكيفية نطقها لأصواتها، وإلى مجموع القواعد التي تحكم هذا النطق، وذاك الاستعمال، ومنها تعليل ظواهر القلب والإعلال والإبدال والإدغام وكسر أحد الساكنين عند التقائهما، وعلة التخفيف والاستثقال، والمشاكلة والمجاورة، وما إلى ذلك من العلل.

*وأما التعليل النحوي: فهو ما يأتي لبيان علة الحكم النحوي، أي إنه من اجتهادات النحاة، ومن تقديرهم، وهو في أكثر صوره تعليل عقلي.

ثانيًا: مراحل تطور التعليل النحوي:

(1) ابن منظور: لسان العرب، 11/ 472، مادة (ع ل ل).

مرّ التّعليل النّحوي بأربع مراحل، لكل مرحلة ملامحها المميزة التي تحدّد الامتداد الزّمني لها. وهذه المراحل هي: [1]

*المرحلة الأولى: مرحلة النّشوء والتّكوين

* المرحلة الثّانية: مرحلة النّمو والارتقاء.

* المرحلة الثّالثة: مرحلة النّضج والازدهار.

* المرحلة الرّابعة: مرحلة المراجعة والاستقرار.

1/ مرحلة النّشوء والتّكوين

تعود إرهاصات التّعليل الأولى إلى روايات وضع النّحو العربي التي تشير إلى إدراك واضع النّحو – أيًّا كان – خطر الانحراف عن سَنَن العرب في كلامها، وضرورة استنباط قوانين مطّردة، يقيس النّاس عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه بالأشباه.

وتتّصل البداية الحقيقية للتعليل بـ "عبد الله بن اسحاق الحضرمي"(117هـ)، فقد قيل عنه إنّه: "أوّل من بعج النّحو ومدّ القياس وشرح العلل." وتنتهي هذه المرحلة بظهور الخليل بن أحمد الفراهيدي مُفْتَتِحًا بذلك مرحلة النّمو والارتقاء.

وارتبطت نشأة التّعليل بنشأة النّحو ذاته، فولّد إحساسًا فنيًّا يرفض بعض الاستعمالات النّحوية، ثمّ أصبح تعبيرًا اصطلاحيا يفسّر ذلك الرّفض بالقاعدة النّحوية.

2/ مرحلة النّمو والارتقاء:

تتمثل هذه المرحلة بما وصل إلينا من آثار نحوية من عهد الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ)، حتى نهاية القرن الثّالث الهجري. ومن أسماء النّحويين البارزة في هذه المرحلة: سيبويه، والمبرّد، وابن كيسان.

(1) ينظر تفصيلها عند: حسن خميس الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص: 257-265.

واتّضح في هاته المرحلة أنّ القاعدة النّحوية كانت العلة الأولى في النّحو كتعليل رفع "زيد" في قول "زيد عربي" بأنّه مبتدأ. كما اتّضح أنّ النّحاة مثل الخليل وسيبويه والمبرد اتّخذوا من اشتراك عدّة أبواب نحوية في حكم نحوي واحد علة في إثبات صحة الحكم النّحوي كتعليل رفع المبتدأ برفع الفاعل.

وبرز في هذه المرحلة أيضًا الاعتداد بدلالة الحال وسياق الكلام في تعليل بعض الظّواهر النّحوية كالحذف مثلًا.

3/ مرحلة النّضوج والازدهار:

ويؤرخ لها من القرن الرّابع الهجري حتى إطلالة القرن السّابع الهجري؛ حيث بدأت تظهر منذ القرن الرابع الهجري مُحاولات لوضع أُطر منهجية نظرية لجوانب من نظرية النّحو العربي، بالاعتماد على استقراء مادة النّحو العربي بأبوابه وأحكامه ومسائله وجزئياته في الكتب الأولى، لاسيما كتاب "سيبويه" للانتقال بالنّظرية النّحوية من مرحلة الأعراف غير المكتوبة إلى مرحلة البنود المكتوبة شبه القانونية التي يترسّمها النّحاة في درسهم النّحوي.

فالنّضج في هذه المرحلة نقلة منهجية نحو التّنظير، ينتهي بخفوته عند مجمل النّحاة مع إطلالة القرن السّابع الهجري.

ومن أبرز نحويي هذه المرحلة الذين عُنوا بالتّعليل: ابن السّراج (316هـ)، والزّجاجي (337هـ) صاحب كتاب "العلل في النّحو"، والسّيرافي (368هـ)، والرّماني (384هـ)، وابن جني (392هـ)، وعبد القاهر الجرجاني (له مصنف العوامل المئة)، والدينوري (490هـ)، وابن الأنباري (577هـ) وغيرهم كثر.

وأهم ما يميّز هذه المرحلة أمران:

الأوّل: تحوّل اعتماد القياس الشّكلي على اتّحاد الحكم النّحوي-وإن اختلفت العلل أو تناقضت عند الرّماني-إلى الاعتماد على اتّحاد العلة والحكم في القياس الشّكلي في النّحو عند ابن الأنباري والعكبري (616هـ).

الثّاني: ظهور كتب نحوية خاصة بالتّعليل كـ "علل النّحو" لابن الورّاق، واللّباب في علل البناء والإعراب للعكبري (616هـ) تُعنى بصياغة أحكام النّحو وفق العلل، فغايتها تبيين علل النّحو لتكون هذه العلل وسيلة لتثبيت الحكم النّحوي.

ورافق ازدهار التّعليل في هذه المرحلة بروز اتّجاه معارض للتّزيّد في التّعليل النّحوي في الأندلس رغبة في تيسير النّحو التّعليمي بالتّخفيف من العلل التي تنتمي إلى نظرية النّحو، لا النّحو بأحكامه التّطبيقية، وبالتقليل من شيوع المصطلحات الفلسفية المنطقية في الدّرس النّحوي كما هو عند ابن الطّراوة (528هـ)، والسّهيلي (581هـ)، أو خدمة للمذهب الدّيني كما عند ابن مضاء القرطبي (592هـ) الذي دعا إلى نحو ظاهري –كمذهبه الفقهي–فهو يَنْفُر من كل حكم نحوي لا يفيد نطقًا ومن القياس الشّكلي، والتّعليل النّظري، وتقدير مالا يوجد في ظاهر الكلام. [1]

4/ مرحلة المراجعة والاستقرار:

منذ القرن السّابع الهجري تقريبا أصبحت كتب النّحو في غالبها تسعى إلى جمع المستطاع من علل النّحو ومناقشتها ومراجعتها والتّرجيح بينها، أو استنباط علل جديدة، فاتّسمت هذه المرحلة بكثرة العلل، لاسيما علل نظرية النّحو، مع ظهور الخلاف في المصطلحات والألفاظ فجاءت بعض الكتب المتأخرة مثل "التّصريح على التّوضيح" لخالد الأزهري (909 هـ)، و"حاشية الخضري على شرح ابن عقيل" خليطًا من أحكام النّحو وعلله ومصطلحاته وخلافاته، بل إنّ أحكام النّحو تتضاءل أمام العلل والخلافات.

وتغلغلت المصطلحات الفلسفية في أعمال بعض النّحويين مثل ما جاء في كتاب "الإرشاد إلى علم الإعراب" للكيشي (625هـ) الذي عوّل فيه على مصطلحات الفلسفة والمنطق بخاصة في التّعليل.

وازدادت في هاته المرحلة الشّكوى من صعوبة النّحو، وظهرت محاولات لتيسيره وإصلاحه بتأليف المتون التي تنأى عن الخوض في علل النّحو.

ثالثًا: موقف القدامى من التّعليل النّحوي:

(1) ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، ص: 130، وما بعدها.

جمهور النّحويين القدامى عمومًا على تعدّد مذاهبهم وتوالي أزمانهم يأخذون بعلل النّحو، ويرتضون أكثرها، بل وجد من المتأخرين من توسّع في العلل، وأضاف على مسالكها ما لم يذكر عند المتقدمين، ويذكر في هذا الصدد السهيلي الأندلسي؛ إذ يذهب أحد الدارسين إلى أن السهيلي "أولى اهتماما كبيرًا للعل، ولم يقتصر على الثوالث، بل واصل تساؤلاته التعليلية إلى أن وصلت إلى السوادس، وفي جهده الفكري لابتكار علل لهذه التساؤلات، قام بتوسيع مجال مسالك العلّة حتى بلغ بها إلى تسعة".[1]

كما انبرى بعض النّحاة مثل القاضي الفرخان (548 هـ) والتاج الإسفراييني (684هـ) يدافعون عن النّحو وعلله بحجة أنّها تحتاج تبصّرا في كلام العرب، وآراء النّحاة لإدراكها.

وفي مقابل أخذ أكثر النحويين بالعلل، حفظ لنا تاريخ النحو أسماء ثلّة من النحويين الذين عارضوا كثرة التعليلات، واعتبروها حشوًا لا طائل منه، وظهر ذلك بصفة ملحوظة عند المتأخرين من نحاة الأندلس، وفي مقدّمتهم: ابن مضاء القرطبي (592هـ) –متأثرًا بمذهبه الظاهري في الفقه–الذي أنكر بخاصة العلل الثواني والثوالث، ودعا إلى إلغائها في مؤلفه "الرد على النحاة".

كما اشتهر عن أكثر نحاة القرن السابع للهجرة الأندلسيين نفورهم بدورهم من العلل الثواني والثوالث، واكتفوا بالعلل الأوّل التي لابدّ للمتعلّم منها، وكان يدفعهم إلى ذلك أسباب منها:[2]

- ✓ محاولته خلق شخصية مستقلة للنحو بالأندلس مماثلة شخصيته المستقلة في المشرق، ولذلك طبقوا بعض ما نادى به ابن مضاء القرطبي، ومنها العلل.
- ✓ تأثرهم بالمذهب الظاهري في الفقه الذي ساد بلاد الأندلس وقتهم.
- ✓ محاولتهم تيسير النحو العربي، وتهذيبيه، بحذف الأدلة والتعليلات الكثيرة منه، ليكون في متناول طالبيه.

(1) محمد المختار ولد ابّاه: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2008، ص: 251.

(2) ينظر: عبد القادر رحيم الهيتي: خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1993، ص: 198.

ولعل أشهر هؤلاء الأعلام الأندلسيين ممن رفضوا التعليل ثلاثة: ابن خروف (609هـ)، فقد كان إن اضطر إلى إيراد بعض العلل، ذكرها، ثم ختم الحيث بما ينبئ عن موقفه منه، من ذلك قوله –بعد أن أورد مناقشة بين الفارسي والزجاجي في أحد المسائل–:"...إن ذلك جعجعة، ولا طحن...".[1]

ومثله ابن الضائع (680هـ) والذي كان بدوره لا يعتدّ بالعلل حينما تكون سببًا في خلافات لا تجدي، وتقديرات لا تفيد، وحينما ينتج عن تلك العلل مسائل فرضية تدخل المتعلم في متاهات وتعقيدات لا حاجة له بها، وإن عرضت له أوردها مثل سالفه، وعقّب عليها بما يدل على رفضها، يقول–بعد أن أورد مسألة بين سيبويه والخليل فيها تعليلات كثيرة–:"...وهذا هذيان من القول ...، فلا شكّ أن جميع الواضعين للغة من أوّلهم إلى آخرهم لو عرض عليهم ذلك الهذيان لاستحمقوا القائل بها".[2]

ويأتي أبو حيّان الأندلسي (745هـ) بعد شيخه ابن الضائع ليصرّح في غير موضع من مؤلفاته نفوره من كثرة التعليلات، وإن كان يعتبرها في مواضع ممّا دعت إليها الصناعة النحوية، وقد جاء موقفه هذا متأثرا بالمذهب الظاهري الذي كان يتبعه في بلاد الأندلس، وإن كان قد تركه حين ارتحاله إلى بلاد المشرق، ولكن يظهر أنه علق في فكره، ولم يتخلص من كل آثاره، وقد أشاد بموقف سالفه ابن مضاء في المسألة، يقول:" لقد اطّلعت على جملة من الألسن كلسان الترك ولسان الفرس ولسان الحبش، وصنّفت فيها كتبًا في لغتها ونحوها وتصريفها، واستفدت منها غرائب، وعلمت باستقرائها أن الأحكام التي اشتملت عليها لا تحتاج إلى تعليل أصلًا، وأن كل تركيب كلّيّ يحتاج فيه إلى نص سماع، وأنها لا يدخلها شيء من الأقيسة، وإنما يقال من ذلك ما قاله أهل ذلك اللسان.

(1) ينظر: عبد القادر رحيم الهيتي: خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، ص: 190.
(2) ينظر: مر. ن، ص: 192.

ولم أرّ أحدًا من المتقدمين نبّه على اطّراح هذه التعليل إلّا القاضي أبي جعفر أحمد بن مضاء صاحب كتاب (المشرق في النحو) فإنه طعن على المعللين بالعلل السخيفة، وردّ عليهم ما شحنوا به كتبهم من ذلك". [1]

وفي رفضه الصريح للعلل يقول:" والنحويون مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكامًا نحوية مستندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع، وكثيرًا ما نطالع أوراقًا في تعليل الحكم الواحد، ومعارضات ومناقشات، وردّ بعضهم على بعض في ذلك، وتنقيحات على زعمهم في الحدود، خصوصًا ما صنعه متأخرو المشارقة على مقدمة ابن الحاجب، فنسأم من ذلك، ولا يحصل في أيدينا شيء من العلم".[2]

وعلى العموم، فليس لنا الحكم على هؤلاء الرافضين للعلل، ولا أولئك الآخذين بها من مجرّد هوًى، أو رأي، بل المسألة أكبر من أن يحكم لهذا أو ذاك؛ فلوضع العلل حكمة ابتغاها الأولون، وتطاول فيها المتأخرون، وليكن قبوله على الأقل من جهة أن تتبع التطور التاريخي للعلة يسهم في إجلاء أسس التفكير النحوي العربي، ومرجعياته التي أسهمت في تحوّله من صورته الأولى إلى ما آلت إليه في دراسات المتأخرين.

(1) أبو حيّان الأندلسي: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تح: سيدني جلازر، أضواء السلف، (د. ب)، ط2009، ص: 230، 231.

(2) مص. ن، ص: 231.

المحاضرة 12: التعليل النحوي بين اللغويين والنحويين 2

أولا: موقف اللسانيين الغربيين من التعليل:

نشأ النحو الأوروبي التقليدي في كنف مباحث الفلسفة اليونانية، ومن ثمة فقد اصطبغ بصبغتها العقلية من حيث اعتدادها بالعلة، ويدل على ذلك أن أرسطو يعتبر قانون العليّة من المقدمات الأوّلية بإطلاق، وقد عالج العليّة على اعتبار أنها قانون عقلي منطقي تستند إليه أبحاث المنطق جميعا.[1]

وقد جاء تقسيم العلة عنده على أربعة أقسام:[2]

*العلّة المادية، أو الماهية: التي يتكون منها المدلول، والتي يجاب بها عن "ما هو الشيء؟".

*العلّة الفعّالة، أو الفاعلية: التي يجاب بها عن "من فعل الشيء؟"، وهاتان العلتان الأوليان يتحقق بهما الشيء ووجوده.

*العلة الشكلية، أو الصورية: تبيّن طبيعة الشيء، وصفاته

*العلة الغائية: تبيّن غاية الشيء وهدفه، والعلتان الأخيرتان تشرحان عمومًا خواصّ الأشياء.

1-موقف اللسانيات البنوية من التعليل:

استمرّ النحو الأوروبي لصيقًا بطابعه العقلي، حتى ظهور اللسانيات البنويّة الحديثة، التي دعا فيها رائدها "دي سوسير" إلى تجاوز الطابع العقلي باعتباره غير ملموس، والاكتفاء بدراسة الظاهر من اللغة دراسة وصفية تهتم بالكيف، لا بالغاية.

ومن ثمة كان البنويون عمومًا يرفضون التعليل، وتميزت مناهجهم بـ "التصنيفية المطلقة، في حين أنها لم تعطِ للتفسير والتعليل قسطًا من العناية".[3]

ذلك أن البحث العلمي الحديث يُعنى– على حدّ تقدير محمد عيده "بالظواهر من ناحية صفاتها، ولا يجعل من مهمة البحث في الهدف والغاية؛ لأن البحث في غايات الظواهر يخرج من نطاق الممكن إلى

(1) ينظر: علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحوي، ص: 118.

(2) ينظر: علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحوي، ص: 119.
و: محمد عيد: أصول النحو العربي، ص: 142.

(3) خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات دار القصبة، حيدرة، الجزائر، ط2006، ص: 103.

غيبيات لا تفيد موضوع البحث، فالبحث العلمي يعترف من علّتي أرسطو الأخيرتين بالعلة الصورية، أما العلة الغائية فليس لها مكان في هذا البحث". [1]

وإنما يقرّ البحث العلمي الحديث بالعلة الصورية لأنها تصف الأشياء، وذلك الهدف الذي يرمي إليه كل بحث علمي مفيد، وهو "معرفة العلاقات بين الظواهر وصفاتها، أو بين الظواهر وظروفها".[2] ويمكن أن يلخص منهج البحث العلمي الحديث في التعليل على أنه النافع منهما يصف الأشياء، وأما ما يبحث عن الغايات والأهداف فليس وسيلة نافعة للبحث.

2-موقف النظرية التوليدية التحويلية من التعليل:

تنسب النظرية التوليدية التحويلية إلى مؤسّسها "نعوم تشومسكي"، والذي أسّسها انتقادًا للمناهج البنوية التي شاع استعمالها منذ "دي سوسير" بالنشبة للأوربيين، و"بلومفيلد" بالنسبة للأمريكيين، وغاية ما توصلت إليه هو الاكتفاء بوصف الظاهرة اللغوية وصفًا علميًّا دقيقًا؛ فهي تصنيفية مطلقة، كما أنها سكونية، لا تلتفت إلى ما وراء الظواهر المحسوسة الظاهرة على مدرج الكلام، ولم تفسر كيفية إدراك الكلام وإحداثه؛ فهي من هذه الزاوية فاشلة في نظر "تشومسكي".[3]

ومن هاته المعطيات ارتكزت النظرية التوليدية التحويلية على مفهوم رئيس، وهو تفسير كيفية حدوث الكلام وإنتاجه.

ويقصد بالتفسير في مجال العلم -عمومًا-الكشف عن العلاقات الثابتة بين الظواهر واستنتاج القوانين المتحكمة فيها، والتي تمكّن من التنبؤ بناء على تلك العلاقة السببية والحتمية بين السبب والنتيجة، وأمّا مفهوم التفسير في النظرية التوليدية فهو مفهوم حديث قريب من مفهوم التعليل في النحو العربي، نادى به "تشومسكي"، وهو "نظام من التعليلات على شكل مجموعة من النظريات والمبادئ تفسّر انتظام الظاهرة اللغوية أيا كانت اللغة التي تمثّلها".[4]

---

(1) محمد عيد: أصول النحو العربي، ص: 142.

(2) مر. ن، ص. ن.

(3) ينظر: خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات، ص103، 104.

(4) حسن خميس الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص: 231.

وغاية التفسير في النحو التوليدي التحويلي هي اكتشاف مبادئ موحّدة تفسّر الصواب في أي لغة من اللغات البشرية، ومن هنا يمكن عدّ التفسير تعليلًا لسعيه للبحث فيما وراء الظواهر المحسوسة من الكلام "البنية السطحية" إلى الظواهر اللامحسوسة "البنية العميقة".

ثانيًا: موقف اللغويين العرب المحدثين من التعليل:

1/ موقف اللغويين العرب في ضوء الموروث النّحوي:

عكف كثير من الدارسين المحدثين على الغوص في أغوار المؤلفات النحوية التراثية والنهل منها، دون الإحاطة كثيرًا بما استجّد من مباحث لغوية في الفكر الغربي.

ولعلّ ذلك يوهم بأن كل منكبٍّ على التراث هو مع كل ما جاء فيه، بل كان موقف كثير من هؤلاء المحدثين موقف الناقد لقضايا عديدة في الموروث النحوي، ومنها قضية التعليل.

أ/ المعارضون للتعليل النحوي: ومنهم:

***إبراهيم مصطفى**: أبدى ابراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو" ثورة على كثير من مباحث النحو، ولا سيما الغوص في الإعراب، والبحث في العامل، وكثرة التعليل.[1]

***شوقي ضيف**: تأثر شوقي ضيف في تحقيقه لكتاب "الرد على النحاة" لابن مضاء القرطبي بآرائه النحوية أيّما تأثر، فوافق ابن مضاء في الدعوة إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث بغرض تيسير النّحو، يقول:"...ولنبطل معه [العامل النحوي] علل النحويين وأقيستهم التي أقاموها حول هذا العامل". [2] وجسّد تلك الدعوة في كتابه تيسير النحو التعليمي.

***أمين الخولي**: في محاولة منه لإصلاح النحو العربي، دعا الأستاذ أمين الخولي إلى "التخلي التام على التعليلات النحوية في أيّ لون من ألوان النظرية، سواء في ذلك التعليلات المنطقية التي عولجت بها المسائل في كتب القدماء، أم التعليلات الأدبية أو الاعتبارية التي جاء بها المحدثون في محاولاتهم لتيسير النحو، أو تجديده". [3]

---

(1) ينظر: إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مؤسسة هنداوي، القاهرة، مصر، ط2014، ص:

(2) ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، ص: 46 [مقدمة المحقق].

(3) ينظر: مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص: 104.

*مهدي المخزومي: بنى الأستاذ مهدي المخزومي منهجه في تيسير النحو على المنهج الكوفي، الذي يعدّه خالية من الأقيسة المنطقية والتعليلات النظرية والتأويلات المتكلفة، ما يحيل على رفضه للعلل الثواني والثوالث.(1)

ب/ المؤيدون للتعليل النحوي:

في مقابل إعراض طائفة من الدارسين المحدثين عن التعليل النحوي، لا سيما ما يخرج منه عن فهم اللغة كالعلل الثواني والثوالث، أبدى بعض المحدثين قبولهم تعليلات النحو وفلسفته في ضوء الموروث النحوي. ومنه هؤلاء الأعلام: عبد الحميد حسن، وعلي النجدي ناصف، ومحمد الخضر حسين، ومازن المبارك، وعبّاس حسن، وآخرون.(2)

2-موقف اللغويين العرب في ضوء المناهج اللسانية الحديثة:

بنى جمع من اللغويين العرب المحدثين موقفهم من قضايا الفكر النحوي العربي-ومنها التعليل-فيإطار ما أفضت إليه مناهج النّظر اللّغوي الحديث-على تعدّدها-من نتائج في اتّجاهات ثلاثة:(3)

أ/ **الاتّجاه الأوّل "اتّجاه وصفي تقريريّ"**: ينطلق هذا الاتجاه من المنهج البنيوي الذي يدرس اللغة دراسة شكلية، ولذلك ينفر رواد هذا الاتجاه عمومًا من التّعليل القائم على التأويل، والتّقدير، والمقايسة العقلية لا الشكلية بين ظاهرتين أو حكمين، يمثله: إبراهيم أنيس، وعبد الرحمن أيوب، وأنيس فريحة، ومحمد عيد، وتمّام حسّان.

وقد اتفق محمد عيد وتمام حسّان في ردّ التعليل في النحو العربي إلى كونه من آثار المنطق الأرسطي، كما اتفقا على جدوى العلتين الأوليين من علل أرسطو وهما الصورية والفاعلية، ومتى تعدى البحث

(1) ينظر: مر. ن، ص: 411.

(2) ينظر: حسن خميس الملخ: نظرية التعليل النحوي بين القدماء والمحدثين، 221.

(3) اعتمدنا في تقسيم المحدثين على منهج الأستاذ حسن خميس الملخ، ولمزيد من التفصيل ينظر كتابه: نظرية التعليل النحوي بين القدماء والمحدثين، ص: 223-255.

العلمي هاتين العلّتين في محاولة للإجابة عن "لماذا؟" أي العلة الغائية لم يعد منهجًا علميًّا، وكان لابدّ من وصفه بالحدس والتخمين، وتفسير الإرادة، والبحث عن الحكمة الإلهية في وجود هذه الظواهر.[1]

وإذا أسقطنا هاته العلل على علل النحو العربي أحالنا ذلك على الأستاذين يرتضيان من علل النحويين القدامى العلة الأولى أي التعليمية، ويرفضان العلة الثانية والثالثة أي القياسية والجدلية، لكونهما تبحثان عن جواب لماذا؟

ب/ الاتّجاه الثّاني "اتّجاه تأصيلي": استثمر رواد هذا التجاه أوجه الاتّفاق والافتراق بين أنظار النّحاة العرب القدامى، وأنظار الباحثين المحدثين في المناهج اللّسانية العالمية الحديثة في سعي ممثليه للكشف عن الجوانب المختلفة لنظرية النّحو العربي، وأبرز رواده: نهاد الموسى، وعبد الرّحمن الحاج صالح.

ج/ الاتّجاه الثّالث "اتّجاه تفسيريّ": متأثر بمفهوم التّفسير في النّظرية التّوليدية التّحويلية، يتجاوز تعليل النّحو، ويسعى إلى تفسير العربية نحوًا وصرفًا وصوتًا ودلالةً، ويمثله الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري، ومازن الوعر، وخليل عمايرة.

(1) ينظر: تمّام حسّان: اللغة بين الوصفية والمعيارية، ص: 49.

و: محمد عيد: أصول النحو العربي، ص: 142-147.

المحاضرة 13: الأصلية والفرعية في النحو العربي

تمهيد:

هيمنت فكرة الأصل والفرع على مجمل التفكير اللغوي العربي منذ العصر القديم وحتى العصر الحديث، والمهتمُّ بالفكر اللغوي العربي وبعلوم اللغة العربية، سيُلاحظ دون أدنى شكٍّ اطِّراد ظاهرة الأصل والفرع في الكتب والأعمال اللغوية القديمة من نحوية، وصرفية، وصوتية، وعَروضية وبلاغية.

1-مفهوم الأصل والفرع:

أ/ الأصل:

***لغة:** الأصل في اللغة هو أسفل كل شيء، وجمعه أصول، وهو الأساس الذي يبنى عليه غيره، ورجل أصيل: له أصل، وثابت الرأي عاقل ورأي أصيل: له أصل. (1)

معنى كلمة الأصل لغة، وهي: أصل الشيء: أسفله، وهذا هو المعنى الشائع في معاجم القدماء، والأصل هو جذر الشيء وأساسه الذي يقوم ويبتني عليه غيرُه، بالإضافة إلى أنه هو منشأ الشيء الذي ينبت فيه.

***اصطلاحًا:** يعرّف الأصل في الاصطلاح بأنه: "ما يُبنى عليه غيره، ولا يبنى هو على غيره"،(2) أو: "ما تفرّع عليه الفروع".(3)

ويعرّف تمّام حسّان بالأصل بقوله:" ما جرّده النحاة بالاستقراء الناقص الذي أجروه على الكلام الفصيح، ثم جعلوه مقيسًا عليه ما ظل مطردا، وردوا إليه ما تفرع منه بحسب منهجهم". (4)

---

(1) ابن منظور: لسان العرب، 11/ 16، مادة (أ ص ل).

(2) الشريف الجرجاني: معجم التعريفات، تح: محمد الصديق منشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، ط2004، ص: 26، مادة (أ ص ل).

(3) ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، ط2007، 2/ 43.

(4) تمام حسّان، الأصول، ص: 214.

ويلخص عبد الرحمان الحاج صالح تصوّر القدامى للأصل فيما يلي: [1]

-الأصل هو عمومًا ما كان سابقًا في الوجود بالنسبة لغيره كوحدة، أو صيغة، أو حدث، أو غير ذلك.

- ما استمرّ وجوده لفظًا و/ أو معنًى إمّا في فروعه، وإمّا كقانون.

-الأصل قد يكون الأول في المرتبة دون أن تكون فروعه متفرّعة عنه لفظًا مثل الاسم بالسبة للفعل.

-قد يكون أصلًا مفترضًا غير موجود في الاستعمال لفروعه الموجودة في الاستعمال، مثل: قَوَمَ فهو أصل مفترض بالنسبة لـ قام.

والأصل من منظور اللسانيات الحديثة هو ما كان له من عناصر اللغة العلامة العدمية، أي ما يمكن أن يوجد في الكلام وحده، ولا يحتاج إلى علامة ليتمايز عن فروعه.[2]

ب/ الفرع:

***لغة:** "أعلى كل شيء، وجمعه: فروع، والفروع: صعود من الأرض، وواد مُفْرِع: أفرع أهلَه؛ أي: كفاهم فلا يحتاجون إلى نُجْعة، والفرع: المال المعدُّ، ويُقال: فرِع يفرَع فرعًا، ورجل أفرع: كثير الشعر، والفارع والفارعة والأفرع والفرعاء يُوصَف به كثرة الشَّعَر وطولُه على الرأس، ورجل مُفْرَع الكتف؛ أي: عريض، وأفرع فلان إذا طال طولًا. [3]

***اصطلاحًا:** عرّف الشريف الجرجاني(816هـ) "الفرع" بأنه: "خلاف الأصل، وهو اسم لشيء يُبنى على غيره."[4]

كما عُرِّف الفرع بأنه: الأصل مع زيادة شيء من التحويل، والانتقال من الأصل إلى الفرع هو تحويل يخضع لنظام من القواعد.[5]

(1) ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، ط2012، ص: 144.

(2) ينظر: خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات، ص: 141.

(3) ابن منظور: لسان العرب، 6/ 453، مادة (ف ر ع).

(4) الشريف الجرجاني: معجم التعريفات، ص: 139، مادة (ف ر ع).

(5) ينظر: خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات، ص: 141.

والعلاقة بين الأصل والفرع تكاملية، فكل واحد منهما في حاجة لوجود الآخر إلى حدٍّ يستحيل معه الكلام عن الفرع في غياب الأصل.

2-حضور ثنائية الأصل والفرع في علم النحو:

رافقت فكرة الأصل والفرع النحو العربي منذ نشأته، ورسخَتْ جذورها في هذا النحو ووجَّهته منذ إرهاصاته الأولى، وعني النحاةُ بها عنايةً كبيرةً، وأثَّرت في قواعد النحو وأحكامه.

وقد ورد استعمال مصطلحي "الأصل" و"الفرع" في أعمال اللُّغويين الأوائل؛ فالروايات تنقل أن أبا الأسود الدؤلي هو أول من أصَّل العربية، ووضع لها القياس، وأن الناس قد تعلَّمُوا منه العربية، ففرَّع لهم أصولها.

إن فكرة الأصل تمتدُّ في جميع أبواب النحو العربي ومستوياته كلها، فتردُّ كل ظاهرة نحوية متجانسة إلى أصل واحد غالبًا، فللعمل النحوي أصل واحد، وللإعراب أصل واحد، وللبناء أصل واحد، ولكل باب من أبواب النحو قاعدة عامة، يمكن أن تُسمَّى أصل القاعدة.

أ/ أصل العمل:

يتَّفق جمهور نحاة العربية على فكرة واحدة، وهي أن الأصل في العمل والتأثير للفعل، فالحرف، فالاسم؛ قال ابن يعيش(604هـ): "أصل العمل إنما هو الأفعال، وإذا عُلِم ذلك فليعلم أن الفروع أبدًا تنحطُّ عن درجات الأصول، فلمَّا كانت أسماء الفاعلين فروعًا على الأفعال، كانت أضعف منها في العمل." [1]

ب/ الأصل في البناء والإعراب:

اختلف البصريون والكوفيون في مسألة أصل الإعراب، فمذهب البصريين أن الإعراب أصلٌ في الأسماء، فرعٌ في الأفعال، فالأصل في الأفعال عندهم هو البناء، وذهب الكوفيون إلى أن أصل الإعراب للأسماء والأفعال أيضًا، وأصل البناء الحروف؛ بدليل أن الأفعال تختلف معانيها كما اختلفت معاني الأسماء،

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، (د. تح)، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (د. ط)، (د. س)، 1/ 123.

فتكون ماضية، ومستقبلية، وموجبة ومنفية، ومجازًى بها، ومأمورًا بها، ومنهيًّا عنها، وتكون للمخاطب والمتكلم والغائب والذكر والأنثى.

ج/ أصول في الاسم: يتميّز الاسم في العربية بخصائص كثيرة، منها: التذكير والتأنيث، والتنكير والتعريف، والإفراد والتثنية والجمع، والتصغير والتكسير، وما إلى ذلك.

وقد فصّل النحاة في هاته المسائل، وقسّموها بحسب أصليتها وفرعيّتها، ويسوّغ النحاة تقسيم هذه القضايا إلى "أصل وفرع" بمسوِّغ أن الأصول لا تحتاج إلى علامات عكس الفروع التي تحتاج إلى علامات.

قضية التذكير والتأنيث:

يتّفق جمهور النحاة على أن المذكر أصل، والمؤنث فرعٌ عليه، ومعنى هذا أن الأصل في الاسم أن يكون مذكَّرًا، وأما التأنيث فهو طارئ عليه؛ ذلك أن المذكر لا يحتاج إلى علامة، وأما التأنيث فيتميّز بالعلامة تاء التأنيث، وما يماثلها كالألف الممدودة في مثل صحراء وبيداء.

وقد نكون لا نجانب الصواب إذا قلنا إن اعتبار المذكر أصل والمؤنث فرع عنه تعود إلى أصل الخلق لما كان آدم عليه السلام أصلا انبثقت منه حوّاء عليها السلام.

قضية التنكير والتعريف: يتّفق النحاة على أن الأصل في الاسم هو التنكير، وأما التعريف فهو فرع عنه؛ ذلك أن التعريف يتطلب علامات منها أل التعريف، قال ابن يعيش: " التعريف فرع على التنكير؛ لأن أصل الأسماء أن تكون نكرات، ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار إلى وضع لنقله عن الأصل". (1)

وفي القضيتين السابقتين جاء قول سيبويه (180هـ): "وإنما كان المذكر بهذه المنزلة، ولم يكن كالمذكر؛ لأن الأشياء كلّها أصلها التذكير، ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكر، فالتذكير اوّل وأشدّ تمكّنًا، كما أن النكرة أشدّ تمكّنًا من المعرفة؛ لأن الأشياء إنّما تكون نكرة ثم تعرّف؛ فالتذكير قبل وهو

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، 1/ 59.

أشدّ تمكّنًا، فالأول أشد تمكّنًا عندهم، فالنكرة تتّرف بالألف والام والإضافة وبأن يكون علمًا، والشيء يختص بالتأنيث فيخرج من التذكير كما يخرج المنكور إلى المعرفة".[1]

*قضية الإفراد والتثنية والجمع: لا خلاف بين النحاة أن المفرد أصل للمثنى والجمع، "لأن المفرد لا يحتاج إلى علامة خطية للدلالة على العدد في الأصل، وأمّا المثنى والجمع فيحتاجان إلى علامة"،[2]هي الألف والنون رفعًا، الياء والنون نصبًا وجرًّا للمثنى، وهي الواو والنون رفعًا والياء والنون نصبًا وجرًّا للجمع السالم.

د /أصل الوضع: جرّد النحاة لكل قسم من أقسام الكلام أصولا، جعلوها قياسية، واعتبروا ما خالفها وزاد عليها فروعًا، بدءًا من الحرف، فالكلمة، فالجملة.

*أصل وضع الحرف: وأما أصل وضع الحرف: (الصوت) يقصد به المخرج الأصلي للصوت، وكذا مجموع الصفات التي يكتسبها حينما ينطق منفردا.[3]

وأصوات العربية حسب "سيبويه" تسعة، وعشرون حرفا، ويُتوصّل إلى معرفة مخرج الصوت، وصفاته – التي تمثل أصل وضعه–بأن يشكل الحرف بالسكون، ثم يؤتى به منطوقا بعد همزة مكسورة.

كان يقال مثلا: الأصل في صوت النون أن تنطق من اللثة، وتكون أنفية، ومجهورة، ومرققة، وهذا أصل وضعها، وهكذا الحال بالنسبة للأصوات الأخرى.

ومثله أن يقال: القاف عند القدماء صوت مجهورٌ شديدٌ، وقد حدّد سيبويه (180هـ) مخرجه قائلًا: «من أقصى اللسان، وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف».[4]

(1) ينظر: عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، ص: 145.

(2) حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2001، ص: 89.

(3) ينظر: تمّام حسّان: الأصول، ص: 124.

(4) سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، (د.س).4/ 433

ولعل ذلك الوصف لمخرج "القاف" عند سيبويه هو ما كان مطّردًا على لسان أكثر العرب، غير أنّ الناظر في المؤلفات اللغوية يلحظ أنّ بعض العرب انحرفت بصوت القاف عن نطقه الشائع، فأبدل في بعض اللهجات القديمة "همزة"، من مثل: القشب والأشب. (1)

كما أُبْدِل في بعض منها كافًا، ما يعني أنه انحرف عن أصل وضعه، وهاته الانحرافات هي فروع عن صوت القاف الأصلي.

*أصل وضع الكلمة: وأما أصل وضع الكلمة – من حيث هي لفظ مفرد يدل على معنى بالوضع- فتحديد أصل وضعها ينتج من تقاطع بنيتين اثنين هما: "البنية المعجمية": والتي تمثل أصل الاشتقاق، و"البنية الصرفية": التي تمثل هيئة الكلمة في حركاتها، وسكناتها، وأصول حروفها،(2) ذلك أن كل لفظ له معنيان: معنى لغوي: وهو ما يفهم من مادة تركيبه، ومعنى صيغي: وهو ما يفهم من هيئته: أي حركاته، وسكناته، وترتيب حروفه...فالمفهوم من مادة (ضرب) استعمال آلة التأديب في محل قابل له، ومن هيئته وقوع ذلك الفعل في الماضي، وتوحيد المسند إليه، وغير ذلك لذلك يختلف كل معنى باختلاف ما يدل عليه.(3)

ولتبيّن فكرة نشوء أصل الوضع من تقاطع البنيتين المعجمية، والصرفية نأخذ مثلا: كلمة: "ساجد" فأصل الاشتقاق هو: (س ج د) وهو الأصل الذي تحيلنا إليه المعجمات، أمّا أصل الصيغة فهو: فاعل، والتي تدل على من قام بالفعل، ومن تقاطع هاتين البنيتين جاءت كلمة: ساجد، وهذا أصل وضعها طالما حافظت على أصل الاشتقاق، وأصل الصيغة، ولم تخالف هذين الأصلين في أي شيء.

وهذا الكلام يخص الكلمة الاشتقاقية ذات المعنى عند التركيب مثل: الأسماء، والأفعال، والصفات.

ومن أصولها كذلك أن «تكون على ثلاثة حروف مرتبة ترتيب الفاء، والعين، واللام من: "فعل"، وأن تتحقق أصولها بحسب اشتقاقها، وأن تتحقق زوائدها بحسب صيغتها، فلا يبدل في الأصل حرف من

(1) ينظر: فوزي الشايب: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب، إربد، الأردن، ط1، 2004، ص55

(2) ينظر: تمّام حسّان: الأصول، ص: 131، 132،

و: حسن خميس الملخ: نظرية الأصل، والفرع في النحو العربي، ص: 110.

(3) ينظر: نظرية الأصل، والفرع في النحو العربي، ص: 110.

حرف، ولا ينقل حرف من موضعه، ولا يقلب حرف إلى حرف، ولا يحذف من الأصل حرف، وإنما يكون كل هذا التغيير في الفرع دون الأصل». [1]

ثم إن لكل صنف من أصناف الكلمات الاشتقاقية أصولا أخرى جاءت مبعثرة في كتب الأصول وكتب الخلاف.[2]

وأما فيما يتعلق بالكلمات التركيبية – بحسب اصطلاح تمّام حسان–والتي هي ذات وظيفة في التركيب كالضمائر، والموصلات، والإشارات، والحروف، فالأصل فيها: الجمود، والبناء، والرتبة، والافتقار المتأصل. [3]

وإذا كانت الكتب النحوية تصنّف الموصولات، والإشاريات ضمن الأسماء، فإن حديثها مفرد لحروف المعاني–بعدّها ثالث أقسام الكلمة–والأصل فيها أن تكون على حرف هجاء واحد أو حرفين.

ما ربط النحاة –خاصة البصريين–كل حرف بمعنى عام جرّدوه من الصور المختلفة لمعانيه، وعدّوه أصلا، وردّوا ما خرج عن هذا الأصل بالتأويل.[4]

من ذلك أنهم قالوا: الأصل في: "في" الظرفية، والوعاء، والأصل في: "من" ابتداء غاية المكان، وما إلى ذلك من الأصول.

*أصل وضع التركيب:

وأما أصل وضع الجملة فقد جرّد لها النحاة أصلا يتكون من ركنيين هما: المسند إليه، المسند، وما زاد عنهما سمّوه: "فضلة"، وعدّوه غير أساسي في أصل وضعها.[5]

---

(1) ينظر: تمّام حسّان: الأصول، ص: 133.

(2) ينظر: مر. ن، ص: 134.

(3) ينظر: تمّام حسّان: الأصول، ص: 130.

(4) ينظر: حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص: 112.

(5) ينظر: تمّام حسّان: الأصول، ص: 138.

و: نظرية الأصل، والفرع في النحو العربي، ص: 112، 113.

يضاف إلى أصل وضع الجملة أصول أخرى هي: الإفادة، والرتبة، والذكر، والإظهار، والوصل، فإذا خالفت الجملة أحد هذه الأصول ردّ بالتأويل إلى الأصل.

المحاضرة 14: العوامل اللفظية والمعنوية

1-تعريف العامل:

أ-لغة: العامل اسم فاعل من الفعل عمل: عَمِل، يعْمَل، عمَلًا، وفاعلها عامِل.

والعامل هو الذي يتولّى أمور الرجل في ملكه وعمله وماله، والعمل هو الفعل المؤدَّى باليد وهو المهنة، أو أجرة العامل. [1] وعلى هذا استقر تعريف مجمل المعجمات العربية للفظ "عامل".

وقد اكتسبت كلمة "عامل" الصبغة الدينية، يقول الله تعالى:﴿ إنّما الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ والمسَاكِينِ و**العَامِلِينَ** عَلَيْهَا ﴾[التوبة/06].

وتحيل مادة (ع م ل) ومنها "العامل" و "العمل" و "التعمّل" على إحداث الفعل وإصداره، وتحمل بين ثناياها الإتقان والإجادة والإصلاح، والعمل هو الأداء بتعقّل ووعي وإجادة.

ب-اصطلاحًا: من الصعب بمكان تقديم تعريف شامل مانع لمصطلح "العامل"؛ نظرًا لتعدّد آراء النحويين فيه مع تعدّد مذاهبهم، وتباين مواقفهم، لاسيما ما يتعلّق بالموازنة بين شقّيه النظري والتطبيقي. كما أن النحويين ذاتهم لم يقدّموا له تعريفًا في مؤلّفاتهم لحضور معناه في أذهانهم.

ويمكن أن نعرّف العامل النحوي اجتهادًا قائلين: "إنّه السبب الجالب للعلامات الإعرابية الظاهرة على أحوال أواخر الكلم حال التركيب من ضم وفتح وكسر وسكون، وهذه العلامات هي أثر ناتج عن مؤثِّر سبّبها هو العامل النحوي الذي أوجدها."

ويعرّفه الشريف الجرجاني بقوله: "هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب".[2]

2-منشأ نظرية العامل وتأصيلها:

على الرغم من تجذر نظرية العامل في الفكر النحوي العربي، ونسبة فكرة العامل إلى أوّليّة النحو، إلّا أن القدامى لم يؤصّلوا لمنشئها، ولا تحدّثوا عن جذورها، ومسلكها إلى النحو العربي.

---

(1) ابن منظور: لسان العرب، 11/ 475، مادة (ع م ل).

(2) التعريفات، ص: 122.

واجتهد المحدثون في محاولة ردّ هاته النظرية إلى المسلك الذي ولجت منه إلى النحو، وتعددت آراؤهم في المسألة على مذاهب منها:

**أنها منبثقة عن المنطق الأرسطي: وهو رأي إبراهيم مدكور؛ فهذه النظرية في رأيه وليدة: "مبدأ العلّية الفلسفية الذي استمده النحاة إما من المتكلمين الذين قالوا إن لكل حادث محدثا، وإمّا من البحوث الفقهية، وهذا المبدأ في كل الحالين متأثر بأصل آرسطي.[1]

** أنها بتأثير من الفلسفة الكلامية: وهو رأي إبراهيم مصطفى؛ إذ يردّ منشأ فلسفة العالم –على حدّ تعبيره–إلى تأثر النحاة كل التأثر بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم، غالبة على تفكيرهم، آخذة حكم الحقائق المقررة لديها.[2]

**العامل نتيجة حتميّة عن التعليل: وهو رأي الأستاذ تمّام حسّان، يقول: "ولقد كان التعليل في دراسة اللغة مسؤولا كذلك عن خلق نظرية العامل؛ فالفاعل مرفوع بعلة وجود الفعل، والمبتدأ مرفوع بعلة الابتداء، وهلمّ جرًّا."[3]

**منشأ نظرية العامل لغوي ناتج عن تفاعل الحركات والكلمات، ولكنها ما لبثت أن تأثرت بالعامل الفلسفي: وهو رأي مهدي المخزومي؛ إذ يرى أن " القول بالعامل يؤرَّخ بعمل الخليل بن أحمد، وأن دراسته الأصوات، وملاحظته أن بينها في التأليف تفاعلا، وتأثّرا متبادلا، أملاه الاستعمال الذي يهدف إلى التّخفُّف من المجهود العضليّ، وإلى الانسجام في التأليف بين الأصوات والكلمات، كانت هي الثّغرة التي نفذ منها إلى فكرة العامل".[4]

واعتمد في ترجيح مذهبه على ما تيسَّر له الوقوف عليه من ملاحظات للخليل، ولتلاميذه الذين احتذوه في منهجه–وخصّص من بينهم الفرّاء–وانتباههم إلى ما بين الأصوات والكلمات من تفاعُل.

---

(1) ينظر: جلال شمس الدين: التعليل اللغوي عند الكوفيين، مع مقارنته بنظيره عند البصريين، ص: 104.

(2) ينظر: إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص: 33.

(3) تمّام حسّان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص: 55.

(4) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص: 269، 270.

إلا أن هذه الفكرة التي كان ينبغي أن يكون لها السُّلطان المطلق على الدراسات اللّغوية في تفسير كثير من ظواهرها، لم يُتَح لها النّموّ، فسَرْعان ما طغى سُلطان الفلسفة على عقول الدّارسين، فأوصد دونهم الباب الذي ينفُذون منه إلى دراسة لغوية، أو نحوية. (1)

**أنها بتأثير علم التوحيد: وذكر ذلك الأستاذ "محمد خان"فالثابت —حسبه–أن نظرية "العامل" فكرة أصيلة نشأت في البيئة العربية بتأثير علم التوحيد، وتوطّدت أركانها من جرّاء استقراء المدونة اللغوية العربية، وما لاحظه العلماء من تغيير للحركات الإعرابية، فخلصوا إلى مظاهرها الشكلية التي تتبدّل بحسب الأوضاع اللفظية في التركيب.

ويرجّح الأستاذ أن النحاة استمدّوا من علم التوحيد مصطلح "العامل"، فسمّوا المؤثِّر "عاملًا"، والأثر الحاصل "معمولًا"، وانتهوا إلى قرار يقضي أن لا حركة إعرابية من دون عامل، ولا عامل من دون معمول له. (2)

ومهما يكن من أصل نظرية العامل، فإنها كانت مدار النحو العربي برمته، وعليها انبنت أبوابه.

3–تأسيس نظرية العامل.

تعدّ نظرية العامل الفكرةَ الأساسيةَ في النحو العربي، وفي ضوئها وُضِعت المؤلفات منذ سيبويه إلى عصرنا هذا، وما شذّ عنها إلّا نفر قليل من علماء اللغة والنحو.

ويُرْجِع بعض الدارسين الأصول الأولى لفكرة العامل إلى شخص أبي الأسود الدؤلي(69هـ) –أوّل نحوي عربي–يقول الزبيدي: "...فكان أوّل من أصّل لذلك وأعمل فكره فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي، ونصر بن عاصم وعبد الرحمان بن هرمز، فوضعوا للنحو أبوابًا وأصّلوا له أصولًا، فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجّب والمضاف." (3)

---

(1) ينظر: مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص: 265.

(2) ينظر: محمد خان: أصول النحو العربي، ص: 123.

(3) الزبيدي: طبقات النّحويين واللّغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 1973، ص:21

ويؤيّد هذه الفكرة الأستاذ تمّام حسّان؛ حيث أقرّ أن نقط الإعراب الذي وضعه أبو الأسود الدّؤلي لفت الأنظار إلى أحوال أواخر الكلم التي تتغيّر بتغيّر مواقع الكلم من التركيب، ما أثار الشغف للبحث في أسباب ذلك التغير، فمهّد لفكرة العامل التي تأسّست عليها أبواب النحو العربي برمّته. [1]

ويذهب بعض الدارسين إلى نسبة نظرية العامل إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ) قائلين إنّه: "ثبّت أصول نظرية العامل، ومدّ فروعها، وأحكمها إحكامًا؛ بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مرّ العصور".

وتبعه على خطاه تلميذه سيبويه الذي بنى كتاب "الكتاب" وفق نظرية العامل، بل نصّ صراحة عليه في ثنايا الكتاب.

وسار البصريون على هدي نظرية العامل، وراحوا يؤسّسون لها، ويثبتون أحكامها، وقرّروا أنّها قواعد مطّردة تقاس عليها كلّ الجزئيات قياسًا مضبوطًا، وقد أوّلوا الشّاذّ وطرحوه من قواعدهم.

وكذلك فعل الكوفيون؛ إذ بنوا نحوهم –كما البصريين–وفق نظرية العامل، وإن كانوا قد اختلفوا معهم في مواضع عديدة في أنواع العوامل، واختصاص العمل.

واقتفى جمهور النحويين عامة منهج سيبويه، وما كادوا يحيدون عن نظرية العامل، بل خصّها بعض النحاة بمؤلّفات مستقلّة مثل: كتاب "العوامل" لأبي علي الفارسي، وكتاب "العوامل المائة " للجرجاني، وكتاب "الهوامل والعوامل" لأبي الحسين بن علي بن فضال المشاجعيّ، وكتاب "في العوامل" للسيوطي، وهو جزء من كتاب همع الهوامع.

4–موقف القدامى من نظرية العامل:

شكّلت فكرة العامل اللبنة الأساسية التي انبنت عليها نظرية النحو العربي برمّته، وأكثر جمهور النحويين متقدّميهم ومتأخّريهم على الأخذ بها.

غير أننا لا نعدم أن نظفر في تاريخ النحو العربي بأسماء أعلام كان لها موقف مغاير من فكرة العامل.

(1) تمّام حسّان: الأصول، ص: 33.

ويعدّ بعض المحدثين ابن جني من هؤلاء؛ لما صرّح أن العمل يرجع في الأصل إلى المتكلم، وأنّ إسناد العمل إلى اللفظ هو على سبيل المجاز باعتباره ظاهرًا لكلّ متعلّم. يقول: "وإنما قال النّحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي سببًا عن لفظ يصحبه كـ: مررت بزيد، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلّق به كرفع المبتدأ، ورفع الفعل المضارع، لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول.

فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلّم نفسه، لا لشيء غيره.

وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامّة اللّفظ، أو باشتمال المعنى على اللّفظ، وهذا واضح".[1]

والراجح أن ابن جني لم يُلغِ فكرة العامل البتة بقدر ما نبّه على حقيقتها، بدليل أن مؤلفاته النحوية مؤسسة وفق مبدأ الإعراب والعمل.

وإلى قريب من رأي ابن جني ذهب الرضي الأستراباذي؛ حيث نسب إليه قول:"الموجد لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل، ومحلها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلّم، لكن النّحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها، كما تقدّم، فلهذا سمّيت الآلات عوامل".[2]

ولعلّ النحوي الذي ذاع صيته مناديًا بإلغاء فكرة العامل من النحو العربي صراحة-كما أبواب نحوية أخرى-إنّما هو ابن مضاء القرطبي الأندلسي (592هـ) متأثّرًا بمذهبه الظاهري في الفقه. والوجه في تغيّر الإعراب حسبه يرجع في أصله إلى الله تعالى، وإنّما تُنْسَب إلى الإنسان كما يُنْسَب إليه سائر أفعاله الاختيارية.

وقد نصّ على ذلك صراحة في مقدّمة كتابه "الرّد على النحاة"؛ حيث قال: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه.

---

(1) ابن جني: الخصائص، 1/ 115.

(2) ينظر: مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، صك 265.

فمن ذلك ادّعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلّا بعامل لفظي، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي...وأمّا القول بأن الألفاظ يُحْدِث بعضها بعضًا فباطل عقلًا وشرعًا، ولا يقول به أحد من العقلاء." (1)

5-موقف المحدثين من نظرية العامل.

هناك محدثون كُثُر دعوا إلى إلغاء "نظرية العامل"، منهم: إبراهيم أنيس، وإبراهيم مصطفى، وشوقي ضيف، ومهدي المخزومي، وآخرون لعدم جدوى هاته النظرية في الجانب التعليمي حسبهم.

يقول إبراهيم مصطفى في خاتمة كتابه إحياء النحو: "تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها هو عندي خير كثير، وغاية تقصد، ومطلب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة، بعدما انحرف عنها آمادًا، وكاد يصدّ الناس عن معرفة العربية، وذوق ما فيها من قوة على الأداء، ومزية في التصوير".(2)

ويتابعه مهدي المخزومي في لتلمس تيسير النحو من خلال إبطال نظرية العامل، يقول في مقدمة كتبه "في النحو العربي نقد وتوجيه": "... فقد حاولت في هذه الفصول – ما وسعني ذلك – أن أخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل، وكان النحاة – رحمهم الله–قد جعلوا من هذا المنهج منطلقًا لأعمالهم، ومن هذا العامل محورا لدراستهم، وكان إصرارهم على هذا قد أوقعهم في مشكلات كثيرة أتعبوا أنفسهم في محاولة التغلب عليها، وأتعبوا بها الدارسين.

وإذا بطلت فكرة العامل بطل كل ما كان يبنى عليه من تقديرات متمحّلة لم تكن لتكون لولا التّمسك بها، وبطل كل ما عقدوا من أبواب أساسها القول بالعامل، كباب التنازع، وباب الاشتغال، ثم بطل كل ما انتهوا إليه من أحكام كالقول بالإلغاء والتعليق، والقول بوجوب تأخير الفاعل عن الفعل، والقول بإعمال (ليس) وأخواتها ...والالتزام بالحدود المنطقية التي تكلفوها في هذا الدرس، وأصروا على تطبيقها

(1) ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، ص: 85.

(2) إحياء النحو، ص: 114.

على تعريفات الموضوعات النحوية، فأوجبوا أن تكون جامعة مانعة، إلى غير ذلك من أحكام عقلية لا تنطبق بحال على أصول اللغة".[1]

وفي المقابل أبدى بعض الدارسين تقبّلهم لفكرة العامل كما هو موقف الأستاذ "عبّاس حسن" الذي يرى أن نظرية العامل منهج تعليمي يقتضي منّا تيسيره ليستفيد منه المتعلم الناشئ، وينبغي تخليصه من مظاهر التّحمل والغلو في التأويل. وما ينتج عن ذلك أنّ المتكلم خاضع لسلطان اللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية ملزمة الأفراد، شأنها شأن الظواهر الاجتماعية التي لها وجود مستقل عن الفرد الذي يلقاها من مجتمعه، فيلتزم بنظامها في كلامه.

6-العامل النحوي بين البصريين والكوفيين:[2]

يقسم البصريون والكوفيون العوامل قسمين: لفظية ومعنوية.

أ/ **العوامل اللّفظية**: وهي عند الفريقين: أفعال، وأسماء، وأدوات.

***أمّا الأفعال**: فهي عند البصريين أقوى العوامل جميعا تعمل متقدمة في الفاعل، المفاعيل، الحال، التمييز، الظروف، المجرورات، ومجال عملها الأسماء فلا يعمل فعل في فعل، والفعل والفاعل عندهم كالشيء الواحد، ولابدّ لكل فعل من فاعل سواء كان ظاهرا أم مضمرا، وسواء كان المضمر بارزا أم مستترا.

وأمّا الأفعال عند الكوفيين قوية أيضا، تعمل متأخرة كما تعمل متقدّمة، تعمل مقدّرة، كما تعمل ظاهرة.

***وأمّا الأسماء**: فتعمل عند البصريين جامدة كعملها في الحال، وفي التّمييز في مثل قولهم: لي عشرون دينارا وهو جاري بيت بيت.

وتعمل مشتقة كعمل أسماء الفاعلين والمفعولين، والصفات المشبهة، وأفعل التّفضيل، وأمثلة المبالغة، وهي تعمل عند الكوفيين أيضا جامدة في مثل تلك المواضع، وفي المبتدأ والخبر، والكوفيون يرفعون كل واحد منها بالآخر، فالمبتدأ وهو اسم جامد يرفع الخبر، والخبر قد يكون جامدًا يرفع المبتدأ.

---

(1) في النحو العربي: نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986، ص: 16.

(2) ينظر تفصيله عند: مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص: 260-276.

وتعمل الأسماء المشتقة أيضا عندهم، ولكن بعد إخراج نوعين من الأسماء المشتقة العاملة عند البصريين وهي: اسم الفاعل، وصيغ المبالغة.

وأما اسم الفاعل فهو فعل دائم عندهم، وأما صيغ المبالغة فلا يعمل شيء منها عندهم، وإذ جاء بعدها منصوب فهو معمول لفعل مقدر.

***وأمّا الأدوات:** فهي أدوات الجر أو الخفض، وأدوات النصب، وأدوات الجزم.

أ. أدوات الجر: يتفق الفريقان على اختصاصها بالأسماء، ويختلفان في التّطبيق، يُدخل فريق منها أدوات يُخرجها الفريق الآخر منها.

فقد اعتبر البصريون "حتى" من حروف الجر، بينما اعتبر الكوفيون "حتى" أداة نصب تدخل على الأفعال وإذا دخلت على الأسماء، وانجرت الأسماء بعدها، فالجر يكون بـ"إلى" المضمرة عند الكسائي أو بـ "حتى" على أنّها نائبة عن "إلى" عند الفراء.

واعتبر البصريون " لولا" من حروف الجر إن وليها ضمير جرّ نحو: لولاي، لولاك، لولاه، أمّا إذا وليها ضمير رفع منفصل فهو في محل رفع مبتدأ، وأما الكوفيون فيرون أنّ الضمير بعدها دائما في محل رفع.

ب. أدوات النصب: منها ما يدخل على الأفعال، ومنها ما يدخل على الأسماء، فالتي تدخل على الفعل عند البصريين: أن، لن، كي، إذن.

وعند الكوفيين أن الفعل ينصب بأدوات كثيرة، هذه الأدوات الأربع وجميع الأدوات التي أضمر البصريون "أن" بعدها مثل: حتى ولام التعليل. وأدوات النّصب التي تدخل على الأسماء هي "أن" وأخواتها.

وأمّا التي تدخل على الأسماء فالبصريون يعملونها في المبتدأ والخبر جميعا، ينصبون بها الأول ويرفعون بها الثاني، وأما الكوفيون فيعملونها في الأول فقط نصبا وعندهم أنّ الخبر مرفوع بما ارتفع به حيث كان خبر المبتدأ.

ج. أدوات الجزم: وتختص بالدخول على الأفعال، وهي عند البصريين نوعان:

نوع يجزم فعلا واحدا، ووع يجزم فعلين، فأمّا الكوفيون فلم يمنحوا الأدوات الجازمة عملين وعندهم أنّ الفعل الثاني المجزوم في نحو قول:(إن تقُمْ أقُمْ)، وقوله تعالى:﴿ وأيْنَمَا تَكُونوا يُدْرِكْكُم المَوْت ﴾وغيرها إنّما جزم بالجواز.

وأضاف الكوفيون إلى الأدوات التي تجزم فعلا واحدا "أن" وأضافوا إلى أدوات الشّرط الجازمة (لفعلين). كيفما، ومهمن.

ب–العوامل المعنوية: ليس في النّحو البصري من العوامل المعنوية إلاّ عاملان، كان لها أثر في موضوعين اثنين عندهما.

أحدهما: المبتدأ فرافعه عندهم عامل معنوي هو الابتداء.

ثانيهما: الفعل المضارع فقد ذهبوا إلى أنّ رافعه عامل معنوي أيضا، هو وقوعه موقع الاسم.

وأمّا النّحو الكوفي، فتتعدد فيه العوامل المعنوية ولها آثار في موضوعات نحوية كثيرة، منها:

أ/الإسناد: وهو عامل رفع الفاعل عند هشام بن معاوية الضرير.

ب/الفاعلية: وهي عند خلف الأحمر عامل رفع الفاعل كذلكم، والظّاهر أنّ خلف وهشام متفقان إن اختلفت مصطلحاتهما، فليس الفاعلية إلاّ تلبس الفاعل بالفعل أو إسناد الفعل إلى الفاعل.

ج/المفعولية: وهي عامل النّصب في المفعول به.

د/التّجرد عن النّاصب والجازم: ومجال عمله الفعل المضارع، والكوفيون يقولون إنّ الفعل المضارع يرفع إذا لم يدخله النّواصب والجوازم.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب التراثية:

1-الأصمعي: (أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك الأصمعي، ت: 216هـ): فحولة الشعراء، تح: ش. تورّي، دار الكتاب الجديد، (د. ب)، ط1، 1971.

2-ابن الأنباري: (أبو البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد الأنباري، ت: 577هـ): الإغراب جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2، 1981.

3-البغدادي (عبد القادر بن عمر البغدادي، ت: 1093هـ): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط4، 1998.

4-ابن جني:(أبو الفتح عثمان بن جني، ت:392هـ): الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، لبنان، ط2، (د.س).

5-_____:المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإفصاح عنها، تح: علي النجدي ناصف وآخران، دار سزكين، تركيا، ط2، 1986.

6-أبو حيّان الأندلسي: (محمد بن يوسف بن علي بن حيّان الأندلسي، ت745هـ) التذييل والتكميل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، 1997.

7-الزبيدي:(أبو بكر الحسن محمد بن الحسن الزبيدي، ت: 379هـ): طبقات النّحويين واللّغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 1973.

8-الزجاجي: (أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق، ت: 337هـ): الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط1979.

9-ابن سلّام الجمحي: (محمد بن سلّام الجمحي، ت: 231هـ): طبقات الشّعراء، (د.تح)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2001.

10–سيبويه: (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت: 180هـ): الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، (د.س).

11–السيرافي: (أبو الحسن بن عبد الله المرزبان، ت: 368هـ): أخبار النحويين البصريين، تح: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط1، 1955.

12–السيوطي (جلال الدين السيوطي، ت:911هـ): الاقتراح في علم أصول النحو، ضبط وتعليق: عبد الحكيم عطية، دار البيروني، (د. ب)، ط2، 2006.

13–ـــــــــ: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون، دار التراث، القاهرة، مصر، ط3، (د.س).

14–ابن الطيب الفاسي: (أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، ت: 118هـ): فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، تح: محمود يوسف فجّال، دار البحوث، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2000.

15–العكبري:(أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، ت: 616هـ): اللباب في علل البناء، والإعراب، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط2001.

15–أبو علي الفارسي: (أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، ت: 377هـ): المسائل العسكريات، تح: علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، العراق، ط2، 1982.

17–ابن مضاء القرطبي: (أبو العباس احمد بن عبد الرحمان بن مضاء اللخمي القرطبي، ت:581هـ) الرّد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، (د. س).

ثانيا: الكتب الحديثة:

18–إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط3، 1966.

19–إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مؤسسة هنداوي، القاهرة، مصر، ط2014.

20–أحمد عمر مختار: البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط4، 1982.

21-تمام حسّان: الأصول: دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط 1991.

22-ـــــــــــــــ:اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط2001.

23-جلال شمس الدين: التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين: "دراسة إبستمولوجية"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1994.

24-حسام أحمد قاسم: "الأسس المنهجية للنحو العربي: "دراسة في كتب إعراب القرآن"، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، ط1، 2007.

25-حسن خميس الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2000.

26-ـــــــــــــــ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2001.

27-خالد الكندي: التعليل النحوي في الدرس اللغوي: "القديم، والحديث"، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط1، 2007.

28-خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، دار الرشيد، العراق، ط1981.

29-خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات دار القصبة، حيدرة، الجزائر، ط2006.

30-شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط7، (د.س).

31-عبد الحميد الشلقاني: الأعراب الرواة، المنشأة العامة، طرابلس، ليبيا، ط2، 1982.

32-عبد الرحمان الحاج صالح: السماع اللغوي العلمي عند العرب، ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، ط2012.

33-ـــــــــــــــ: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، ط2007.

34.ـــــــــــــــــــ: منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، ط2012.

35-عبد القادر رحيم الهيتي: خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1993.

36-عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث "بحث في المنهج"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1979.

37-علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، 2006.

38-ـــــــــــــــ: تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط1، 1975.

39-فاضل صالح السامرائي: ابن جني النحوي، دار النذير، بغداد، العراق، ط1969.

40-فوزي الشايب: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب، إربد، الأردن، ط1، 2004.

41-محمد أبو زهرة: أصول الفقه، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط1958.

42.ـــــــــــــــ: تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، (د. ط)، (د. س).

43-محمد خان: أصول النحو العربي، مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ط2012.

44-محمد الخضر حسين: القياس في اللغة العربية، دار الحداثة، بيروت، لبنان، ط2، 1983.

45-محمد عيد: المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللغة النثر والشعر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1981.

46-ـــــــــــــــ: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط5، 2006.

47-محمد سالم صالح: أصول النحو "دراسة في فكر الأنباري"، دار السلام، القاهرة، مصرن ط1، 2006.

48-محمد رشاد الحمزاوي: من قضايا المعجم العربي قديمًا وحديثًا، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 1986.

49-محمد المختار ولد ابّاه: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2008.

50-محمود أحمد نحلة: أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1987.

51-محمود يوسف فجال: الإصباح في شرح الاقتراح، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، 1989.

52-مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط3، 1986.

53-ـــــــــــــ: في النحو العربي: نقد وتوجيه"، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986.

54-ناصر توفيق الجياعي: الأصمعي ناقد الشعر، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، الإمارات، ط1، 2009

55-ياسين أبو الهيجاء: مظاهر التجديد لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط2003.

ثالثا: المعجمات:

56-أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2008.

57-الشريف الجرجاني: معجم التعريفات، تح: محمد الصديق منشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، ط2004.

58-مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوجيز، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، ط1998.

59-**ابن منظور**:(محمد بن مكرم بن علي، ت: 711هـ): لسان العرب، (د. تح)، دار صادر،بيروت، لبنان، (د. ط)، (د.س).

رابعًا: المقالات الواردة في المجلات:

60-عبد الوهاب معيفي، ووهيبة قطاف: لسانيات المدونات وتعليمية اللسان العربي: مفاهيم ومبادئ أساسية، مجلة اللسانيات التطبيقية، م5، ع02، 2021

61-عمر علّام وعبد الرحمان أكتوف: المدونة اللغوية العربية في نظر اللسانيين العرب المحدثين-بين نقد تمّام حسّان وتثمين عبد الرحمان الحاج صالح-، مجلة اللسانيات التطبيقية، م6، ع03، 2022.

فهرس الموضوعات

	الدروس	الصفحة
	مقدمة	03-02
01	مدخل إلى علم أصول النحو	13-04
02	موقف العلماء من المدونة اللغوية	23-14
03	موقف القدماء من المدونة اللغوية: الأصمعي، ابن جني،	38-24
04	موقف المحدثين من المدونة اللغوية: تمّام حسّان، عبده الراجحي	48-39
05	قواعد الاحتجاج اللغوي	53-49
06	القياس بين المناطقة والفقهاء والنحاة	62-54
07	موقف ابن مضاء من القياس	67-63
08	المحدثون والقياس	76-68
09	العلل وأنواعها: الزجاجي، والسيوطي	83-77
10	مسالك العلة	85-84
11	التعليل النحوي بين اللغويين واللسانيين 1	93-86
12	التعليل النحوي بين اللغويين واللسانيين 2	98-94
13	الأصلية والفرعية في النحو العربي	104-99
14	العوامل اللفظية والمعنوية	114-105
	قائمة المصادر والمراجع	121-116
	فهرس الموضوعات	122 -122